جامعـــــة الأزهـــــــر – غــــــزة

عمــادة الدراســات العليا والبحث العلمي

كليــــة الاقتصـــاد والعلــــوم الإدارية

برنامــج ماجستير العلـــوم السياسيـــة



تأثير السياسة الخارجية القطرية على القضية الفلسطينية

(1994-2012م)

The Impact of Qatari Foreign Policy on The Palestinian Cause (1994-2012)

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد الباحث

تيسير علي الحساينة

إشراف

د/أحمد إبراهيم حماد

1435هـ-2013م



﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة - الآية (32)

إهـــــــداء

أُهدى هذا العمل إلى:

روح ابن عمي عصام(أبو العبد) الذي كان الداعم والمساند لي.....

أبي الذي أعجز عن وصفه فهو مثلي وقدوتي......

أمي التي يوفقني الله بدعائها .....

زوجتي العزيزتين حفظهما الله.........

أبنائي وبناتي الغاليين علي قلبي......

إخواني وأخواتي رفاق دربي........

إلى كل من قدم لي العون والمشورة.....

الباحث

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" فالشكر والحمد لله سبحانه وتعالي الذي وفقني في انجاز هذا العمل.

" رب سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ".

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمن يستحقون الشكر ...والذين أقف لهم إجلالاً وتبجيلاً ...

إلى الدكتور الفاضل /أحمد إبراهيم حماد والذي تشرفت بإشرافه على هذه الدراسة، فله منى كل الوفاء والتقدير على ما لمسته وعايشته من خلق رفيع ، عالم محب للعلم وأهله . وذلك بما يملك من بصيرة نافذة ورؤية شاملة على الرغم من كثرة أشغاله، حيث لم يكن مقدراً لهذه الرسالة أن تظهر إلى الوجود لولا جهوده المتواصلة – والذي قاد البحث وأشرف عليه في كل خطواته منذ أن كان فكرة تتشكل في ذهن الباحث إلى أن خرج على هذه الصورة ، حيث ساعدني في التغلب على كثير من الصعاب المنهجية التي واجهتني، فله مني كل الشكر والتقدير.

وأتقدم بخالص شكري وامتناني للأستاذين الجليلين عضوي لجنة المناقشة – فأقدم عظيم شكري الجزيل للدكتور/ حمد الفرا المناقش الداخلي والذي سعدت كثيراً بقبوله مناقشة وتقييم هذا العمل، والحق أنه لم يبخل علي ولا على هذه الدراسة

والشكر موصول أيضاً للدكتور/ سامي أحمد المناقش الخارجي بقبوله الاشتراك في مناقشة رسالتي رغم معرفتي بأشغاله الكثيرة. ولى شرف المثول بين يديه لتقييم هذا العمل وتقويمه.

ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلي أساتذتي الأجلاء في جامعة الأزهر – قسم العلوم السياسية – وإلي عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية **د. سمير أبو مدللة** الذي شملني برعايته وإلي رئيس قسم العلوم السياسية **د.رياض العيلة** والي العاملين في عمادة الدراسات العليا، فلهم منى أسمى معاني الحب والتقدير والعرفان.

والشكر موصول لكل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل المتواضع .

والله الموفـــق . . .

الباحث

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية--
ب	الشكر والتقدير-------------------------------------
ج	الإهداء--
د	فهرس المحتويات-------------------------------------
ز	فهرس الجداول---------------------------------------
ز	فهرس الأشكال --------------------------------------
ح	الملخص باللغة العربية---------------------------------
ط	الملخص باللغة الانجليزية------------------------------
	الفصل التمهيدي
2	1.1 المقـدمة---------------------------------------
3	2.1 مشكلة الدراسة----------------------------------
4	3.1 أهداف الدراسة----------------------------------
4	4.1 فرضيات الدراسة---------------------------------
5	5.1 أهميـة الدراسة------------------------------------
5	6.1 منهجيـة الدراسة-----------------------------------
6	7.1 حـدود الدراسة------------------------------------
8	8.1 الدراسات السابقة---------------------------------
13	9.1 هيكليـة الدراسة------------------------------------
	الفصل الأول **مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية**
16	1.2 المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية---------------------
17	1.1.2 مفهوم السياسة الخارجية---------------------------

	2.1.2 أبعاد السياسة الخارجية-----------------	18
	3.1.2 أهمية السياسة الخارجية-----------------	20
	2.2 المبحث الثاني:أبرز مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية--	23
	1.2 مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية قبل عام 1981م--	24
	2.2 مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية من 1981-2000م--	24
	3.2 مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية ما بعد عام 2000م --	27
	4.2 موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية-----------	31
	1.4.2 الموقف السعودي ما قبل عام1990م---------------	32
	2.4.2 الموقف السعودي ما بعد عام 1990م---------------	33

الفصل الثاني: السياسة الخارجية

القطرية تجاه القضية الفلسطينية قبل عام 2006م

	1.3 المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية القطرية -------------	37
	1.1.3 المحددات الجغرافية------------------------------	37
	1.1.1.3 تأسيس دولة قطر ------------------------------	39
	2.1.3 المحددات السياسية------------------------------	39
	1.2.1.3 المتغير القيادي وعملية صنع القرار السياسي في قطر---------	39
	1.1.2.1.3 مرتكزات السياسة الخارجية القطرية------------------	42
	2.1.2.1.3 ملامح السياسة الخارجية القطرية منذ العام 1995م---------	45
	2.2.1.3 البعد الديني------------------------------	46
	3.2.1.3 البعد الإعلامي------------------------------	48
	1.3.2.1.3 قناة الجزيرة------------------------------	48
	3.1.3 المحددات الاقتصادية------------------------------	53
	2.3 المبحث الثاني: الموقف القطري من القضية الفلسطينية قبل قيام السلطة الفلسطينية(1971-1994م)------------------------------	57

	1.2.3 الموقف القطري قبل انتفاضة 1987م-------------------	57
	2.2.3 الموقف القطري بعد انتفاضة 1987م--------------------	59
	3.3 المبحث الثالث: السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية من قيام السلطة عام 1994 إلى عام 2006م------------------------	64
الفصل الثالث:السياسة الخارجية القطرية اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة بعد عام 2006م		
	1.4 المبحث الأول: الموقف القطري تجاه فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م---------------------------------	69
	2.4 المبحث الثاني: السياسة الخارجية القطرية تجاه الانقسام الفلسطيني في حزيران/يونيو 2007م والحصار على قطاع غزة------------------	73
	3.4 المبحث الثالث: السياسة الخارجية القطرية وجهود المصالحة الوطنية الفلسطينية--	79
الفصل الرابع: السياسة الخارجية القطرية المتوقعة اتجاه القضية الفلسطينية		
	1.5 المبحث الأول: الموقف القطري من عملية التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية	89
	2.5 المبحث الثاني: الدعم الاقتصادي القطري-------------------	93
	1.2.5 زيارة الأمير القطري إلى قطاع غزة عام 2012م--------------	96
	2.2.5 نبذة عن مشاريع المنحة القطرية------------------------	97
	3.2.5 أهمية المساعدات القطرية-------------------------	98
	3.5 المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية القطرية من القضية الفلسطينية في المرحلة القادمة---------------------------------	100
	1.3.5 تولي تميم للسلطة في قطر والموقف من القضية الفلسطينية--------	101
	2.3.5 مستقبل السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية---------	101
الخاتمة		
	الخاتمة-------------------------------------	109
	1.6 نتائج الدراسة ------------------------------------	111
	2.6 توصيات الدراسة ----------------------------------	114
	قائمة المصادر والمراجع -------------------------------	117

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجـــداول	رقم الصفحة
1.	يوضح بعض المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة من 1993-2000م بالمليون دولار --------------------------	26
2.	الدعم الخارجي لموازنة السلطة الفلسطينية في رام الله بالمليون دولار------	35
3.	يوضح المساعدات من الدول العربية إلى السلطة الفلسطينية حسب الالتزامات والمدفوعات من عام 1994-2008م------------------------	67
4.	يوضح بعض المعونات القطرية لقطاع غزة حتى نهاية 2010م---------	95

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الشـــكل	رقم الصفحة
1.	الأراضي الفلسطينية- قطاع غزة والضفة الغربية------------------	7
2.	يوضح توزيع تعهدات الدول العربية من المساعدات الطارئة خلال انتفاضة الأقصى--	27

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة تأثير السياسة الخارجية القطرية على القضية الفلسطينية(1994-2012م) حيث تم البحث في الدور السياسي القطري، من خلال دراسة المواقف والتصريحات والإجراءات السياسية والاقتصادية القطرية.

واستعرضت الدراسة التطور التاريخي للموقف القطري إزاء القضية الفلسطينية كما تم تناول السياسة الخارجية القطرية تجاه فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م، إضافة إلى البحث في توجهات سياسة قطر الخارجية تجاه الانقسام الفلسطيني وملف المصالحة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير موقف قطر من الأحداث والتطورات التي مرت بها القضية الفلسطينية، ومنهج اتخاذ القرار، لدراسة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على القرار السياسي القطري، إضافة إلى المنهج التاريخي والذي يتناول موضوعات الدراسة في سياقها التاريخي ضمن التقسيم الموضوعي للدراسة.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها :

1. اتسم الموقف القطري ما قبل عام 2006م بالخطاب السياسي الداعم للموقف الفلسطيني والحقوق الفلسطينية وتأييد القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ولم يكن لقطر أي دور للوساطة أو المبادرة أو التأثير في القضية الفلسطينية.
2. قامت قطر بتشجيع الانقسام الفلسطيني وقامت بتمويله وذلك من خلال تنسيقها ودعمها المالي لحكومة حركة حماس بعد الانتخابات التشريعية والابتعاد عن التنسيق مع السلطة الشرعية المعترف بها دوليا.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات كان أهمها:

1. ضرورة تضافر الجهود العربية لتكون عوناً للفلسطينيين في انتزاع حقوقهم المشروعة، لا أن تكون القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني أوراق يتم استثمارها لانتزاع أو ترسيخ هذا الدور السياسي، وبالتالي مزيداً من الانقسام والتشرذم والكوارث بحق الشعب الفلسطيني.
2. استخدام حالة قطر كنموذج لاستخدام القوة الذكية من جانب القوى الفاعلة في المنطقة العربية لتحقيق أغراض إيجابية مثل السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

Abstract

The study dealt with the impact of the Qatari foreign policy on the Palestine issue (1994-2012)
Through studying attitudes ,statement ,political and economic measures.
The study reviewed the historical evolution of Qatari attitude toward the Palestine issue, particularly the victory of Hamas movement in legislative elections in 2006,in addition to Qatari foreign policy regarding Palestine division and reconciliation file.
The study was based on analytical descriptive approach to describe and interpret the Qatari attitude concerning the events and developments of the Palestine issue ,decision process, internal and external factors affecting the Qatari political decision as well as the historical approach dealing with the topics in the historical context within the topics in the historical context with the thematic division of the study.
The finding of the study were as follows:
1-The Qatari attitude before 2006 was characterized by political discourse advocating the Palestine rights and supporting some united nations resolutions .At that time ,there was no intermediary role or initiative vis-à-vis .
2-Qatari encouraged the Palestinian division by funding Hammas government after the legislative elections ,and abstained from coordinating with the internationally recognized authority.
The recommendations of the study were as follows :
1-The necessity of uniting Arab efforts in extracting and regaining the Palestine legitimate rights rather than establishing division and rift among the Palestinians to avoid disasters and suffering.
2-Taking the Qatari case as amodel of using smart power by the effective forces in the Arab region to achieve positive purposes such as peace, stability and economic development

الفصل التمهيدي

1.1 المقــدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهداف الدراسة

4.1 فرضيات الدراسة

5.1 أهميـة الدراسة

6.1 منهجيـة الدراسة

7.1 حـدود الدراسة

8.1 الدراسات السابقة

9.1 هيكليـة الدراسة

1.1 المقدمة:

شهدت السياسة الخارجية القطرية في السنوات الأخيرة العديد من التطورات والتغيرات، حيث لعبت قطر دوراً كبيراً ومحورياً في المنطقة العربية بأسرها، نتيجة التطورات الإقليمية والتغييرات السياسية التي طرأت على النظام الدولي بشكل عام وعلى النظام العربي بشكل خاص.

وكانت السياسة الخارجية القطرية طيلة السنوات الماضية، انعكاساً لمزيج من الاعتبارات الموضوعية المتعلقة بالبيئة الإقليمية والداخلية، حيث تحاول الدبلوماسية القطرية التأثير على الشأن الفلسطيني، لزيادة نفوذها ومكانتها في المنطقة العربية، من خلال ما تقدمه من دعم متواصل للحكومة المقالة في قطاع غزة، ومحاولاتها للعب دور بارز في المصالحة الفلسطينية، حيث أنه من المعروف على مستوى الساحة السياسية العربية أن من أراد أن يكون دوره رئيسياً في المنطقة العربية، لابد له أن يقوم بدور أساسي على صعيد القضية الفلسطينية.

تمتلك قطر من المقومات ما يمكنها من القيام بالدور الكبير، والفاعل على المستوى العربي والدولي أيضاً، فهي تمتلك شبكة علاقات مميزة مع معظم الدول العربية، ومع الدول الأوروبية ذات الأهمية على المستوى الدولي، كما أنها تتمتع بعلاقات سياسية ممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن إمكاناتها الطبيعية ومواردها المالية التي تسهل لها التأثير على الصعيد العربي والإقليمي والدولي.

وتركز هذه الدراسة على دراسة تأثير السياسة الخارجية لقطر على القضية الفلسطينية خلال الفترة منذ العام 1994م وحتى العام 2012م، وذلك لما لهذه الفترة من أهمية كبيرة خاصة بعد قيام السلطة الفلسطينية، وما تبع ذلك من أحداث وتطورات خطيرة خاصة الانقسام الفلسطيني الداخلي وما ترتب عليه من نتائج خطيرة على المجتمع الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

وتتضمن هذه الدراسة أربعة فصول إضافة إلى الفصل التمهيدي للدراسة والخاتمة، حيث يستعرض الفصل الأول مفهوم السياسة الخارجية وأبرز مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية، أما الفصل الثاني فيستعرض السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية منذ قيام السلطة الفلسطينية وحتى عام 2006م، أما الفصل الثالث فيتطرق إلى السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة بعد عام 2006م، وأخيراً يستعرض الفصل الرابع ومن خلال نظرة إستشرافية السياسة الخارجية القطرية المتوقعة تجاه القضية الفلسطينية.

2.1 مشكلة الدراسة:

شكلت التطورات السياسية على الساحة العربية والإقليمية، والتغييرات التي طرأت تحولاً في سياسات العديد من بلدان المنطقة، وكان على رأس تلك الدول قطر، والتي قامت من خلال سياساتها الخارجية بلعب دوراً رئيسياً وفاعلاً في مختلف القضايا العربية والإقليمية في السنوات الأخيرة ، وكان على رأس تلك القضايا، القضية الفلسطينية، حيث حاولت قطر القيام بدور مؤثر تجاه القضية الفلسطينية، وسواء كان هذا الدور ايجابياً أم سلبياً، إلا أنه يدلل على قدرة السياسة الخارجية القطرية على التواجد وبقوة في كافة المحافل العربية والإقليمية والدولية.

من خلال ما سبق نستطيع أن نحدد ملامح مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي:

ما تأثير السياسة الخارجية القطرية على القضية الفلسطينية خلال الفترة من 1994-2012م؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أبرز مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضية الفلسطينية؟
2. ما محددات السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية؟
3. كيف تعاملت قطر مع القضية الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م؟

4. ما موقف السياسة الخارجية القطرية من صعود حركة حماس للسلطة؟
5. ما أبرز المواقف القطرية تجاه ملفات المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية،الحرب والعدوان على قطاع غزة ،الانقسام الفلسطيني–الفلسطيني وملف المصالحة الوطنية ؟
6. ما هو حجم المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني من قطر؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. الكشف عن أبرز مواقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضية الفلسطينية.
2. التعرف على محددات السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية.
3. التعرف على الموقف القطري من القضية الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م.
4. توضيح موقف السياسة الخارجية القطرية من صعود حركة حماس للسلطة.
5. الكشف عن توجهات السياسة الخارجية القطرية تجاه الانقسام الفلسطيني، والعدوان على قطاع غزة ، والمفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية ، وملف المصالحة الوطنية.
6. التعرف على حجم المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني من قطر.

4.1 فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها، وجود علاقة إرتباطية بين المتغيرات الإقليمية التي تعصف بالمنطقة، وبين بروز وتعزيز الدور القطري الإقليمي والدولي على حساب الدول العربية المحورية في قيادة النظام العربي، وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. ضعف دور السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية قبل عام2006م.
2. لا يوجد أي توجه حقيقي في السياسة الخارجية القطرية لإنهاء حالة الانقسام وإنجاز ملف المصالحة الفلسطينية.
3. انسجام السياسة الخارجية القطرية مع المصالح الأمريكية بخصوص القضية الفلسطينية.

5.1 أهمية الدراسة:

إن جدوى دراسة موضوع تأثير السياسة الخارجية القطرية على القضية الفلسطينية في هذه المرحلة يكتسب أهمية خاصة، وتفرضه أسباب وجيهة في ضوء ما تشهده المنطقة من تغيرات بنيوية على الصعيد الداخلي، وتلقي بضلالها بلا شك في المرحلة القادمة على العلاقات الدولية.

من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة، التي تحاول إبراز دور السياسة الخارجية القطرية وتأثيرها على الشأن الفلسطيني، وحضورها في ملفات الانقسام والمصالحة الوطنية الفلسطينية، على اعتبار أن قطر لعبت في السنوات الأخيرة دوراً بارزاً، من خلال تدخلاتها الكثيرة ودعمها المتواصل لحكومة حركة حماس في قطاع غزة.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع الحيوي والهام، ومن الممكن أن تكون بمثابة مساهمة مباشرة في البحث العلمي لتوضيح الأدوار السياسية المختلفة تجاه القضية الفلسطينية.

6.1 منهجية الدراسة:

تفرض طبيعة موضوع الدراسة استخدام عدة مناهج في وقت واحد وأهمها ما يلي:

- **المنهج التحليلي:** لتفسير طبيعة الدور القطري تجاه القضية الفلسطينية، حيث يحتاج الباحث إلى جمع المعلومات والبيانات المتوفرة من الكتب، والمصادر والدوريات، وشبكة الانترنت، حول موضوع الدراسة، من أجل تفسير أبعاد وأسباب ومسببات ودوافع الدور القطري تجاه القضية الفلسطينية.

- **منهج اتخاذ القرار:** تم استخدام منهج اتخاذ القرار ،(نموذج ريتشارد سنايدر Richard Snyder) الخاص بدراسة عوامل التأثير على القرار السياسي للدولة في السياسة الخارجية، وذلك عن طريق تحليل المحددات والعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على اتخاذ القرار السياسي القطري.

حيث قدم نموذجاً لفهم صنع القرار في السياسة الخارجية، وذلك بتقديم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، التي تؤثر مباشرة على خيارات السياسة الخارجية، ويقوم هذا النموذج على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية، فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين، فإذا ما أدركوا تلك العوامل فإنها تؤثر – في هذه الحالة فقط – في السياسة الخارجية[1].

(Robinson, Snyder, 1965 :pp433

- **المنهج التاريخي:** والذي يتناول موضوعات الدراسة في سياقها التاريخي ضمن التقسيم الموضوعي لخطة الدراسة.

7.1 حدود الدراسة:

1. **الحد المكاني:** تم تحديد مكان الدراسة في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).

قطاع غزّة: المنطقة المعروفة بحدودها السياسية في الناحية الجنوبية الغربية من فلسطين، يحد القطاع من الغرب والشمال خط الهدنة لسنة 1950م، ومن جهته الغربية البحر المتوسط، ومن الجهة

[1] تكمُن ميزة هذا النموذج في أنه يأخذ في الاعتبار البُعد الإنساني في عملية صُنْع السياسة الخارجية، فحسب وجهة نظر سنايدر فإنَّ أهم عوامل تفسير خيارات السياسة الخارجية هي دوافع صانعي القرار، ومدى توافُر المعلومات لديهم، وتأثير السياسات الخارجية للدول المختلفة على خياراتهم، ولتحسين النموذج أضاف سنايدر مفهوم "مناسبة صُنْع القرار"، والذي يشير إلى خصائص الموقف القائم لحظة اتخاذ القرار، مِثْل وجود أزمة أو عدم وجودها في تلك اللحظة.

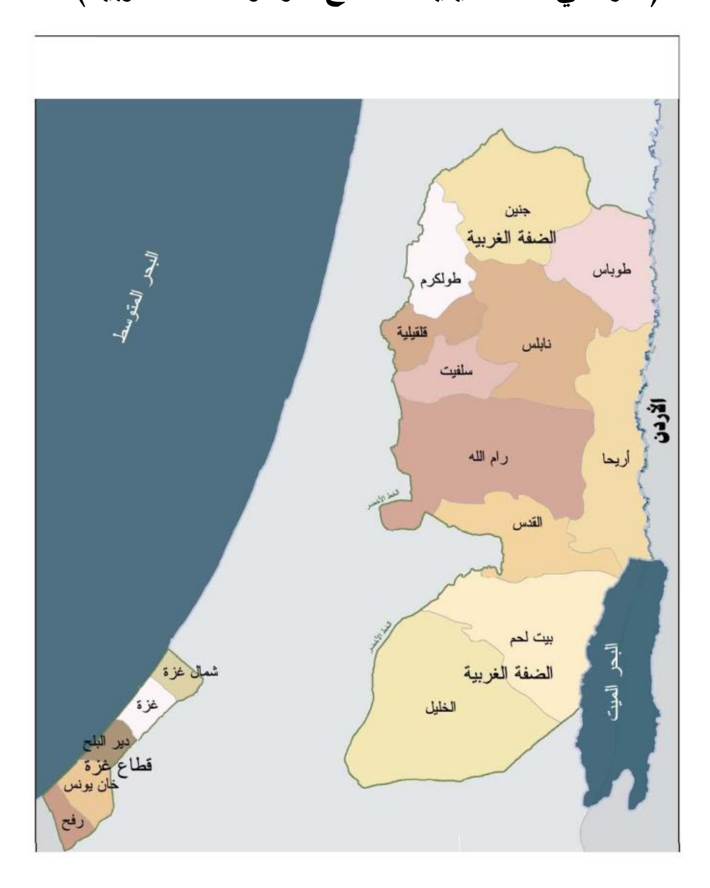
الجنوبية مصر، ويمتد القطاع على مساحة 360 كيلو متر مربع حيث يكون طولها 41 كيلو متر أما عرضها فيتراوح بين 15.5 كيلو متر. (أبو جامع، 1997: 17)

الضـفة الغربيـة: يشـمل التعبيـر السياسـي لتسـمية الضـفة الغربيـة مـا كـان يعـرف بالسلسـلة الفقريـة لمرتفعـات وسـط فلسـطين، التـي يحـدها مـن الشـرق نـهر الأردن بطـول70 كيلـو متـر، بالإضـافة إلـى الشـاطئ الغربـي والشـمالي الغربـي للبحـر الميـت بطـول يصـل إلـى40 كيلـو متـر، ويحـد بقيـة الجهـات الثلاثة الأخرى خط الهدنة الأردنية الإسرائيلية، وتمتد الضفة الغربية بين دائرتي عرض 32.38 درجة شمالاً و31.20 درجة وبين خطي طول 34.35 درجة و35.31 درجة شرقا. (مقبول، 1987: 22)

2. الحد الزماني: تم تحديد الفترة الزمنية لهذه الدراسة من عام 1994 ولغاية 2012م.

شكل رقم (1)

(الأراضي الفلسطينية– قطاع غزة والضفة الغربية)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2010

8.1 الدراسات السابقة:

قام الباحث بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة، وذات الصلة بموضوع الدراسة، فكانت هناك بعض الدراسات التي خصت السياسة الخارجية القطرية، ودراسات حول السياسة الخارجية لدول أخرى تجاه القضية الفلسطينية، وكان تناول الدراسات على الوجه التالي:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة (ماجد خضير، 2011)، بعنوان: "مقومات السياسة الخارجية القطرية(دراسة في السلوك السياسي)، مجلة الدراسات الدولية، العدد (49)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

هدفت الدراسة إلى البحث في الدور القطري، وذلك لتنامي الدور القطري في الساحة العربية وازدياد فاعلية سياستها الخارجية رغم محدودية مكانتها الجيوبولتيكية. لذا فان الدراسة تنطلق من فرضية مفادها، إن تزايد الحضور القطري في المحيطين الإقليمي والدولي نابع من رغبة قطرية لبناء ذاتها وإيجاد سياسة خارجية فاعلة ومستقلة وبعيدة عن الدوران في فلك المحاور الإقليمية في المنطقة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن السياسة الخارجية القطرية استطاعت تحقيق هدف مزدوج، الأول يدعم دورها كشريك في بعض القضايا العربية، كقضية لبنان، ومشكلة دارفور. والثاني قطع الطريق أمام تدخل أي قوة إقليمية غير عربية تحاول إيجاد موطىء قدم لها في المنطقة، وهنا تمكنت قطر من طي مسألة حجم الدولة التي كانت سائدة سابقاً.

2. دراسة (حاتم قنديل،2011)، بعنوان: "السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثان"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

هدفت الدراسة إلى البحث في ما إذا كانت قطر وفي إطار محاولاتها أن يكون لها دور إقليمي ينافس القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة، ومدى اعتبار القضية الفلسطينية في إطار طموحاتها فرصة

تاريخية فيما لو أتيح للنظام القطري امتلاك زمام المبادرة وإحداث اختراق يترجم الطموح السياسي المتدرج. واعتمد الباحث على منهج اقتراب الدور، الذي نشأ وتطور في إطار علم الاجتماع الغربي، حيث يميز هذا الاقتراب بين عدة مستويات متكاملة تحليلاً. وتوصلت الدراسة إلى أن قطر تعلن دوما مساندتها للقضايا العربية على المستوى الرسمي، خاصة قضية الصراع العربي الإسرائيلي وفي القلب منه القضية الفلسطينية في حين تقيم علاقات وطيدة مع الجانب الإسرائيلي امتدت إلي إقامة شراكة اقتصادية في مجالات الغاز، وعدد من المشروعات الاقتصادية الأخرى، على الرغم من عدم حاجة قطر لمثل هذه الشراكة الاقتصادية، سواء من الناحية الاقتصادية، أو من الناحية السياسية، وذلك من منظور أن قطر ليست من بين دول المواجهة العربية الإسرائيلية، ولذلك فهي لا تحتاج لأن تعبر عن وجهة نظرها بالسلام مع الجانب الإسرائيلي. وانتهت الدراسة إلى عدم وجود مصداقية أو بالأحرى ثبات على المصداقية فيما تقوم به السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وفي القلب منه القضية الفلسطينية، وهو استنتاج قام به الباحث بعد مقاربة تاريخية بسيطة تتعلق بقضيتي الاحتلال الأمريكي للعراق، والتدخل القطري في ليبيا، وهو تناقض صارخ يبرز بوضوح المبدأ الميكافيللي القائل'الغاية تبرر الوسيلة'.

3. دراسة (أثير عبد الواحد،2011)، بعنوان: "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، مجلة الدراسات الدولية، العدد (49) 2011، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور السياسة الخارجية القطرية، في ظل الأزمات العربية والإقليمية، واعتمدت الدراسة على منهج التحليل السياسي لمعطيات واقع السياسة الخارجية القطرية، في إطار علاقاتها الإقليمية والدولية. واستخدمت الدراسة منهج تحليل مضمون الخطاب السياسي لقيادتها، وانصبت على توضيح العوامل الدافعة لتبني سياسة خارجية مستقلة خارج الانتماء الخليجي والعربي،

ومن ثم تناول الوساطة والمبادرات القطرية في عدد من الأزمات الإقليمية والعربية، على الرغم من انه ليس هناك مشكلة أو أزمة في المنطقة إلا والدبلوماسية القطرية حاضرة فيها. وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أن أية دولة في العالم، سواء أكانت في الماضي أو الحاضر، تسعى وفي محيط علاقاتها الدولية، لكي تكون سياستها الخارجية مجسدة لقوتها البشرية، والاقتصادية والعسكرية، وإمكانية تفاعلها بشكل مؤثر في المحيط الإقليمي، بما يتطلب الحفاظ على مصالحها الوطنية وسيادتها الإقليمية. وإذا كانت السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وإنها تعبر عن فلسفة من يقود السلطة، فان ما تسعى إليه السياسة الخارجية القطرية لم يخرج عن هذا الاتجاه العام، ولكن ليس وفقا لمعايير القوة الدولية المتعارف عليها في الفقه السياسي والاستراتيجي، وما يترتب على ذلك من التزامات محسوبة في إطار التنافس بين القوى الكبرى، وإنما وفقا لحجم الدولة من ناحية الموقع والسكان، وقدراتها المحدودة في التنافس الإقليمي، وما يمكن تعويض ذلك في القوة المالية، والحنكة السياسية، في إدارة اللعبة الدبلوماسية، وصولا إلى الأهداف الإستراتيجية، والمتمثلة في المحافظة على الدولة ونظامها السياسي من أن تبتلع، ليس من القوى الدولية الكبرى، وإنما من قبل القوى الإقليمية المتنافسة في الهيمنة على المنطقة.

4. دراسة (ناهد عبد الكريم، 2000)، بعنوان: "أولويات السياسة الخارجية القطرية من 1868-1935م"، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، عُمان.

هدفت الدراسة إلى البحث عن الأولويات التي شغلت حكام قطر من آل ثاني الذين اقترن بهم ظهور قطر كياناً سياسياً معترفاً به، وكيفية التعاطي مع الدول المهيمنة في تلك الفترة، وكيفية المحافظة على ثروات البلاد، حيث تعتبر الفترة من عام 1868-1935 مرحلة التأسيس. واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي، من خلال تتبع بعض الوثائق البريطانية حول تاريخ قطر، وبعض الكتب والمراجع المتعلقة بقطر مثل كتاب مصادر تاريخ قطر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1- نجحت قطر في الدفاع عن وحدة أراضيها، واحتفظت بالسيادة على مدينة العديد ومدينة الزبارة.

2- لم تتمكن الدولتان المتنافستان في الخليج العربي (بريطانيا والدولة العثمانية) من القضاء على السيادة القطرية، حيث مارس حكام قطر سياسة مستقلة على الرغم من التبعية الاسمية.

3- حافظت قطر على مصالحها الاقتصادية، وقاومت استغلال مصادرها المالية.

4- أظهرت الدراسة القوة التي تمتع بها حكام قطر في الدفاع عن دولتهم الناشئة.

5. دراسة (محمود بيراوي، 1998)، بعنوان: "موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية من عام 1936-1948م"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم تاريخ، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى دراسة موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية، وتحليل موقفها من هذه القضية خلال مسيرتها التاريخية وأعمالها السياسية، ما بين عامي 1936-1948، حيث يرجع اختيار هذه الفترة الزمنية حول سياسة المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية، لأنه لم يكن للسعودية دوراً بارزاً تجاه هذه القضية قبل هذه الفترة لانشغالها بشؤونها الداخلية. واعتمد الباحث في هذه الدراسة على وثائق غير منشورة، كوثائق جمعية الدراسات العربية في القدس، وعلى وثائق عربية منشورة أصدرتها جامعة الدول العربية، وعلى المراسلات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى بعض الوثائق الصادرة عن وزارة الخارجية، ووزارة المستعمرات البريطانية، وعلى مذكرات وأوراق لشخصيات وطنية عاصرت الأحداث وتطورات القضية الفلسطينية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن قيام وتأسيس المملكة العربية السعودية قد تم بدعم من الحكومة البريطانية بطريقة غير مباشرة ، أما بخصوص موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية قبل ثورة 1936م، فإن فلسطين لم تحظى بأي اهتمام من قبلها، وعندما اندلعت ثورة 1936م، قامت المملكة العربية السعودية عن طريق المراسلات بالضغط على القيادة الفلسطينية، المتمثلة باللجنة

العربية العليا من اجل وقف الإضراب، وكان ابن سعود في رسائله يؤكد على الحقوق الفلسطينية، وعلى عدالة حكومة بريطانية الصديقة للعرب.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية:

1. دراسة (Steinberg 2012)

Qatar and the Arab Spring Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور القطري في الربيع العربي، خاصة فيما يتعلق بسوريا. حيث توصلت الدارسة إلى نتائج من أهمها: أن قطر عملت، وتعمل جاهدة من أجل تبني دور رائد في العالم العربي، وقامت قطر بالتعديل في سياستها الخارجية في أعقاب الربيع العربي، كما توصلت الدراسة إلى أن سياسة قطر تجاه سوريا قد تؤدي إلى زعزعة استقرار عمل قطر في الموازنة التقليدية، بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وإيران وحلفائها من جهة أخرى.

2. دراسة (Kamrava,2009)

Royal Factionalism and Political Liberalization in Qatar

بدأت عملية التحرر السياسي في قطر في منتصف التسعينيات، وذلك نتيجة مباشرة لجهود أمير البلاد الجديد الشيخ حمد، وذلك تعويضاً عن القاعدة الهشة التي كانت داخل أسرة آل ثاني الحاكمة، وذلك من خلال اللجوء إلى المجتمع الدولي من خلال فرض سياسة خارجية قطرية جديدة ، حيث لم يكن لقطر في ذلك الوقت أي تواجد على الساحة الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أن قطر اتبعت سياسة جديدة، وساهم في نجاح تلك السياسة الارتفاع المطرد في إيرادات النفط والغاز، حيث سمحت تلك الإيرادات لقطر بفرض قدراتها بشكل أكبر في المجتمع الدولي، كما أن الشيخ حمد قام بعدد من التغييرات الهامة، على الصعيد الداخلي لقطر،

حيث قام بتغيير رجالات الدولة ووضع المخلصين من أنصاره، بما في ذلك بعض من أبنائه وبناته. وذلك تمهيداً لأن يكون أحد خلفائه هو أحد أبنائه.

التعليق على الدراسات السابقة:

طرحت الدراسات السابقة السياسة الخارجية القطرية، بشكل عام دون التطرق بالتفصيل للقضية الفلسطينية، والدور القطري البارز في الشأن الفلسطيني. ولذا فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة فيما يلي:

1- تطرقت هذه الدراسة بشكل من التفصيل لعلاقات قطر بالشأن الفلسطيني تاريخياً لاستخلاص الأبعاد والمحددات التي حكمت علاقة قطر بفلسطين التي شهدت تطورات كثيرة وخاصة في السنوات الأخيرة بعد الانتخابات الفلسطينية عام 2006م وفوز حركة حماس بهذه الانتخابات.

2- تبين هذه الدراسة حجم التأثير الذي تركته السياسة الخارجية القطرية على الشأن الفلسطيني، من خلال جهودها المتواصلة في ملفات المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، وإعادة إعمار قطاع غزة، وموقفها من الحرب والعدوان على قطاع غزة بالإضافة لموقفها من المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية .

3- تميزت هذه الدارسة عن الدراسات السابقة في عنصر الاستشراف والتوقع لمستقبل السياسة الخارجية القطرية تجاه الشأن الفلسطيني في المرحلة القادمة .

وأخيراً فإن هذه الدراسة تطمح لأن تكون دراسة أصيلة، ومن الدراسات الرائدة في هذا المجال.

9.1 هيكلية الدراسة:

تتضمن الدراسة الفصل التمهيدي حول موضوع الدراسة، وأهميته، وتساؤلاته، وفرضياته، والدراسات السابقة، وأربعة فصول إضافة إلى الخاتمة كالتالي:

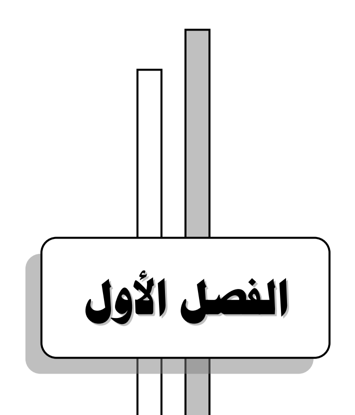
الفصل الأول: مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية. ونتحدث في المبحث الأول عن مفهوم السياسة الخارجية، وفي المبحث الثاني نستعرض نبذة عن أبرز مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية قبل عام 2006م. ونستعرض في المبحث الأول محددات السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية، وفي المبحث الثاني نستعرض الموقف القطري من القضية الفلسطينية قبل إقامة السلطة الفلسطينية (1971-1994م)، وفي المبحث الثالث نستعرض السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية منذ قيام السلطة عام 1994 إلى عام 2006م.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة بعد عام 2006م. ونستعرض في المبحث الأول الموقف القطري تجاه فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م، وفي المبحث الثاني نستعرض السياسة الخارجية القطرية تجاه الانقسام الفلسطيني في السادس من حزيران/يونيو 2007م، والحصار على قطاع غزة، وفي المبحث الثالث والأخير نستعرض السياسة الخارجية القطرية وجهود المصالحة الوطنية الفلسطينية.

الفصل الرابع: السياسة الخارجية القطرية المتوقعة تجاه القضية الفلسطينية. ونستعرض في المبحث الأول الموقف القطري من التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، وفي المبحث الثاني نستعرض الدعم الاقتصادي القطري، وأخيراً نتناول في المبحث الثالث مستقبل السياسة الخارجية القطرية من القضية الفلسطينية في المرحلة القادمة.

الخاتمة: وتتضمن نتائج الدراسة، والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة.



الفصل الأول

مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية

1.2 **المبحث الأول**: **مفهوم السياسة الخارجية**

2.2 **المبحث الثاني**: **أبرز مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية**

1.2 المبحث الأول

مفهوم السياسة الخارجية

إن المتتبع لتعريفات السياسة الخارجية، التي زخرت بها الدراسات العلمية المختلفة، يلاحظ الأهمية الكبيرة لمفهوم السياسة الخارجية، بالرغم من أن مفهوم السياسة الخارجية، هو مفهوم مختلف عليه، حيث لا يوجد اتفاق في أدب السياسة الخارجية لتحديد تعريف مشترك ونهائي لهذا المفهوم، نظراً لكثرة التبادلات، والتغيرات، والتباينات في الآراء والمواقف والتحليلات. حيث أن هذا المفهوم في رأينا مثله كمثل أي مفهوم في العلوم السياسية يعاني من عدم الاتفاق عليه، لعدم وجود نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية، التي تعزى إلى مجموعة من الأسباب منها: الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية، والتفاعلات الدولية، وانعكاسات ظهور وبزوغ قوة فاعلة جديدة وحيدة في السياسة الدولية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً واقع اختلاف السياسة الخارجية من دولة لأخرى.

وبالرغم من ذلك فقد ظهرت محاولات عديدة، ومدارس متعددة لتقديم أساليب، ومناهج علمية لتفسير، وتحديد مفهوم للسياسة الخارجية، وكانت المدرستان الأساسيتان هما المدرسة الواقعية، والمدرسة الأخلاقية (المثالية)، ومن ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهميةِ عن المدرستين السابقتين، حيث ارتبطت هذه المدارس بالماركسية، والراديكالية وغيرها، وكان لهذه المدارس المختلفة حول طبيعة النظام الدولي، وقع مؤثر على سلوك الدولة الخارجي. (المهتدي، 2009: 9)

ويتناول هذا المبحث مفهوم السياسة الخارجية، وأبعاد السياسة الخارجية وأخيراً أهمية السياسة الخارجية.

1.1.2 مفهوم السياسة الخارجية:

إن تحديد مفهوم واضح، ودقيق للسياسة الخارجية، يعتبر من الصعوبة بمكان في ظل تعدد التعريفات، التي أطلقها الباحثين في علم السياسة، والحق فإن تعدد التعريفات، وتفاوت نواحي التركيز بها، إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، للتوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينهما. (المهتدي، 2009: 10)

يعرفها الرمضاني بأنها: مجموعة النوايا التي تدفع الدول إلى نمط معين من السلوك، أوهي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول. (الرمضاني،1991: 25) ويعرفها "جميس روزنو" James Rosneau بأنها: منهج للعلم يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي، من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً. (James, 1976 :p15)

من جهة أخرى يعرفها جماز بأنها: مجمل التوجهات العامة، التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة، أو بعبارة أكثر بساطة: التوجهات التي تم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة إلى السلطة، أو هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من أجل بلوغ هدف محدد سلفاً. (جماز، 2009: 7)

كما تعتبر السياسة الخارجية جزء من السياسة الوطنية التي تشكل مجموع السياسات الخارجية والداخلية للدولة، غايتها تحقيق الأمن للدولة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية. (طشطوش، 2010: 15)

من جانب أخر هناك من استخدام مصطلح السياسة الخارجية كمرادف لمفهوم الدبلوماسية، فيقال إن الدبلوماسية، هي أسلوب تنفيذ السياسة الخارجية "Technique of execution Foreign Policy" كما تستخدم كلمة الدبلوماسية، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية Diplomacy is a

وبهذا المعنى إن مارسها "Political technique for implementing Foreign Policy" الدبلوماسيون المحترفون، فإنها تقترب كثيراً من الدبلوماسية التقليدية، حيث كان المحور الرئيسي لعمل الدبلوماسي المحترف، يرتكز على انجاز السياسة الخارجية لبلده. (على، 2003: 45)

ويؤكد (فهمي، 2010) على أن السياسة الخارجية هي سلوك، أو مجموعة من السلوكيات، يكون مصدرها الدولة، وهذا السلوك يوصي بأنه خارجي كونه موجه إلى الغير من وحدات النظام الدولي، وبالتالي فإن مجال حركة هذا السلوك هو البيئة الخارجية للدولة. (فهمي، 2010: 22)

كما تختلف السياسة الخارجية لأي دولة، عن الأنشطة الخارجية للدولة، ففي حين ينصرف مفهوم السياسة الخارجية إلى "النشاط الخارجي"، أو الحركة الخارجية للدولة، أو غيرها من الوحدات. إلا أنه من البديهي أنه لا يمكن القول أن كل نشاط خارجي، يتضمن بالضرورة سياسة خارجية، فما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة، فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية، أضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها، ولكنها تتضمن البرامج، والأدوار، والأهداف، والسياسات بالإضافة إلى الأنشطة. (حسان، 2012: 151)

ويعرف الباحث السياسة الخارجية بأنها: فلسفة النظام السياسي لدولة معينة، تجاه محيطها الخارجي من الدول الأخرى، معتمدة هذه الفلسفة على قدرات هذه الدولة المالية، والعسكرية، والجغرافية، وعلى الحنكة والأدوات التي يملكها القائد السياسي لهذا النظام، بما يحقق أهداف السياسة العامة لهذه الدولة.

2.1.2 أبعاد السياسة الخارجية:

ينصرف مفهوم السياسة الخارجية، إلى برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي، وبهذا المعنى فإن مفهوم السياسة الخارجية، يشمل سبعة أبعاد أساسية هي:

1. تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تتبعها تلك الوحدة إزاء العالم الخارجي، وهو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية.

2. السياسة الخارجية، هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، أي الأشخاص المخولون رسمياً اتخاذ القرارات الملزمة.

3.السياسة الخارجية، تنصرف إلى برامج العمل الخارجي المعلنة، ويقصد بذلك أنها برامج مقصودة لذاتها، وقابلة للملاحظة، بمعنى أنها مقصودة لذاتها لتحقيق أهداف معينة. (الصديقي، 2002: 4) أما تلك البرامج والأفعال التي جاءت نتيجة للتطور الطبيعي للأحداث أو التفاعل مع الدول الأخرى فإنها لا تدخل في نطاق السياسة الخارجية، ولعل أشهر الأمثلة على ذلك سياسة مصر أثناء أزمة أيار/مايو – حزيران/يونيو سنة 1967م، لقد اتبعت مصر سياسة معلنة قوامها ردع إسرائيل، وتجنب نشوب الحرب، ولكنها انتهت إلى اندلاع الحرب مع إسرائيل، وهي نتيجة لم يقصدها صانع السياسة الخارجية المصرية، فإذا أدخلنا تلك النتيجة كجزء من السياسة الخارجية المصرية، فإننا نكون قد خلطنا بين السياسة الخارجية، وبين النتائج التي تترتب على تطبيق تلك السياسة. (جماز، 2009: 29)

4. أن صانعي القرار قد يعتنقون فلسفات وأيديولوجيات معينة، ووجود صراعات بين هذه المفاهيم، وهي بالتالي تزيد الحاجة إلى إتباع أنموذج للوساطة، والتوفيق في حسم المعضلات الدولية. (النعيمي، 2001: 31)

5. تعتبر السياسة الخارجية برنامج ذو بعدين رئيسيين، البعد الأول وهو البعد العام ويشمل التوجهات، والأدوار، والأهداف، والاستراتيجيات، أما البعد الثاني وهو البعد المحدد، فإنه ينصرف إلى مجموعة القرارات، والسلوكيات، والمعاملات، التي تتضمنها السياسة الخارجية. (الصديقي، 2002: 4)

6.أن صانعي القرار، في ترجمة المصالح القومية، يأخذون في حسبانهم، الظروف البيئية المختلفة، على المستوى الداخلي والخارجي.

7. قيام صانع القرار بتطوير خطته أو إستراتيجيته، تبعاً لقدرات، وإمكانيات الدولة، إلى درجة من الممكن التعامل مع مواقف السياسة الخارجية، بالسلوك العقلاني، من أجل تحقيق الأهداف الخارجية للدولة. (النعيمي، 2001: 34)

3.1.2 أهمية السياسة الخارجية:

تعتبر السياسة الخارجية أحد المكونات الأساسية، المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي للدولة، ومن ثم فهي تحتل موقعاً مركزياً في السياسة العامة. غير أن أهمية السياسة الخارجية في إطار السياسة العامة، تختلف من وحدة دولية إلى أخرى. بالنسبة لبعض الوحدات تعتبر السياسة الخارجية أداة رئيسة لتحقيق أهداف السياسة العامة. بينما تحتل السياسة الخارجية مكانة ثانوية في تحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الوحدات الأخرى. وبصفة عامة تمثل السياسة الخارجية موقعاً مركزياً في السياسة العامة للوحدة الدولية في الحالات التالية: (إسليم، 1998: 78)

1. تسعى السياسة الخارجية إلى القيام بدور تنموي، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية، تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس، لإعطائها المساعدات الاقتصادية، للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.
2. تقوم السياسة الخارجية بدور هام في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة.
3. إن السياسة الخارجية تقوم بدور هام في تأمين المصالح الخارجية، ومثال ذلك الدور الذي لعبته السياسة الخارجية السوفيتية في الشرق الأوسط في الخمسينيات، لكسر الحصار الغربي على الاتحاد السوفيتي، أو الدور الذي لعبته السياسة الخارجية الأمريكية، في ذلك الوقت من أجل خلق المناخ الملائم لازدهار الاستثمارات الأمريكية في الخارج.

4. إن الأصل في السياسة الخارجية، هي أنها إحدى السياسات العامة للدولة، وإن كانت تتمتع بوضع خاص ما بين هذه السياسات نظرا لطبيعة الفاعلين في صنعها، ونتيجة لحساسية الموضوعات والقرارات فيها، وبالرغم من ذلك، نجد دساتير العالم تحدد الإطار العام للسياسة الخارجية للدولة، وتترك لقمة الهرم السياسي تحديد الأطر الضيقة لصنع، وممارسة هذه السياسة بشكل يومي على أرض الواقع، وبالنظر إلى أن الدستور هو من يضع أساس العلاقة بين الداخل والخارج، أي بين النظام الحاكم والسياسة الخارجية للدولة. (فاروق، صحيفة الشروق، 2012/9/8)
5. وعلى الصعيد الداخلي فإن السياسة الخارجية، تلعب دوراً سياسياً داخلياً في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية، وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية، وبصفة عامة فإن السياسة الخارجية تؤدي دوراً حيوياً، في تأكيد مشروعية سلطة القائد السياسي وزيادة شعبيته، ففي المجال الخارجي، يستطيع القائد السياسي أن يظهر حنكته السياسية، وقدرته على تقديم الحلول الفورية للمشكلات الدولية، من خلال منابر الهيئات الدولية، دون أن يلزم نفسه بتحمل تكاليف تلك الحلول، كذلك يلجأ صانع السياسة الخارجية إلى المبادرات الخارجية لتدعيم مركزه الداخلي إزاء المعارضة وتهدئة المشكلات الداخلية التي تواجهه. (إبراهيم، 1986: 36)
6. قد يلجأ صانعوا السياسة الخارجية، إلى التركيز على العدو الخارجي، أو افتعال مشكلة دولية، مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجهة العدو الخارجي، وبذلك فإن السياسة الخارجية، تعمل على تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي.
7. تؤدي السياسة الخارجية دوراً في إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها، أو مستوى تطورها الحضاري. (إسليم، 1998: 78)

ونلاحظ هنا أن أهمية السياسة الخارجية، هي قضية عملية وليست مجرد قضية نظرية، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأداء العام للنظام السياسي، فصانع السياسة الخارجية، يجب أن يضع تلك السياسة في موقعها المناسب من السياسة العامة للدولة، محققا قدراً من التوازن المعقول بين السياسة الخارجية، والسياسة الداخلية حسب ظروف دولته. وبالتالي فقد استطاعت السياسة الخارجية القطرية، تحقيق قدراً من التوازن والوقوف على مسافات متساوية بين الأطراف المتنازعة في العديد من القضايا، التي قامت بالتوسط فيها لنزع فتيل التوتر.

2.2 المبحث الثاني

أبرز مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية، من أهم وأعقد القضايا التي شغلت العالم في القرن العشرين بشكل عام، والعالم العربي بشكل خاص، حيث تعتبر القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى، ورغم تراجع الاهتمام الرسمي العربي، بالقضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة، إلا أن القضية الفلسطينية ظلت محتفظة بمكانها التقليدي، على قمة أولويات النظام العربي عموماً، والخليجي خصوصاً، ليس لأسباب عاطفية فحسب، بحكم تعرض الشعب الفلسطيني، للعدوان الإسرائيلي منذ ما يزيد عن قرن من الزمان، بل لأسباب الانتماء والمصلحة. لقد ظلت القضية الفلسطينية مقياساً لأي نظام عربي، لذلك ظلت هذه الأنظمة تحافظ على دعم القضية الفلسطينية، ولو شكلياً معتمدة أيضا على الخطاب الرسمي الفلسطيني، الذي كان يعتبر الأطراف العربية، أطرافاً أساسية في الصراع العربي الإسرائيلي.

ولهذا فإن الصراع العربي الإسرائيلي، لن ينتهي بتوقيع اتفاقية تسوية بين دولة عربية وإسرائيل، بل سيستمر ما دام هذا الكيان موجوداً في فلسطين، يمارس شتى الأعمال الإرهابية ضد الفلسطينيين، ويهدد الاستقرار، والأمن في المنطقة العربية بشكل عام. (مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية،2010/6/7)

ويتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل، مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية، فنتناول أبرز مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية، ثم نتناول بالدراسة موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية بشكل منفرد، وذلك لما للملكة العربية السعودية من أهمية على المستوى العربي، والإقليمي، ولتعدد مواقفها تجاه القضية الفلسطينية منذ نكبة فلسطين عام 1948م.

1.2 مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية قبل عام 1981م:

على امتداد السنوات الطويلة كانت العلاقات الكويتية الفلسطينية جيدة نسبياً، فكثير من الفلسطينيين سكنوا الكويت، حيث كان الفلسطينيون يتمتعون بحالة خاصة، فهم معرفون أكثر من أي جاليات أخرى، وموثوق بهم عامة، وقد وصل الأمر بهم إلى حد التطوع دفاعاً عن الكويت عدة مرات، إبان التهديد العراقي للكويت سنة 1962. (براند،1991: 120-121)

وقد منح الوجود الفلسطيني الكبير في الجهاز الحكومي الكويتي، الجالية الفلسطينية بعض النفوذ في صنع السياسات في الكويت، ومن الأدلة على العلاقات الطيبة بين حكومة الكويت، ومنظمة التحرير أن الحكومة الكويتية كانت تجبي منذ أواخر الستينيات ما نسبته 5% من رواتب موظفيها الفلسطينيين "كضريبة تحرير" وتحال الضريبة فيما بعد إلى الصندوق القومي الفلسطيني. (براند،1991: 121)

وشكلت منطقة الخليج العربي عموماً، والكويت خصوصاً، حاضنة لا مثيل لها للعمل الفلسطيني خلال عقد الستينيات، والسبعينيات ولعلنا نلاحظ هنا أن منطقة الخليج شهدت بدايات ونواة انطلاقة العمل الوطني الفلسطيني نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، بتلك الخلية التي ضمت كلاً من ياسر عرفات، وخليل الوزير، وصلاح خلف وغيرهم. (أبو السعود، 2013)

2.2 مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية من 1981-2000م:

بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي في الثمانينيات، لم يظهر أي دور له في الصراع العربي الإسرائيلي، على الرغم من الدور المؤثر لدول الخليج خلال حرب عام 1973م حين هددت بقطع النفط عن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

لكن هذا الأمر لم يتكرر فيما بعد، فقد غاب دور المجلس خلال مرحلة الثمانينيات، واقتصر على البيانات السياسية بدعم دول المواجهة، وكفاح الشعب الفلسطيني.

لقد كانت مواقف مجلس التعاون الخليجي تجاه القضية الفلسطينية، وعملية السلام واضحة في دعمه حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض واستنكار السياسات، والإجراءات العدائية ضده، وبذل المساعي والجهود لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي– الإسرائيلي، وعكست البيانات الصادرة عن المجلس الأعلى، والمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي، عمق التزام دول مجلس التعاون بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط كخيار استراتيجي عربي، بدءاً من دورته الأولى التي عُقدت في أيار/مايو 1981م. (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، 2013/1/1)

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، وتصاعدها دعمت دول مجلس التعاون رسمياً وشعبياً هذه الانتفاضة، كما شاركت دول المجلس ممثلة في الأمين العام في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، إلا أن الغزو العراقي للكويت عام 1990م أحدث تغيراً كبيراً في الموقف الخليجي تجاه القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، نتيجة اتهام منظمة التحرير بتأييدها للعراق، وشكل الموقف الفلسطيني المعارض لقرارات القمة الطارئة لوزراء الخارجية العرب عام 1990م ذريعة يبدو أن أطرافاً عربية كانت تنتظرها لشن حملة تحريض على منظمة التحرير الفلسطينية، وقد أعرب وزير شؤون مجلس الوزراء الكويتي في ذلك الوقت د.عبد الرحمن العوض عن أسف الكويت لموقف الرئيس عرفات الذي يعتبر الاحتلال العراقي للكويت شيئاً طبيعياً. (شئون فلسطينية، 1990: 126)

وقد أدى التغير في الموقف الخليجي إلى نتائج وخيمة على المنظمة، وأبناء الشعب الفلسطيني المقيمين بالكويت، حيث يشير سليم الزعنون[1*] في مذكراته إلى أن: "خسارتنا كانت أكبر الخسائر، نحن خسرنا كما قال الأخ ياسر عرفات 14 مليار دولار، وهي ممتلكات شركاتنا والأفراد، وأكثر من 300 فلسطيني قتلوا، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية خسرت الدعم المالي من الفلسطينيين، وكانوا

[1*] رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

أغنى تجمع فلسطيني في العالم، لقد هُجر أكثر من ثلاثمائة وخمسين ألف فلسطيني إلى الأردن، مما أدى إلى حدوث مشاكل اقتصادية (كارتفاع الأسعار وغيرها من المشاكل) ". (الزعنون، 2013: 314)

من جهة ثانية أكدت بيانات القمة الخليجية المنعقدة في البحرين والصادرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2000م، على موقف دول المجلس من التسوية السياسية للصراع العربي– الإسرائيلي على أساس مبادئ الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، مشددة على مفهومها للسلام باستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة، وبالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، كما أكدت على دعم جهود المجتمع الدولي لتسوية الصراع، وناشده الضغط على إسرائيل للالتزام بذات المبادئ. (الحمد، 2008/6/24)

وقد شكلت المساعدات العربية للشعب الفلسطيني، محوراً هاماً من محاور اهتمامات وأولويات الدول العربية وشعوبها، فقد قامت الدول والشعوب العربية، بتقديم مساعداتها للشعب الفلسطيني، وسلطته، والجدول التالي يوضح بعض المساعدات في الفترة ما بين 1993–2000م.

جدول رقم (1)

بعض المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة من 1993–2000م بالمليون دولار.

م	الدولة المانحة	التعهدات	الالتزامات	الدفع/الصرف
1.	الكويت	42	25.545	25.545
2.	قطر	11.083	11.083	11.083
3.	المملكة العربية السعودية	300	226.450	162.656
4.	الإمارات	310	69.040	19

المصدر: (جابر، 2005: 493–494)

وبالنظر للجدول السابق نلاحظ أن قطر كانت من أقل الدول الداعمة للشعب الفلسطيني ماليا من بين دول الخليج الأخرى في تلك الفترة، حيث سارعت قطر في تلك الفترة إلي تأييد إقامة السلطة

الفلسطينية وذلك ليس انحيازاً للفلسطينيين، بل جاء من خلال رغبة الحكومة القطرية في التطبيع مع إسرائيل، وبالتالي لم يكن لقطر أي تأثير واضح على القضية الفلسطينية في تلك الفترة، سوى مساندتها الإعلامية وفي بعض الأحيان المادية .

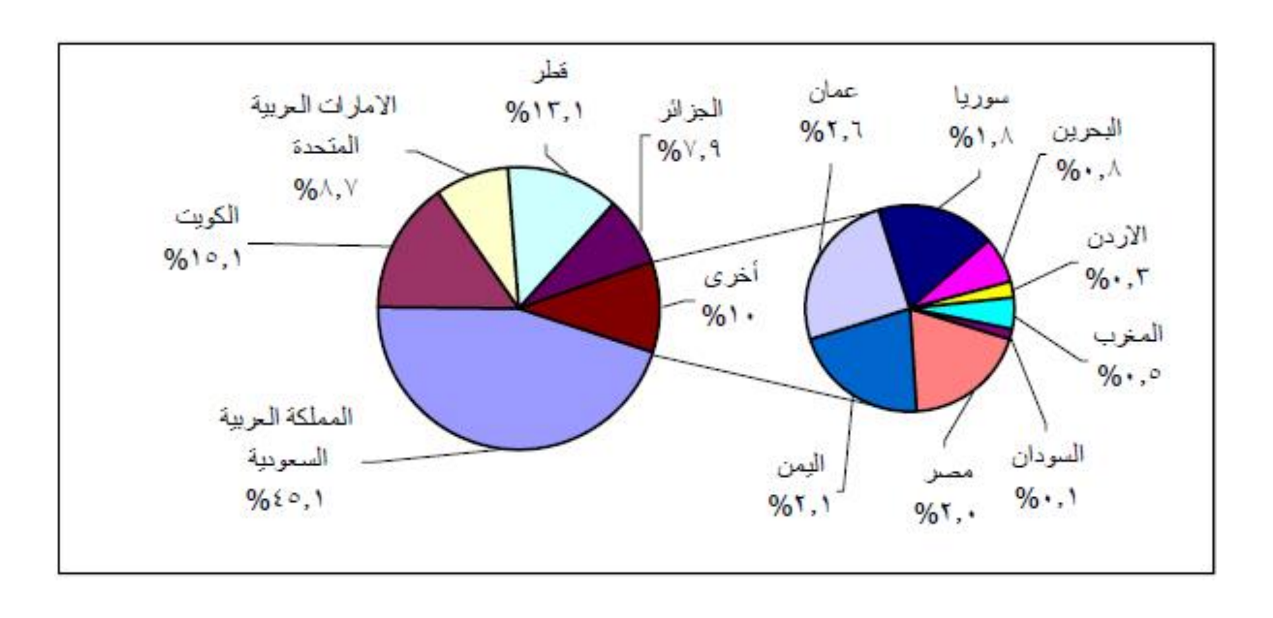
3.2 مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية بعد عام 2000م:

نتيجة لما شهده الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة من تصعيد في مستوى الممارسات العدوانية الإسرائيلية لمواجهة انتفاضته التي اندلعت في 28 أيلول/سبتمبر 2000م، فقد قامت جامعة الدول العربية من خلال مجالسها المختلفة (القمة – وزراء الخارجية– وزراء المال والاقتصاد)، بإقرار القرارات، والبرامج الداعمة للشعب الفلسطيني، وسلطته، ومؤسساته في مواجهة السياسات الإسرائيلية.

أما التعهدات التي قدمت من خلال صندوق الأقصى، وصندوق القدس، فقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى 45.1% من مجموع الالتزام، تلتها الكويت، وقطر 15.1%، 13.1% على التوالي، ويوضح الشكل التالي، توزيع التعهدات المقدمة من الدول العربية خلال انتفاضة الأقصى.

شكل رقم (2)

توزيع تعهدات الدول العربية من المساعدات الطارئة خلال انتفاضة الأقصى



المصدر:(تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله، 2001)

من جهة أخرى أيدت دول المجلس المبادرات الرامية إلى إيجاد حل عادل، وشامل للصراع العربي– الإسرائيلي، بل أن المملكة العربية السعودية، تقدمت بمبادرة لإيجاد حل لهذا الصراع في العام 2002م. وتتمسك دول مجلس التعاون الخليجي بمبادرة السلام العربية، التي أقرّها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002م. كما رحبت دول المجلس بخطة "خارطة الطريق"، التي تنص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية، وتنفيذ الالتزامات التي بنيت على أساس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الشرعية الدولية. كما ساندت دول مجلس التعاون الخليجي جهود اللجنة الرباعية الدولية، راعية عملية السلام، والمجتمع الدولي لتنفيذ خطة خارطة الطريق، بالتوافق مع أسس مبادرة السلام العربية، وفي هذا الإطار، رحبت دول المجلس بتبني مجلس الأمن، بالإجماع في تشرين ثاني/نوفمبر 2003م، القرار رقم (1515)، القاضي بدعم "خارطة الطريق"، بهدف التوصل إلى حل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، بإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام، والتأكيد على ضرورة تحقيق سلام شامل، ودائم لكافة الأطراف، بما في ذلك سوريا ولبنان. (الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، 2013)

ورحب مجلس التعاون الخليجي، بنتائج الانتخابات الفلسطينية عام 2006م، وفوز حركة حماس، وطالب مجلس التعاون الخليجي ، إعطاء حركة حماس الفرصة للقيام بدورها، لأنها فازت في الانتخابات، ولأن ذلك يؤدي إلى الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط، مشدداً على ضرورة وفاء إسرائيل بتعهداتها، والالتزام بالاتفاقيات المبرمة في مدريد، وأنه يجب أن لا يعاقب الشعب الفلسطيني على خياره في الانتخابات التشريعية، ولابد من العمل على دعم الشعب الفلسطيني، وعدم وقف المساعدات المالية له، مؤكداً حرص دول مجلس التعاون الخليجي على تقديم العون والمساعدة. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام2006، 2007: 141)

أما بالنسبة للموقف من الصراع الفلسطيني – الفلسطيني عام2007م، فكان موقف مجلس التعاون الخليجي رافضاً لما حدث في قطاع غزة، وأوضح انحيازاً إلى صف السلطة الفلسطينية، فالقمة التشاورية الخليجية التي انعقدت في 15 أيار/مايو2007م، دعت القيادات الفلسطينية إلى الالتزام باتفاق مكة المكرمة، كما دعت إلى محاسبة المتسببين في حالة الفوضى.

لقد أخذت المواقف الخليجية المتشددة تجاه القضية الفلسطينية باللين بعد القمة العربية الاقتصادية في 19 كانون ثاني/يناير2009م، وتأكيدها على أهمية توحيد الصف واتفاق الكلمة، وإزالة الفرقة بين الفلسطينيين. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2009، 2010: 167)

وعلى صعيد آخر فقد سارعت الدوحة للدعوة إلى قمة عربية طارئة، لمناقشة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر سنة 2008م، ومطلع عام 2009م، أطلقت عليها اسم قمة غزة الطارئة، وأعلنت في القمة إسهامها بمبلغ 250 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة، ولكن لا تشير البيانات الرسمية الصادرة عن السلطة الفلسطينية في رام الله أو الحكومة المقالة في قطاع غزة على أن قطر قامت بتسديد هذه المبالغ ، كما أعلنت قطر تجميد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، وقررت إغلاق مكتب التمثيل التجاري لديها، كما جدد أمير قطر دعم بلاده للوحدة الوطنية الفلسطينية، داعياً في الوقت نفسه إلى عدم التدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني لتغليب مصلحة طرف دون أخر. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2009، 2010: 166-167)

من جهة أخرى أكدت قطر على وقف إطلاق النار بين الجانبين، وأن يتم رفع الحصار، وفتح جميع المعابر، ولا يجوز المساومة بين من يدافع عن وطنه وبين المعتدي. (صحيفة القدس ،2009/1/5)

ويتضح ذلك بشكل أوسع خلال الفصول التالية، عند مناقشة السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية.

على صعيد آخر شهدت أبو ظبي اجتماعاً لتسع دول عربية في3 شباط/فبراير2009م، حيث كان هناك تحركاً لتشكيل توافق عربي، يضع حداً للتدخلات "غير العربية"، ويدعم مبادرة السلام العربية، والسلطة الفلسطينية.

حيث أكد وزير الخارجية الإماراتي، على ضرورة حشد التأييد لمبادرة السلام العربية، وإعطاء مزيداً من الدعم للسلطة الفلسطينية، وعلى رأسها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2010، 2011: 167)

أما في الكويت فقد تحولت المواقف المتشددة للكويت تجاه القضية الفلسطينية وأخذت باللين عام 2009م، وبرز ذلك من خلال استضافتها القمة العربية الاقتصادية في 19 كانون ثاني/يناير 2009م وتأكيدها على أهمية توحيد الصف، واتفاق الكلمة، وإزالة الفرقة بين الفلسطينيين، كما دعت الكويت على لسان أميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح كل القيادات الفلسطينية، إلى الوحدة والتكاتف والتعاون. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2009، 2010: 167)

أما الموقف البحريني من المصالحة الفلسطينية، فكان واضحاً من خلال تأكيد ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، على ضرورة تجاوز الخلافات الداخلية الفلسطينية، وتحقيق المصالحة الوطنية، ورفع الحصار عن قطاع غزة وإعادة إعماره. (جريدة الأيام البحرينية،2009/3/17)

من جهة ثانية دعم مجلس التعاون الخليجي اتفاق المصالحة عام 2011م في القاهرة، وجاء ذلك من خلال ترحيب وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، باتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية الذي تم في القاهرة، في ختام اجتماعهم في 15 حزيران/يونيو 2011م بجدة، حيث دعا الفلسطينيين إلى استثمار هذه الفرصة التاريخية، والإسراع في تشكيل الحكومة الوطنية، من اجل استرداد حقوقهم الوطنية، وأشاد المجلس بجهود مصر في سبيل الوصول إلي هذا الاتفاق، ورحب المجلس بقرار مصر تطبيق تسهيلات في العمل بمعبر رفح، والتأكيد مجددا على ضرورة الإسراع في رفع الحصار

الإسرائيلي عن قطاع غزة، وفتح جميع المعابر للشروع في إعادة إعماره، وطالب المجتمع الدولي بالعمل على رفع هذا الحصار. (صحيفة الأهرام المصرية، 2011/6/16)

وعلى صعيد العلاقات الدبلوماسية بين الكويت، والسلطة الفلسطينية فقد استؤنفت في مطلع عام 2013م، بعد انقطاع دام أكثر من 22 عاماً، وذلك بعد استقبال وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح خالد الصباح السفير الفلسطيني رامي طهبوب، وهو السفير الأول منذ غزو الكويت سنة 1990م.(جريدة القبس الكويتية، 27 /3/ 2013).

ويرى الباحث وأنه من خلال النظر في السياسات الخارجية لدول الخليج العربي تجاه القضية الفلسطينية، نجد أن هذه السياسة تفتقر إلى الاستقلال والتحرر من التبعية، وأن هذه الدول لا تملك سياسات خارجية هادفة. ويتضح ذلك من خلال رضوخ دول مجلس التعاون الخليجي للضغوط الأمريكية للدخول في عملية السلام، من خلال مؤتمر مدريد في عام 1991م ، وأيضاً من خلال عمليات التطبيع الاقتصادي، والسياسي غير المعلنة مع إسرائيل.

4.2.2 موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية:

لا يستطيع أي قارئ أو مطلع على السياسة، أن ينكر الدور السعودي الهام في القضايا العربية عامة، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تعتبر من الدول العربية القليلة، التي تتأثر وتؤثر في القضية الفلسطينية، رغم عدم كونها من دول المواجهة مع إسرائيل، إلا أنها قامت بدوراً بارزاً ومميزاً في دعمها السياسي، والمالي المستمر لنصرة القضية الفلسطينية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وتحقيق تطلعاته لبناء دولته المستقلة.

1.4.2 الموقف السعودي ما قبل عام1990م:

إن اهتمام المملكة العربية السعودية بالقضية الفلسطينية، لم يكن الهدف منه الحصول على مكاسب سياسية، أو إيديولوجية، أو غيرها، ، وكانت نظرتها إلى القضية الفلسطينية ليست قائمة على اعتبارات قومية أو إنسانية فقط، بل أساساً دينياً يتمثل في ثالث الحرمين الشريفين، ومسرى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم الذي يرتبط ارتباطاً روحانياً بقرينيه المسجد الحرام، والمسجد النبوي الشريف.

لقد كان اهتمام المملكة العربية السعودية بالقضية الفلسطينية من بداية النكبة عام 1948م، حيث لم تدخر المملكة أي جهد ممكن في سبيل تحقيق تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني .

فعندما حلت نكسة عام 1967م، أطلق الملك فيصل نداءه بتشكيل اللجان الشعبية لمساعدة مجاهدي فلسطين في المملكة العربية السعودية، فأصدر أوامره في 13 تموز/يوليو 1967م، بتشكيل لجنة شعبية برئاسة الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض تقوم بجمع التبرعات الشعبية لمساعدة الأردن في غوث النازحين الفلسطينيين، من الضفة الغربية وقطاع غزة. (جاموس، 2001: 21)

لقد جسدت اللجنة الشعبية، واللجان التي تم تأسيسها في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، موقف المملكة العربية السعودية، الثابت من القضية الفلسطينية، ودعمها للشعب الفلسطيني، في كفاحه العادل من أجل الحفاظ على حقوقه، وتمكينه من استمرار مقاومته، حتى نيل هذه الحقوق. (جاموس، 2001: 77)

وفي عام 1979م تقدمت المملكة العربية السعودية إلى مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية العاشر المنعقد بمدينة فآس المغربية بورقة عمل بشأن القدس، وتضمنت العديد من المقترحات، ومنها تشكيل لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثاني ملك المغرب، وعضوية أربعة من وزراء خارجية دول إسلامية، من أجل حث العالم لتفهم القضية الفلسطينية، وأن مدينة القدس عربية لا يجوز تغيير أو تبديل

وضعها الحالي، كما طالبت بإنشاء صندوق القدس واعتبار عام 1980م عاماً للقدس. (جريدة عكاظ ،1979)، وفي عام 1981م تم إعلان مشروع السلام السعودي، والذي سمي بمشروع الأمير فهد.

2.4.2 الموقف السعودي ما بعد عام 1990م:

في عام 1991م تأثر الدور السعودي تجاه القضية الفلسطينية، نتيجة الموقف المؤيد للعراق الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية خلال أزمة الكويت 1990–1991م، ورداً على ذلك أوقفت المملكة العربية السعودية الدعم المالي، وطردوا الآلاف من العمال الفلسطينيين، ونتيجة لذلك سرعان ما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية في ضائقة مالية وخيمة. (مؤسسة Fanack، 2011/6/21)

وبعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في عام 1993م، برزت حاجة السلطة الفلسطينية للمساعدة في دعم اقتصادها، وبناء البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية التي تخضع لسيطرتها، فحولت السعودية لمشاريع البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية جزءاً كبيراً من المبالغ المعتمدة، وتم الإعلان عنها في مؤتمرات الدول المانحة في الأعوام 94–95–97–1999م. (البازعي، 2001: 15)

وعند اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 أيلول/سبتمبر 2000م، كانت المملكة العربية السعودية على هبة الاستعداد لدعم الشعب الفلسطيني في انتفاضته، تجاوباً مع احتياجات الشعب الفلسطيني، وأمر الملك فهد في 10 تشرين الأول /أكتوبر 2000م، الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، بتشكيل لجنة سعودية للإشراف على وضع الضوابط لجمع التبرعات الشعبية، في المملكة لدعم انتفاضة الأقصى، ولقد تعدت إجمالي ما تلقته لجنة دعم انتفاضة الأقصى حتى تاريخ 6 آذار/مارس2001م من تبرعات شعبية مبلغ 250 مليون ريال. (جاموس،2001: 83–84)

وفي عام 2002م، عرض الملك عبد الله عندما كان ولياً للعهد في قمة بيروت (آذار/مارس، 2002م) مبادرته لحل القضية الفلسطينية، وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد لحل الصراع العربي –

الإسرائيلي، والتي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة، وتؤمن حلاً دائماً، وعادلاً، وشاملاً للصراع العربي – الإسرائيلي.

وحاولت المملكة العربية السعودية أن تقف على الحياد في الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية، ولهذا فقد دعت باستمرار إلى ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية بين السلطة الفلسطينية، وحركة حماس، وتنفيذ اتفاق مكة الذي كان قد وقع في 8 شباط/فبراير 2007م، برعاية سعودية، كما اتجهت المملكة العربية السعودية إلى فكرة إدخال قوات عربية إلى غزة، كحل لفتح المعابر ورفع الحصار عن قطاع غزة، وانقسمت الدول العربية بين مؤيد ومعارض ولكن الرفض الحقيقي جاء من "إسرائيل" التي خشيت أن يحدث صدام بين الجيش الإسرائيلي، الذي يقوم بالاعتداءات المتكررة على قطاع غزة، والقوات العربية. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2008 ،2009: 152)

وحافظت المملكة العربية السعودية عام 2009م على وقوفها مع ما بات يعرف باسم دول الاعتدال، ورفضت المشاركة في القمة العربية الطارئة التي دعت إليها قطر لنصرة قطاع غزة، غير أن المملكة العربية السعودية أعلنت عن تقديم دعم مقداره مليار دولار لإعادة الإعمار في قطاع غزة، واستمرت المملكة العربية السعودية في كونها الداعم العربي الأكبر مالياً للسلطة الفلسطينية، حيث التزمت بتسديد المبالغ المترتبة عليها، كما أكدت المملكة العربية السعودية دعوتها لتحقيق المصالحة الفلسطينية. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2009 ،2010: 166)

وبعد استعراضنا لأبرز المواقف الخليجية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، فإننا نلاحظ وجود تذبذب في مواقف الدول الخليجية في دعمها للقضية الفلسطينية، فالمملكة العربية السعودية ومنذ أكثر من خمسين عاماً، نجد أنها دائما تقف إلى جانب الحقوق الفلسطينية، إلا أن تلك المواقف تركزت بالدرجة الأولى على الدعم المادي، حيث تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الداعمين مالياً للسلطة الفلسطينية من بين الدول العربية، بالرغم من

المبادرات السياسية لحل القضية الفلسطينية، التي كانت في جوهرها تتمحور حول وجهة النظر الأمريكية والأوروبية لحل الصراع العربي– الإسرائيلي.

والجدول رقم (2) يبين حجم الدعم الخارجي لموازنة السلطة الفلسطينية من قبل دول الخليج العربية، منذ عام 2009 ولغاية عام 2013م.

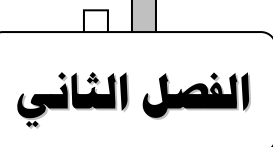
جدول رقم (2)

الدعم الخارجي لموازنة السلطة الفلسطينية في رام الله بالمليون دولار

م	الدولة	2009	2010	2011	2012	2013
1.	المملكة العربية السعودية	241.1	145.6	179.7	100	220.5
2.	الإمارات العربية المتحدة	173.9	42.9	42.5	85.5	00
3.	الكويت	00	00	00	00	00
4.	قطر	00	9.7	00	30	9

المصدر(وزارة المالية، رام الله ،2013)

ويشار هنا أن الدعم القطري قد ازداد بعد الانقسام الفلسطيني عام 2007م للحكومة المقالة في قطاع غزة، وليس للسلطة الفلسطينية في رام الله، حيث تبرر قطر ذلك نتيجة لوقف المساعدات الدولية المقدمة لقطاع غزة نتيجة فوز حركة حماس بالانتخابات وإحداثها للانقسام وتفردها بشئون قطاع غزة. كما يلاحظ إن معظم هذه المساعدات في تلك الفترة تقدم على شكل مشاريع سواء في الإسكان أو البنية التحتية، أو توفير الوقود اللازم لمحطة الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة ، ولا تقدم هذه المساعدات بشكل نقدي.



السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية قبل عام 2006م

1.3 **المبحث الأول**: **محددات السياسة الخارجية القطرية**

2.3 **المبحث الثاني**: **الموقف القطري من القضية الفلسطينية قبل إقامة السلطة الفلسطينية**(1971-1994م)

3.3 **المبحث الثالث**: **السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية من عام 1994 إلى عام 2006م**.

1.3 المبحث الأول

محددات السياسة الخارجية القطرية

تمثل محددات السياسة الخارجية لأي وحدة دولية، التوجهات الخارجية نحو القضايا الدولية، وذلك بهدف تحقيق أهداف الوحدة الدولية، وتؤثر في السياسة الخارجية لأي دولة مجموعة من المحددات والأبعاد، التي تحدد من خلالها الدولة سياستها الخارجية، تلك المحددات منها الجغرافية، ومنها التاريخية، ومنها السياسية، والاقتصادية، وجميع هذه المحددات تلعب دوراً كبيراً في رسم السياسة الخارجية للدولة.

وقد أولت قطر منذ عقود مضت اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية، حيث شغلت القضية الفلسطينية مساحة لا بأس بها في السياسة الخارجية لقطر.

ويتناول هذا المبحث المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة المحددات الجغرافية، والسياسية، والاقتصادية.

1.1.3 المحددات الجغرافية

تقع قطر في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، بين دائرتي عرض 24:30، و29:24 شمالاً وبين خط طول 50:45 و51:4 جنوباً، وهي عبارة عن نتوء قاري، يمتد شمال جنوب على الهامش الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية. (الدباغ، 1961: 29)

وهي عبارة عن شبه جزيرة تحيط بها مياه الخليج العربي من الشمال والشرق والغرب، ويبلغ طولها مائة ميل أي ما يعادل 15 كم، وعرضها من الشرق إلى الغرب 75 كم. (حسن، وشاكر، 2001: 2)

وتتميز قطر بأن جل مساحتها سهل قاحل مكسو بالرمال، ولا يرتفع السطح إلا في جبل دخان (90م فوق سطح البحر)، في المجال الذي توجد فيه أهم مناجم النفط، أما أماكن الغاز الطبيعي فهي تمتد

بحراً في شمال غرب شبه الجزيرة، ومناخ قطر صحراوي، حار جداً صيفاً معتدل شتاءً، وتبلغ مساحة قطر 11521كم مربع. (العوينه، 2008: 65)

و تعد قطر من الدول صغيرة المساحة جغرافياً وسكانياً، وأن كانت من الناحية الاقتصادية غنية بوجود النفط، الأمر الذي انعكس على طبيعة الحياة برمتها وعلى الصعد كافة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. (خضير،2011: 201)

و يبلغ عدد سكان قطر 1.920.798 مليون نسمة، بحسب إحصائية 31 آذار/مارس 2013م. (الجهاز المركزي للإحصاء القطري،2013م)، مقارنة مع (743) ألف نسمة (بحسب النتائج الأولية للمرحلة الثانية من التعداد السكاني في عام 2004م)، ومقارنة بـ (522) ألف نسمة في آخر تعداد عام1997م، ويسكن ما نسبته 83% من السكان في الدوحة. (قنديل، 2011: 16)

لقد أثرت العديد من التغيرات الاقتصادية على النمو السكاني في قطر، حيت أن التحول من اقتصاد تقليدي يعتمد على التجارة، والزراعة، والصيد، والغوص على اللؤلؤ، إلي اقتصاد حديث بدأ مع ظهور النفط واعتمد كثيراً على عوائده المتزايدة، أدى إلى حدوث تغيرات ديمغرافية سريعة، وعميقة كان لها مردوداتها العميقة في التشكيلة، والتركيبة السكانية للدولة. (فخرو، 2002: 128)

ويرى الباحث أن الموقع الجغرافي لقطر، قد لعب دوراً مؤثراً في تشكيل السياسة الخارجية القطرية، فموقعها الجغرافي المتميز، ووقوعها إلى جانب دول تلعب دوراً مؤثراً في السياسة الدولية، كالمملكة العربية السعودية، وإيران قد سمحا لها بلعب دور فاعل في السياسة الدولية، وخاصة في المنطقة العربية.

1.1.1.3 تأسيس قطر:

تحدث المؤرخون العرب في السابق عن قطر، ووصفوها بأنها البلد الذي نسيته الطبيعة، فهو قطر فقير في موارده الطبيعية، فالزراعة تكاد تكون معدومة على الإطلاق، ولا توجد الوديان في أي مكان فيها، ولم يكن هناك غير البحر يتزود منه سكان قطر القليلون بمقومات معيشتهم، إلا أن سكانها قد تحدوا عوامل الطبيعة القاسية حتى انتصروا عليها في النهاية. (الحمداني، 2012: 7)

ولقد حكمت قطر العديد من الأسر العربية، والمسلمة قبل الاحتلال البرتغالي عام 1517م، ثم حكمها العثمانيون بالتحالف مع سكانها، بعد أن أطاحوا بالبرتغاليين الذين استعمروا البلاد 21 عاماً، وفي عام 1868م ترسخ حكم أسرة آل ثاني، الذين استقروا في قطر التي قدموا إليها من شبه الجزيرة العربية، في أوائل القرن الثامن عشر قبل انتقالهم إلى الدوحة في منتصف القرن التاسع عشر، حيث تم في ذلك العام إعلان الشيخ محمد بن ثاني أول حاكم لقطر، وتكرس حكم هذه الأسرة في زمننا الحاضر من خلال أميرها السابق حمد بن خليفة آل ثاني. (وزارة الخارجية القطرية، 2000: 16)

2.1.3 المحددات السياسية:

1.2.1.3 المتغير القيادي وعملية صنع القرار السياسي في قطر:

يلعب رئيس الدولة دوراً مهماً في صناعة السياسة الخارجية، وخصوصاً في البلاد العربية، حيث تعد مؤسسة رئاسة الدولة هي الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية لتلك البلاد، إن أهم الصفات الواجب توافرها في القائد الناجح في ممارسته لسياسته الخارجية، هو أسلوب القائد وامتلاك التجارب، والقدرة على التخطيط، والتطوير، والتكيف مع المتغيرات الدولية، والإحاطة بالتعقيدات السياسية الدولية، والمتغيرات الدولية، والقدرة على اختيار أفضل البدائل التي تحقق أعظم المكاسب، وأقل الخسائر، وأن

يعرف إلى أي مدى يستطيع المضي في تنفيذ الأهداف مع الاحتفاظ الدائم بتأييد الرأي العام، هذا بالإضافة إلى قدرته على المناورة والخروج من الاحراجات والمآزق. (المشهداني، 2013: 44)

على مستوى نظام الحكم، تعتبر قطر إمارة تعتمد النظام الوراثي، ويعتبر الأمير هو رئيس الدولة. وتحكم قطر عائلة آل ثاني، التي يعود تواجدها في شبه الجزيرة القطرية إلى القرن الثامن عشر، ويأتي اسم آل ثاني من اسم عميد الأسرة الشيخ ثاني بن محمد وهو والد الشيخ محمد بن ثاني الذي كان أول من حكم شبه الجزيرة القطرية خلال منتصف القرن التاسع عشر، وتعتبر عائلة آل ثاني فرعاً من قبيلة بني تميم العربية. (قنديل، 2011: 26)

حصلت قطر على استقلالها السياسي في أول أيلول/سبتمبر من عام 1971م، بعد إلغائها معاهدة الحماية التي وقعتها مع الحكومة البريطانية في تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1916م، وعلى الرغم من أن تلك المعاهدة كانت لا تنص على تدخل بريطانيا في شئون الحكم الداخلي، إلا أنها كانت تترك العلاقات الخارجية في يد الحكومة البريطانية، ومن ثم استطاعت قطر بعد إلغائها لتلك المعاهدة، أن تتخلص من القيود التي كانت تفرضها بريطانيا على سيادتها الخارجية. (وزارة الخارجية القطرية، 2000: 77) وقد ترتب على إعلان الاستقلال، أن صدر في 3 أيلول/سبتمبر 1971م قرارا بإنشاء وزارة للخارجية، تولاها بالنيابة ولي العهد ونائب الحاكم، وفي 11 أيلول/سبتمبر من نفس العام انضمت قطر إلى جامعة الدول العربية، وفي 16 أيلول/سبتمبر 1971م انضمت لهيئة الأمم المتحدة، وشرعت ممارسة سياستها الخارجية بنفسها لأول مرة في تاريخها. (الشلق، 1999: 129)

ولقد امتازت السياسة الخارجية القطرية في فترة حكم الشيخ خليفة، التي استمرت ما يقرب من ثلاثة وعشرين عاماً 1972–1995م، بالاهتمام بالتأسيس للسياسة الخارجية القطرية وإرساء دعائم وجودها الخارجي عبر تبادل السفارات والبعثات الدبلوماسية والانخراط في المنابر الدولية والإقليمية مثل الأمم

المتحدة، والجامعة العربية، ومجموعة عدم الانحياز، بالإضافة إلى المساهمة في تأسيس مجلس التعاون الخليجي، ولم تتجاوز السياسة الخارجية القطرية طابعها المحافظ والتقليدي، إذ ظلت منكفئة على تأمين محيطها الخارجي العربي، دبلوماسياً، وعسكرياً، دون القيام بأية مبادرات تداخلية لدى دول الجوار العربية والإسلامية، والملاحظ هنا أن قطر قد شهدت منذ استقلالها تنمية في الكثير من المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، واستمرت هذه التنمية في تصاعد مضطرد. (عودة، 2012 :91)

وعلى اثر الانقلاب الذي قام به الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ولي العهد ووزير الدفاع آنذاك على والده، وحكمه للدولة، حيث استغل سفر والده إلى أوروبا ليقوم بالاستيلاء على الحكم، وذلك في حزيران/يونيو 1995م. (أبو عيشة، 2002: 113) فأخذت السياسة الخارجية، تأخذ منحى أخر عن المنحى السابق، حيث بدأت السياسة الخارجية القطرية تعرف اتجاهاً متزايداً نحو الخروج من شرنقة الانكفاء على الذات، نحو معانقة الهموم العربية والقومية، لا سيما مع الوفورات المالية الهامة المتوفرة لديها، فضلاً عن شبكة التحالفات الواسعة والمعقدة لها، مع دوائر صنع القرار العالمي، السياسي، والاقتصادي، والأمني. (عودة، 2012: 92)

ويلاحظ هنا أنه ومنذ استقلال قطر سنة 1971م، لم يتوقف النظام السياسي القطري عن تطوير نفسه، ولعل الدساتير التي عرفتها الدولة منذ القانون الأساسي سنة 1970م إلى اعتماد الدستور الدائم سنة 2005م مؤشر على منهجية التدرج والتطوير التي تميز بها النظام السياسي القطري، بدأت مظاهرها باستفتاء على الدستور وتنظيم انتخابات محلية ومهنية. إن ميزة النظام السياسي في قطر تكمن في أن المكون الرئيسي هو استمرار أسرة أل ثاني في الحكم، وتولي أمير البلاد القيادة العسكرية، والسلطة التنفيذية، بالتعاون مع الوزير الأول الذي يدير مجلس الوزراء، لكن دستور 2005م يعتبر تاريخياً

باعتبار أنه ترجم روح الإصلاحات، التي واكبت وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى السلطة، ورغبته الملحة في التغيير، وليس استجابة لمطالب وضغوطات شعبية. (الازار، 2013: 7)

1.1.2.1.3 مرتكزات السياسة الخارجية القطرية (عبد الواحد،2011 :107):

1. إقامة علاقات حسن الجوار، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.
2. حل جميع الخلافات بالطرق السلمية، ومثال ذلك الخلافات الحدودية مع المملكة العربية السعودية.
3. دعم القضايا العربية، والإسلامية، وتجلى ذلك بصورة واضحة في دعمها للقضية الفلسطينية.
4. تطوير علاقات التعاون في إطارها الإقليمي والدولي.

ويعتقد أن السبب وراء تبني قطر إستراتيجية حسن الجوار، وإستراتيجية علاقات التعاون، يرجع إلى عدة عوامل منها مخاوف قطر الأمنية، فيما يبقى الطموح الوطني لقطر دافعا أساسياً نحو سعيها لبناء مكانة دولية فريدة. (Beterson, 2006:p741)

وتعتبر السمة الرئيسية للسياسة الخارجية لقطر، هي نجاح دورها كوسيط في المفاوضات في عدد من الصراعات في الشرق الأوسط، وأماكن أخرى، كأفغانستان، إثيوبيا، العراق، والأراضي الفلسطينية، ولبنان، والسودان، حيث تسعى قطر إلى التواصل بين الفصائل المتحاربة لدفعهم للوصول إلى تسويات سياسية فضلا عن توفير المساعدة الإنسانية. (Khatib, 2013:p 418)

وفي سياق نهج الانفتاح والتغيير الذي يقوده الشيخ حمد، والذي كان الهدف منه جعل قطر أكثر تفاعلاً مع المجتمع الدولي، فقد حاولت قطر المساهمة في حل الكثير من المشاكل الجوهرية التي تؤرق بال المجتمع الدولي، فقد أطلقت قطر عدة مبادرات خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة فيما يتعلق باستضافة الكثير من المؤتمرات، والندوات الدولية حول التنمية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة السلام، وهكذا فقد استضافت قطر المؤتمر السادس حول الديمقراطيات الجديدة،

بالإضافة لاستضافتها بصفة سنوية منتدى الديمقراطية، والتنمية، والتجارة الحرة، كما استضافت في شهر أيار/مايو 2007م المنتدى الثاني للديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي، والذي توجت أعماله بإنشاء المؤسسة العربية للديمقراطية، وهي الأولى من نوعها في العالم العربي، والذي اتخذت مدينة الدوحة مقراً لها. (البزاز، 2008: 16)

كما سعت قطر إلى الاحتفاظ بسياسة خارجية مرنة، ومستقلة، تستند إلى حد كبير على تعزيز السلام الدولي، حيث نص على ذلك الدستور القطري، والذي ينص في المادة 7 على أن: "السياسة الخارجية للدولة تقوم على أساس مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع التسوية السلمية للمنازعات الدولية، ودعم حق الشعوب في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام". (Barakat, 2012 :p10)

2.1.2.1.3 ملامح السياسة الخارجية القطرية منذ العام 1995م:

لقد شهدت قطر خلال السنوات الأخيرة تحولاً كبيراً في سياساتها الداخلية والخارجية، حيث شهد العقدين الماضيين تطوراً كبيراً في أن أصبحت قطر من البلدان ذات التأثير في السياسة العربية والدولية، ولقد تمثلت ملامح السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة في ثلاث استراتيجيات رئيسية هي: التحرر الاقتصادي، والسياسي، والسعي لتحقيق سياسة خارجية مستقلة، وتحقيق التنمية، تلك الاستراتيجيات سمحت لقطر بالظهور كوسيط قوي وفاعل على الساحة العربية والدولية، وتمثيلها على أنها تقف في موقف الحياد من القضايا المختلفة. (Barakat, 2012: p4)

شهدت قطر في منتصف تسعينيات القرن العشرين، تغيراً في أوضاعها السياسية، فقد اتجهت قطر إلى التخلص من الماضي، والبدء بسياسة جديدة، وقد آمن الشيخ حمد بأن قطر بحاجة لتغيير موقعها

بشكل أساسي لتصبح بلداً قيادياً معتدلاً بتركيز دولي، ومن منظوراً اجتماعياً وصاحب معرفة ولهذا فقد كان لحمد أفكاراً مختلفة بعمق عن تلك التي لوالده بالنسبة لمستقبل قطر منذ تعيينه ولياً للعهد ووزيراً للدفاع في عام 1977م. (روبرتس، 2012)

سادت موجة من عدم القبول لهذا التحول في الدور القطري الخليجي، والعربي، والإقليمي الجديد من قبل بعض الدول الأخرى خاصة، وانه تضارب مع السياسات المعلنة للعديد من الدول العربية خاصة الخليجية منها، التي لم تعهد مثل هذه التحولات في مواقف أي دولة من دول مجلس التعاون ، وخاصة الانقلاب الذي حدث في قطر، بالإضافة إلى محاولة قطر أن تغرد خارج السرب القيادي لدول مجلس التعاون، مما دفع بالمملكة العربية السعودية لمحاولة إفشال هذا الانقلاب وإعادة الأمير السابق خليفة إلى سدة الحكم وذلك باستضافته وإقامة مراسم استقبال رسمية له، لكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح، وهكذا واجه العهد الجديد موقفاً خليجياً، وعربياً متبايناً، وهذا الخلاف دفع الحكم الجديد في الدوحة بشكل أكثر إلحاحاً وذكاءاً إلى البحث عن التحالف الخارجي، ومحاولة الاعتماد على دول إقليمية هي العراق، وإيران، والسودان بين عامي (1997-1998م)، بحيث وجدت السياسة الخارجية القطرية أن عليها أن تخترق بقوة، وسرعة التقاليد العربية الإستراتيجية، والانفتاح على بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكسب التأييد من واشنطن والانفتاح على مفاهيم الحكم، والسياسة، والسير بخطوات الديمقراطية. (الزيدي، 2011: 91)

من جهة أخرى فان السياسة الخارجية القطرية، انتهجت سياسة الباب المفتوح تجاه مختلف القضايا العربية والإقليمية، فقد استضافت قطر المكتب التجاري الإسرائيلي، وحافظت على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى القواعد الأمريكية في قطر، وفي نفس الوقت وفرت قاعدة لقيادة

حركة حماس، واستضافت الإخوان المسلمين مثل الشيخ يوسف القرضاوي. (Khatib, 2013:p 420)

والناظر إلى السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة في تلك الفترة وتحديداً في منتصف السبعينيات ، يرى بوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية ركزت وبدقة في اختيار القوى الخليجية، والقوى الشرق أوسطية المفترض استعدادها لتحقيق ذلك الهدف، ومن ثم وعلاوة على القوى الخليجية، والشرق أوسطية التقليدية في ولاء الولايات المتحدة الأمريكية، فقط رأى صانعوا القرار الأمريكي أن قطر من أهم تلك القوى الجديدة بروزاً لتحقيق تلك الأهداف، وجاء ذلك الاختيار لأسباب عديدة أهمها أولاً استعداد أمير قطر الجديد حمد بن خليفة للاستجابة إلى الأهداف الأمريكية الهامة في المنطقة، ومن أهم هذه الأهداف ترويج سياسات ومواقف سياسية تخدم السياسة الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى إدخال إسرائيل كلاعب رئيسي في المنطقة عبر التطبيع الاقتصادي والسياسي، وذلك مقابل الدعم الأمريكي للسياسة الخارجية القطرية، وثانياً لاحتواء قطر على مخزون هائل من الغاز الطبيعي تم اكتشافه في السبعينيات وقد تأكد وجوده في العقد الأخير من الثمانينات، وهو مصدر طاقة هائل يهم الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة عليه، وثالثاُ للاستيلاء على قاعدة عسكرية لإكمال السيطرة الأمريكية في منطقة الخليج. (جمال الدين، 2003 :3-4)

وأسهم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مساهمة كبيرة في تنشيط الدبلوماسية القطرية، وإثراء حضورها السياسي إقليميا ودوليا، مما مكن قطر من "الحضور القوي على الساحة الإقليمية والدولية". (قنديل، 2011: 26-27)

ويرى الباحث أنه عند الحديث عن التطور الذي حدث في قطر، لابد من الإشارة إلى أن القيادة السياسية كان لها الدور الرئيسي في هذا التطور، ومن ثم يمكن القول أنه منذ سنة 1995م، حيث

تولى الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم حدث تغيير أساسي في التوجهات القطرية مهدت لمرحلة مختلفة، باعتبار أن الأمير الذي ينتمي إلى جيل جديد من الشباب المتعلم، والذي تلقى تدريبه، وتعليمه في كلية سان هيرست البريطانية، كما أنه يقر بالحرية والانفتاح ولو شكلياً، حيث استطاعت السياسة الخارجية في عهد الأمير حمد، أن تكسر جدار العزلة الذي كان على عهد أميرها السابق خليفة آل ثاني، كما استطاعت إيجاد سياسة خارجية نشطة، وفاعلة وقامت بالعديد من المبادرات الدبلوماسية نحو تحقيق ذاتها، والدخول كلاعب فاعل ونشيط في قضايا المنطقة كافة، كما اتبعت أسلوب الدبلوماسية الحيادية، والايجابية في الوقت نفسه.

2.2.1.3 البعد الديني:

كانت مركزية القضية الفلسطينية التي تجسدت فيها وحدة الانتماء الوطنية الفلسطينية، والقومية العربية، والعقيدة الإسلامية، كانت بمثابة الرباط الإسلامي الجامع للأمة الإسلامية، على امتداد العالم الإسلامي، كما كانت هذه القضية المركزية، الطاقة المفجرة للمشاعر الإسلامية تجاه التحديات الصهيونية الاستعمارية المحدقة بالمسجد الأقصى والقدس الشريف، والوطن الفلسطيني الذي ربط الله بينه وبين الحرم المكي الشريف. (صالح، 2003: 2)

لقد أحيت القضية الفلسطينية ببعدها الإسلامي، ومركزيتها بين قضايا الأمة الرباط الإسلامي الجامع بين أعضاء جسد الأمة الإسلامية، وكما جعل الإسلام المسجد الأقصى، واحداً من المساجد التي لا تشد الرحال إلا إليها، فإن القضية الفلسطينية قد غدت محور القضايا العربية، والإسلامية التي تشد إليها رحال شعوب الأمة الإسلامية، على امتداد أقطار وقارات العالم، ولم تغفل الإستراتيجية القطرية عن هذه النقطة وذلك لدغدغة مشاعر الأمة، وتوجيهها عبر الفتوى الشرعية إما إلى حيث تريد السياسة أو إلى تبرير ما فعلته السياسة وصبغه بلباس الدين، وقد سعت قطر إلى استقطاب شخصيات

دينية هامة كالشيخ يوسف القرضاوي، وغيره وفتحت لهم المنابر حتى تكسب بهم حب الناس، وتجعل منهم عكازاً تتكئ عليه، وتظهر وكأنها حامية للدين ومنها كان دعمها للحركات الإسلامية بشكل عام، وحركة حماس بشكل خاص، ومن هنا كانت قطر التي ترنو إلى تبوء مكانة المملكة العربية السعودية في قيادة المنطقة، انه لابد لها من سحب تلك الشرعية الدينية التي تحظى بها المملكة العربية السعودية حتى تستطيع أن تتحرك بكل حرية، وتحسباً من إمكانية استعمال المملكة العربية السعودية للجماعات الدينية كورقة ضغط ضدها، ويعتقد (مأمون الفندي) بأن قطر قد حققت الصيغة المثالية لمحاربة المشاعر الانتقامية للزعماء العرب، وذلك من خلال احتضانها للقواعد العسكرية من جهة، ومن خلال احتضانها لمنظمة الإخوان المسلمين، تلك المنظمة التي تحظى بقاعدة شعبية عريضة، الأمر الذي يمكنها أيضا من تفادي أي انتقادات، أو هجمات سواءً من جانب الزعماء العرب، أو من جانب المنظمات الإسلامية المتطرفة، وعلى رأسها تنظيم القاعدة. (مازائيل، 2009/6/15) على الرغم من أن قطر الدولة العربية الوحيدة التي لا يوجد فيها تنظيم للإخوان المسلمين، فقد قامت جماعة إخوان قطر بحل نفسها تلقائياً في عام 1999م، وقال جاسم سلطان العضو السابق في الجماعة، أن قرار الحل جاء لان قطر تمتثل للشريعة الإسلامية، ولا داعي للتنظيم.

ويرى الباحث هنا أن حكام قطر قد نجحوا بدغدغة المشاعر الدينية، باستخدامهم المقدس والمطلق الديني، ضمن ثنائية تسييس الدين وتديين السياسة ، فتارة يتم إصدار فتاوى مصدرها صحيح الدين، وتارة أخرى صحيح القانون وهكذا، والهدف والغاية سياسي بامتياز، بمعنى معاداة نظام ما، أو الاصطفاف مع نظام أو حركة أخرى وفقاً للسياسة والمصالح.

وبناءاً على ما سبق فإن المواقف القطرية تجاه فلسطين محكومة بمواقف تاريخية، حيث كان لفلسطين مكانة خاصة عند الشعب القطري، وأن فلسطين والقدس بالنسبة للقطريين لم تكن يوماً محكومة بمصالح قطر، وأن مسألة القدس، وفلسطين لها مكانة خاصة عند القطريين سواء كانوا علمانيين أو

إسلاميين، وعلى هذا فإن القضية الفلسطينية، كانت ولا زالت موجودة وحاضرة بشكل كبير لدى الشعب القطري، نظراً للروابط الدينية بين الشعبين.

3.2.1.3 البعد الإعلامي:

لا يخفى على أحد أن لوسائل الإعلام دوراً مهماً وكبيراً، في توجيه السياسة الخارجية تجاه قضايا معينة، ويمكننا أن نتتبع طبيعة السياسة الخارجية لدولة من الدول، من خلال وسائل إعلامها وطبيعتها ونوعيتها وتوجيهها وتسييسها بما يتلاءم مع توجهاتها السياسية. (خضير، 2011: 233)

وتتعدد الوسائل الإعلامية في قطر، حيث تمتلك قطر العديد من الوسائل الإعلامية منها تلفزيون قطر، وإذاعة قطر، ووكالة الأنباء القطرية، وشبكة الجزيرة الإعلامية، وتعد شبكة الجزيرة الإعلامية إحدى أهم- إن لم تكن أهم- أدوات القوة الناعمة التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية لقطر في تعزيز مكانتها إقليميا ودوليا.

وتساهم وسائل الإعلام في عملية صنع القرار السياسي، من خلال قيامها بتوفير قاعدة واسعة من المعلومات، عن توجهات الرأي العام للنخب الحاكمة وآرائهم، ولترسم هذه النخب خططها وتطلعاتها مستعينة بهذه القاعدة الواسعة من المعلومات. (المشهداني، 2013: 175)

1.3.2.1.3 قناة الجزيرة:

بدأت قناة الجزيرة بثها عام 1996م من الدوحة العاصمة القطرية، ويعتبر أن قناة الجزيرة الفضائية متخصصة في مجال الأخبار، وقد ساعد الأمير القطري حمد بن خليفة أل ثاني على تأسيس شبكة

الجزيرة بمنحة بلغت 140 مليون دولار أمريكي، ومنذ ذلك الحين زودت الحكومة القطرية أغلب تمويل القناة. (Blanchard, 2012: p19)

وتمتلك الجزيرة اليوم شبكة كاملة من القنوات، والمؤسسات، والمراكز البحثية، كما تمتلك العديد من المكاتب المنتشرة في أنحاء العالم، وتبث على عدة أقمار صناعية، والواضح هنا أن الهدف القطري المبدئي لإنشاء الجزيرة، هو وضع قطر على خريطة السياسة الإقليمية والدولية، حيث كان هذا توجهاً شخصيا من الأمير، في أن تمنح هذه القناة قطر صوتاً خليجياً وإقليماً ودولياً كبيراً وأن تكسر الاحتكار السعودي للإعلام الذي كان يسيطر خلال تلك الفترة، وهذا ما تم فعلا حيث باتت قطر بعد الجزيرة، ليست كقطر قبل الجزيرة سياسياً، على المستوى الإقليمي، والدولي وذلك بالتناغم مع الدبلوماسية والسياسة القطرية الجديدة. (عطوان، 2009: 35)

ويرى الحروب أن الجزيرة استطاعت خلق منبر جديد للحرية السياسية، فالجزيرة بمثابة ناطق مخضرم بلسان قطر، وأميرها حمد آل ثاني، وبالتالي فان الجزيرة تشكل جزءا من الهوية الوطنية لقطر، وطموحاتها في مجال السياسة الخارجية. (Hroub, 2012: p37)

ومنذ إنشائها تحركت قناة الجزيرة على إيقاع الديوان الأميري، تبعا لأجندة إقليمية ضاغطة على الجيران عموماً والمملكة العربية السعودية خصوصاً. إن ما ساعد قناة الجزيرة على الصعود بهذه القوة هو التضييق والتعتيم الإعلامي العربي على الإخبار والمعلومات، إضافة إلى الخبرات الإعلامية المتميزة التي استقطبتها القناة للعمل فيها. (اللباد، 2012)

ورغم اتفاق جل المهتمين والباحثين حول مكانة، وقوة قناة الجزيرة إعلامياً ومهنياً، فإن الكثير منهم لا يكاد يسلم بالاستقلالية التامة للخط التحريري لها، سواء من حيث طريقة تناولها للخبر في الأقطار العربية، أو من حيث توافقها مع السياسة الخارجية القطرية إزاء العديد من القضايا الدولية والإقليمية،

وما أثاره ذلك من ردود فعل غاضبة لم تقتصر على التضييق على القناة وصحفييها وطرد مراسليها، بل جرت معها إشكالات دبلوماسية بين قطر والكثير من الدول العربية كالمملكة العربية السعودية، ومصر حسني مبارك، والسلطة الفلسطينية، والمغرب واليمن وغيرها. (عودة، 2012)

لقد أدركت الجزيرة ومن خلفها الديوان الأميري، أن القضية الفلسطينية هي مفتاح السياسة الخارجية الناجحة لأي دولة، فكان التركيز من قبل القناة على القضية الفلسطينية من خلال العديد من البرامج التي نفذتها القناة بشكل يومي.

لعبت الجزيرة دوراً هاماً ومؤثراً في تغطية الشأن الفلسطيني المتصل بالاحتلال الإسرائيلي، وممارسته على الأرض، وهو الدور الذي فضح الاحتلال الإسرائيلي، ووقف إلي جانب القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، أما على الجانب الرسمي فإن قطر ظلت من المساندين للشعب الفلسطيني في محنته، حيث قدمت المساعدة المادية والمعنوية للفلسطينيين، وشاركت إلي جانب الدول العربية في طرح مبادرة السلام العربية لسنة 2002م، كما تدخلت للصلح بين حركتي فتح وحماس ودفعهما إلى توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية. (عبد الله، 2012: 86)

لقد كانت الجزيرة دائما متواجدة كأداة فاعلة للسياسة الخارجية لقطر، فمع اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر 2000م، كانت الجزيرة القناة الأكثر شعبية في فلسطين، وفي المنطقة في مجال الشؤون الفلسطينية، فتغطيتها الشاملة، والمعمقة، والمباشرة في الأغلب لكل جوانب الانتفاضة أضافت بشكل كبير إلى رأس المال السياسي للدوحة في صفوف الفلسطينيين، ولم تستطع الدبلوماسية القطرية قبل ما يسمى الربيع العربي، تجاوز قدراتها تجاه ملفات القضية الفلسطينية، فاستمرت تغطية قناة الجزيرة في الترويج الذكي للسياسة الرسمية، ولم يكن القطريون قادرين على منافسة أي من المملكة العربية السعودية أو مصر بشكل فاعل، على صعيد التفاوض على تفاهمات بين حركتي فتح وحماس. (Rabbani, 2012: p43)

ومن هنا يصعب فهم السياسة القطرية دون النظر إلى أداء وتوجهات قناة الجزيرة، نظراً للعلاقة التعاضدية بينهما، فبينما دعمت قطر القناة، وأمدتها بالتمويل، عززت الجزيرة دور قطر، ومكنتها من اكتساب مكانة إقليمية، وعالمية تفوق الوزن السياسي لدولة بحجمها. (فكري، 2012)

لقد سادت علاقات متوترة بين الجزيرة والسلطة الفلسطينية، رغم الدور المؤثر والهام الذي لعبته القناة في تغطية الشأن الفلسطيني المتصل بالاحتلال الإسرائيلي وممارسته على الأرض، وهو الدور الذي فضح الاحتلال الإسرائيلي ووقف إلى جانب القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ذلك التوتر قائم بالأساس من انزعاج السلطة الفلسطينية من تغطية القناة للشأن الفلسطيني الداخلي، حيث لا تمل السلطة الفلسطينية وأركانها، من توجيه الاتهامات للجزيرة بعدم الحيادية، وبمعاداة السلطة الفلسطينية ومشروعها السياسي. (عبد الله، 2012: 86)

ولعل قضية سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، والانقسام الفلسطيني الداخلي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير في العلاقة بين السلطة الفلسطينية وقناة الجزيرة، فالسلطة الفلسطينية تتهم القناة بالتحيز لحركة حماس، وعدم الحيادية في تغطيتها لهذا الحدث وتداعياته التي لا زالت مستمرة منذ أكثر من خمس سنوات، ويشن رموز السلطة الفلسطينية، والناطقين باسمها حملات نقد لاذعة باستمرار تجاه القناة. (عبد الله، 2012: 86)

ومن جهته يرى الباحث أن الجزيرة عملت على تأكيد شرعية الاحتلال الإسرائيلي في العالم العربي، وفرض إسرائيل عبر إعلام عربي، كإحدى حقائق العرب، وإلغاء صفة العدو العنصري للعرب عنها، وذلك باستضافة المسئولين الاسرائيليين دائما عبر مذيعها وبرامجها، ودخول أفكارهم وتنظيراتهم كل بيت عربي، هذا بالإضافة إلى نبش الجزيرة في ملفات تثير الفرقة والانقسام وبشكل متعمد ومدروس، كملف الأقليات سواء كانت مذهبية أو دينية، أيضا ما تبثه الجزيرة عن إنجازات حركة حماس، متناسية حجم التضحيات التي قدمتها ومازالت تقدمها كافة الفصائل الفلسطينية، وذلك في محاولة لاحتواء

حركة حماس، وتقليم أظافرها، وترويضها وهذا هو الهدف الإسرائيلي الاستراتيجي الذي تسعى الجزيرة لتمريره لإثبات نجاحاتها.

ويرى جميل المجدلاوي*[1] بأن الجزيرة ساهمت في ترويج خبر وسياسة إعلامية في البداية بمهنية عالية، وبعد أن تمكنت من جذب المشاهد في كل مكان، بدأت هذه المهنية تتحول تدريجياً إلى ترويج سياسات، ومواقف تخدم السياسة الأمريكية عموماً، وأخطر ما تجسده هذه السياسة الإعلامية هو المحاولة المتواصلة لتشويه الثقافة الوطنية، والقومية العربية. (مقابلة شخصية مع جميل المجدلاوي، 2013/12/25)

ومن جهته يرى عبد الستار قاسم*[2] أن الجزيرة لم توازن بين المهنية، وبين المصلحة القومية، التي تتطلب عدم التطبيع أو عدم القيام بالأعمال التي تكسر الحاجز النفسي بين العرب والإسرائيليين، وهذه المسألة ليست مجرد خطأ في التقدير وإنما جزء من السياسة القطرية، وأن قطر تمول الجزيرة لكن الجزيرة وضعت قطر على الخريطة السياسية كدولة مؤثرة. (مقابلة عبر الهاتف، عبد الستار قاسم ، نابلس،2013/12/20)

ومن جهة أخرى يرى أحمد يوسف*[3] أن الجزيرة كان لها فضائل كثيرة في انتعاش الوضع الفلسطيني المقاوم ونهوض وعي الأمة السياسي والحركي، حيث نجحت الجزيرة في فضح إدعاءات وأكاذيب ماكنة الداعية الصهيونية، وسجلت بالصوت والصورة مشاهد المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين، والتي كانت أدلة دامغة اعتمدت على الكثير منها لجان تقصي الحقائق

---

*[1] عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية.

*[2] أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، نابلس.

*[3] القيادي في حركة حماس.

الدولية، ومنها تقرير غولدستن الذي أدان إسرائيل بارتكابها جرائم حرب. (مقابلة شخصية، أحمد يوسف، 2014/1/5)

أما خالد البطش[*1] فيرى أن الجزيرة قد فقدت كثيراً من مصداقيتها، وانحازت لأحد الأطراف الفلسطينية على حساب الطرف الأخر، وأصبحت أداة بيد قطر وابتعدت عن مهنيتها. (مقابلة شخصية، خالد البطش، 2014/1/6)

وفي نهاية الأمر فان ملامح السياسة الخارجية القطرية منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة السلطة في عام 1995م، قد تمحورت في أنها ليست سياسة (دوغماتية)، رغم إنها مبنية على أسس ليست بالجديدة لكنها تتجاذب في آن واحد مع متغيرات أنية ونماذج مختلفة وتناقضات غريبة، فهي حافظت على مسافة متوازنة مع بعض الأطراف ولم تكن وسيطاً محايداً مع أطراف أخرى، فحافظت على علاقات مع إيران وسوريا لكن الموقف القطري انقلب على سوريا التي كانت حليفاً استراتيجياً في مرحلة من المراحل السابقة، فيما ظلت قطر حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك حافظت على صلات كبيرة مع حركة حماس وصلات اقل مع حركة فتح، وفي نفس الوقت على علاقات هادئة مع إسرائيل.

3.1.3 المحددات الاقتصادية:[*2]

ارتكزت البنية الاقتصادية لقطر كغيرها من دول الخليج على ريع النفط، وسياسات إعادة تخصيصه، إلا أن قطر سعت إلى تطوير اقتصادياتها بشكل كبير، حيث شهدت قطر بطبيعية الحال كما هي دول الخليج العربي تحولات في مجمل الأوضاع من الاقتصاد والصناعة والمال والتجارة

[*1] القيادي في حركة الجهاد الإسلامي.

[*2] شكل اللؤلؤ عصب الحياة الاجتماعية السائدة ونوع القيم والتقاليد في الخليج العربي، وتجسد ذلك في المقولة المشهورة لصاحبها الشيخ محمد بن ثاني حاكم قطر في عام 1862 في حديث له مع الرحالة البريطاني بليغريف "أننا جميعاً من أكبرنا إلى أصغرنا عبيد لسيد واحد هو اللؤلؤ".

والسياحة والنقل والإعلام والاتصالات. (الكواري، 2001: 55)

وتعد التجربة القطرية في إنتاج الغاز الطبيعي، وتصنيعه تجربة رائدة إذ تحتل المرتبة الثالثة عالمياً، في احتياطي الغاز الطبيعي، وبلغت احتياطياتها ما يقارب (25.3) تريليون متر مكعب، أي ما نسبته 48% من احتياطي الدول العربية، و13.5% من الاحتياطي العالمي عام 2009م، وقد ارتفعت كميات الإنتاج من 27 مليار متر مكعب عام 2001م إلى 77 مليار متر مكعب عام 2008م، كما ارتفع إنتاج قطر من الغاز الطبيعي المسال من 18.6 مليار متر مكعب عام 2002م إلى 41.84 مليار متر مكعب عام 2007م لتحتل بذلك المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال. (الجوارين، 2013: 1)

وفي العام 2011م، رفعت قطر صادراتها من الغاز المسال إلى 77 مليون طن سنوياً، ويعني ذلك إنتاج 14 مليار قدم مكعب في اليوم، وتمثل هذه الكمية ما نسبة 30% من الطلب العالمي على هذا الصنف من الوقود الأزرق، الأمر جعل من قطر أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، فضلاً عن كونها أكبر مصدّر له. (المرهون، 2011)

أما بالنسبة للنفط القطري، فلا تعتمد قطر بشكل كبير عليه، حيث تبلغ احتياطيات النفط القطري 25.4 مليار برميل، حيث تعتبر الأقل بالنسبة لدول الخليج المنتجة للنفط، حيث تعد الكويت هي الأعلى باحتياطي يبلغ (96500000000 برميل)، أما العراق فيبلغ احتياطها (112 مليار برميل)، والمملكة العربية السعودية (252 مليار برميل). (Blanchard, 2012: p8)

يجدر الإشارة أن قطر قد دخلت في شراكات واسعة مع كبرى شركات النفط والغاز العالمية لاستخراج الغاز المسال حيث تمثل عائدات الغاز الذي يؤثر بشكل خاص في سياسة قطر الخارجية ما يقرب

من 70% من الدخل الحكومي، ويرى عدد من المحللين بأنه يمكن النظر إلى القوة الاقتصادية القطرية، على أنها الركيزة الأولي التي ينطلق من خلالها الدور القطري الذي بزغ في منتصف التسعينيات. (kinninmont, 2013: p13)

لقد باتت قطر تشهد إزدهاراً كبيراً، فلقد حققت تقدم اقتصادي استثنائي يتمثل في ارتفاع مستوى الدخل، كما أنها استطاعت المحافظة على تقاليدها الثقافية، وقيمها بوصفها دولة عربية وإسلامية، تعد الأسرة الركيزة الأساس فيها، وتقف قطر في ظل هذا الازدهار في مفترق طرق، فثروة قطر الوفيرة تقدم فرصاً متعددة للتنمية، وتعزز تحديات كبيرة في آن واحد، وهذا بدوره حتم على قطر أن تختار الطريق الأمثل الذي يتماشى مع رغبات قيادتها وتطلعات شعبها. (خضير، 2011: 206) وفي هذا السياق فقد شكلت صادرات النفط، والغاز الطبيعي أكثر من نصف عائدات الحكومة القطرية، وتتمتع قطر بأعلى دخل للفرد في العالم، وبحسب صندوق النقد الدولي فإن متوسط دخل الفرد القطري وصل إلى 77,567دولار سنة 2009م، 88,221 دولار سنة 2010م، والى 102,945 سنة 2011م فيما وصل متوسط دخل الفرد عام 2012م إلى 106,238 دولار، وقدر صندوق النقد النمو الإجمالي للناتج المحلي القطري ب17% في العام 2010م و19% في العام 2011م، كما توقع صندوق النقد أن تسجل الموازنة العامة القطرية فائضا بحوالي 16.7 مليار دولار وأن يستمر هذا حتى العام 2015م. (Imf, 2012: p2)

ومن هذا المنطلق لا تخفى انعكاسات هذه القوة الاقتصادية على أداء الدبلوماسية القطرية، سواءً على مستوى المعونات الموجهة لعدد من الدول والجماعات، وخاصة دولة فلسطين في سياق تكريس التعاون والتضامن الدوليين، أو على مستوى التمثيل الدبلوماسي، وإطلاق عدد من المبادرات لدعم الحوار بين الشعوب سواء في دائرتها الخليجية أو العربية، أو الإسلامية، أو الدولية.

تأسيساً على ما سبق فإن ما تحصلت عليه قطر من فوائض مالية عبر طفرة النفط التي تمثلت في زيادة الأسعار، وعدم تأثر قطر كسائر دول الخليج والدول الأخرى بالأزمة المالية العالمية للدول الكبرى بفضل فوائضها المالية، كان العامل الاقتصادي هو ما يمثل الأسلوب الذي نجحت فيه قطر دبلوماسياً، حيث يعد المال عنصراً داعماً لسياستها الخارجية، وباتت تعرف بدبلوماسية المال حيث تؤثر كثيراً في معالجة الكثير من الأزمات في المنطقة، عبر المشاريع التنموية في الدول العربية وغير العربية، وبذلك أصبح العامل الاقتصادي، وتقديم العون المادي العنصر المعوض لقطر والداعم لسياستها الخارجية، حيث تجاوزت بذلك عجزها العسكري عبر أسلوب تتبرع هي فيه ولها فيه ميزة نسبية، كونها تدفع بسخاء من أجل الدخول كلاعب سياسي فاعل في كافة القضايا الإقليمية. (خضير، 2011: 232)

ونلاحظ أن محددات السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية، قد تجلت في التأكيد الدائم لقطر على دعمها الإعلامي ، والسياسي، وأحيانا المالي، المتواصل للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع للحصول على حقوقه الوطنية، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

2.3 المبحث الثاني

الموقف القطري من القضية الفلسطينية قبل قيام السلطة الفلسطينية(1971-1994م)

تعتبر القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب والمسلمين، وتسعى كل دول الأطراف الذكية في المنطقة، والطامحة لادوار إقليمية ودولية، أن يكون لها دوراً فاعلاً ومؤثراً في المسارات المتعددة لهذه القضية، لذا فقد كانت قطر تاريخياً مع القضية الفلسطينية، ويتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل الموقف القطري قبل انتفاضة 1987م، وثانياً الموقف القطري ما بعد انتفاضة 1987م، ولغاية إقامة السلطة الفلسطينية.

1.2.3 الموقف القطري قبل انتفاضة 1987م:

بالاستعراض التاريخي للمواقف القطرية من القضية الفلسطينية، نجد أن قطر احتضنت العديد من القيادات الفلسطينية في بدايات الثورة الفلسطينية، منهم عبد الفتاح حمود، وسليمان الشرفا، وسعيد المسحال، وآخرين وهم النواة الأولى لحركة فتح، وفي قطر كانت تجبى ضريبة التحرير، وكذلك إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي للفلسطينيين في قطر، وهذا البلد الوحيد الذي يوجد فيه هذا الصندوق لغاية اليوم، وكانت قطر من أوائل الدول التي تم فيها افتتاح مكتب لمنظمة التحرير والذي تحول إلى سفارة بعد إعلان قيام دولة فلسطين في مؤتمر الجزائر عام 1988م. (المسحال، 1994 :238)

أما بخصوص الجالية الفلسطينية في قطر، فإنها تمتعت بعلاقات مميزة خلال عهد الأمير الأسبق خليفة بن حمد آل ثاني، فكانت العلاقات مع الأسرة الحاكمة والشعب القطري متميزة وكانت الجالية الفلسطينية مشهود لها في قطر، حيث كان لهم دوراً تربوياً، وعمرانياً، وتنموياً في جميع المناحي،

الاقتصادية والتعليمية، ولقد استمرت العلاقات القطرية الداعمة للعمل الفلسطيني، وخاصة حركة فتح. (مقابلة شخصية مع فيصل أبو شهلا، 2013/12/23)

ويبلغ عدد أفراد الجالية الفلسطينية في قطر حوالي 100 ألف نسمة وهي تعيش أوضاعاً مريحة وتنعم بالرعاية الكريمة وتلقى كل الاهتمام من الحكومة هناك. (يوسف، 2013 :15)

دأبت قطر على دعم القضية الفلسطينية، ومناصرتها سواء عن طريق الدعم المادي أو المعنوي وعلى حشد واستقطاب الرأي العالمي، لمناصرة هذه القضية وذلك في مختلف اللقاءات، والاجتماعات الدولية، ويأتي هذا الدعم في صدارة الأهداف الرئيسية لتحرك قطر في الهيئات والمنظمات الدولية، وفي هذا الإطار جرت العادة منذ حصول قطر على الاستقلال، على أن يرسل أمير قطر، رسالة للأمم المتحدة في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني والذي يصادف 29 تشرين ثاني/ نوفمبر من كل عام يحث فيها الأمم المتحدة على ضرورة بذل الجهود من أجل حل هذه القضية، التي تهدد أمن المنطقة والسلام العالمي، كما تم افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في قطر من قبل إعلان الاستقلال، ووفرت له الحكومة القطرية كافة التسهيلات للقيام بواجباته تجاه القضية الفلسطينية على أكمل وجه، كما منحت أجهزته الموجودة في أرض قطر جميع الحقوق المترتبة على تلك الصفة التمثيلية. (قنديل، 2011: 44)

لقد كانت القضية الفلسطينية حاضرة في السياسة الخارجية القطرية منذ استقلال قطر، ومثالاً على ذلك ما قاله أمير قطر سنة 1974م "المهم هو القضية الفلسطينية، أنها قضيتنا مثلما هي قضية الفلسطينيين، إنها محور سياستنا وعلاقتنا مع الدول ونحن عندما نضع ميزانية التنمية نحسب أولا حساب التزاماتنا بشأن القضية الفلسطينية". (الرنتيسي، 2013: 139)

أكدت قطر ولا زالت منذ حصولها على الاستقلال، وفي كل مناسبة موقفها فيما يتعلق بالقضية

الفلسطينية، وذلك انطلاقا مما قرره الملوك والرؤساء العرب مجتمعين في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة الرباط في المملكة المغربية في عام 1974م، والذي قرر ضرورة استرداد كل الأراضي العربية المحتلة، وفي الصف الأول منها القدس الشريف، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، وفي مقدمتها العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة على تراب هذا الوطن وتقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي الوحيد، وتعتبر قطر ذلك التزاماً أدبياً يتصدر واجباتها القومية، وتحركاتها السياسية الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولقد التزمت قطر بجميع المقررات العربية الأخرى، والمتعلقة بتحديد الرؤية العربية للقضية. (قنديل، 2011: 45)

2.2.3 الموقف القطري بعد انتفاضة 1987م:

إبان الانتفاضة الأولى عام 1988م، أشاد وزير الدولة للشئون الخارجية بقطر في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين في 7 تشرين الأول /أكتوبر 1988م، بالانتفاضة الفلسطينية وأكد تأييد قطر للانتفاضة الفلسطينية بكل الإمكانيات المتاحة. (راجع كلمة وزير الدولة للشؤون الخارجية أمام الجمعية العامة في دورتها 43 بتاريخ 7 تشرين الأول /أكتوبر 1988م) كما أكد الأمير القطري خليفة بن حمد آل ثاني، على الموقف القطري المؤيد للانتفاضة في حديثه الصحفي مع جريدة الصباح التونسية بتاريخ 15 كانون ثاني/يناير 1989م، حيث طالب بمواصلة الدعم والمساندة العربية للانتفاضة الفلسطينية الباسلة. (انظر الحديث الصحفي لسمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر، مع جريدة الصباح التونسية بتاريخ 1989/1/15)

ومع تفجر أزمة حرب الخليج، وما رافقها من أحداث خطيرة، واتهام منظمة التحرير الفلسطينية بالانحياز للعراق، تغيرت المواقف العربية والخليجية تجاه القضية الفلسطينية، وقيادتها ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد شهدت تلك الفترة حالة من التوتر بين منظمة التحرير الفلسطينية، ودول

الخليج ومن بينها قطر، حيث هُجر مئات الآلاف من الفلسطينيين من دول الخليج، كما حُجب الدعم الذي تتلقاه منظمة التحرير الفلسطينية من تلك الدول، وبشكل عام فإن احتلال العراق للكويت أثر بشكل كبير وكارثي على القضية الفلسطينية. (صالح، 2012: 110)

أثرت المتغيرات الدولية، والإقليمية في بداية التسعينيات على القضية الفلسطينية، حيث أن تلك المتغيرات تركت أثاراً مهمة على تطور ومسار القضية الفلسطينية، فقد توترت علاقة منظمة التحرير الفلسطينية مع الكثير من البلدان العربية، بسبب اتهام هذه الدول لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها انحازت للعراق خلال حرب الخليج الثانية، وبذلك فقد فقدت منظمة التحرير الفلسطينية مصداقيتها لدى هذه الدول، والتي أوقفت بدورها كافة أشكال الدعم الاقتصادي لمنظمة التحرير الفلسطينية. (أحمد، 2011: 30)

وأدى ذلك إلى تصدع في العلاقات القطرية الفلسطينية، ولكن هذا لم يؤد إلى قطع العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من إبعاد بعض القيادات الفلسطينية من قطر، مثل أحمد الإفرنجي، ورياض الزعنون، وفتحي البلعاوي وآخرون. (مقابلة شخصية مع فيصل أبو شهلا، 2013/12/23)

ومع انطلاق مؤتمر مدريد وافقت الكثير من الدول العربية على التصور الأمريكي لعملية التفاوض لإنهاء الصراع العربي– الإسرائيلي، والقاضي بالتحرك في اتجاهين، إنهاء الصراع العربي– الإسرائيلي، وقبول فكرة التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل، طالما أن ذلك سيحقق تقدم على صعيد القضية الفلسطينية، بل أن دول الخليج التي لا تربطها أية حدود مشتركة مع إسرائيل، وافقت على المشاركة في أعمال المؤتمر الإقليمي وقبلت بمبدأ التفاوض المباشر مع إسرائيل، لحثها على إبداء بعض المرونة من جانبها. وبناءً على ذلك تكون إسرائيل قد حققت هدف التطبيع مع الأطراف العربية

ذات الصلة، ونجحت في تشجيع الأطراف التي ليس لها حدود مع الاحتلال على إقامة علاقات سياسية واقتصادية. (زعرب، 2011: 72)

وفي هذا المجال يشير الباحث أن القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة القاضية باعتراف الدول ببعضها البعض وفق مبادئ التعايش السلمي والسلم والأمن الدوليين، لا تلزم الدول بإقامة علاقات دبلوماسية أو تطبيع العلاقات بين الدول، باعتبار أن هذه الأمور تقع في خانة السيادة الوطنية للدول صاحبة العلاقة.

كان اتفاق الاعتراف الإسرائيلي – الفلسطيني المتبادل، واتفاق إعلان المبادئ الذي توصل إليه الطرفان في أوسلو، في 18 أب/أغسطس1993م، بداية الإعلان عن تأسيس وإقامة السلطة الفلسطينية، وتشكيل سلطة حكم ذاتي انتقالية، حيث دخل الشرق الأوسط مرحلة تاريخية جديدة، تختلف تماماً عن تلك التي عاشتها شعوب المنطقة خلال العقود الماضية. (نوفل، 1996: 6)

حيث انتقل مركز ثقل العمل الفلسطيني إلى الأراضي الفلسطينية بموجب تلك الاتفاقيات، وأُنشئت بنى ومؤسسات، وسلطات جديدة أخذت تحل محل مؤسسات النظام السابق في عهد الاحتلال الإسرائيلي. (هلال، 1998: 74)

وعلى الرغم من أن قطر كانت دائماً تؤكد أمام الأمم المتحدة، وفي الأحاديث الصحفية لمسئوليها على دعم القضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، إلا أنه مع بدء عملية السلام بين العرب والإسرائيليين، وتوقيع اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني، وتوقيع اتفاق واى بلانتيشن، كانت قطر من أوائل الدول العربية التي سارعت للتطبيع مع إسرائيل، وشهدت العلاقات القطرية–الإسرائيلية زخماً

كبيراً وخطوات تطبيعية متسارعة، حيث بدأت الشركات الإسرائيلية الاستثمار في قطر والدخول في علاقات تجارية واقتصادية معها*. (الشرعة، 2008: 231)

ويرى حاتم قنديل أن قطر حاولت أن تكون شريكاً فاعلاً في مفاوضات السلام الفلسطينية– الإسرائيلية، وهو ما أدى إلى أن تعمق قطر علاقاتها مع الجانب الإسرائيلي، غير أن المحاولات القطرية ورغم اتخاذها العديد من السبل البرجماتية، لم تؤتِ بجديد على صعيد القضية الفلسطينية وإنما أدت إلى حدوث تقارب قطري إسرائيلي، وهو ما يثير الكثير من علامات الاستفهام حول مآرب قطر من لعب دور محوري في القضية الفلسطينية، حيث لم تستفد الأخيرة من السياسات القطرية، أو بمعنى آخر لم يكن لقطر تأثير واضح وجلي سوى مساندتها الإعلامية، وفي بعض الأحيان المادية للقضية الفلسطينية. (قنديل، 2011: 73)

كما تظهر العلاقة المثيرة للجدل بين قطر وإسرائيل، في الرغبة القطرية في الظهور كزعيم بين العرب، ومع ذلك يلاحظ أن محاولة الحفاظ على هذه العلاقات الصعبة، هو مطلب منطقي لضمان الأمن، وإيجابية العلاقات الخارجية مع الدول خارج العالم العربي والإسلامي. (Barakat, 2012: p11)

ويعتقد عدد من الخبراء الأمريكيين أن بعض البلدان العربية، تحاول إقامة نوع من العلاقة بينها وبين إسرائيل، حيث قال الخبير الأمريكي في شئون الشرق الأوسط (روبرت ستفالو): أن بعض الدول

---

* يصف الدبلوماسي الإسرائيلي سامي ريفيل في كتابه "قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية" العلاقات القطرية الإسرائيلية، أن قطر كانت تحاول تحقيق مكاسب اقتصادية أكثر منها سياسية في علاقاتها بتل أبيب، حيث تأتي الاتصالات المتلاحقة مع إسرائيل كجزء من جهود قطر لجذب الانتباه العالمي إلى مشروعها الضخم لتحويل الغاز إلى سائل، والمشروع الذي كانت تخطط له لتنمية حقول الغاز بإنشاء المدينة الصناعية في رأس لافن لتطوير أكبر حقل غاز طبيعي في العالم تحت البحر، ويقدر حجمه احتياطيه بـ25 تريليون متر مكعب. حيث شكك الكثيرون في قدرة دولة صغيرة، مثل قطر، على تنفيذ مثل هذه المشروعات الضخمة بسبب الاستثمارات الهائلة المطلوبة لتنفيذه، والاتفاقات طويلة المدى المطلوب إبرامها مع الجهات المستهلكة. إضافة إلى ذلك، كانت أسعار النفط في ذلك الوقت منخفضة للغاية، وتلقي بظلالها على الجدوى الاقتصادية للمشروع

العربية تريد في هذه المرحلة إدخال إسرائيل كلاعب رئيسي مباشر، وعلى المكشوف في لعبة توازن القوى والخلافات فيما بينها، وإن ما نراه ليس إلا سوى مقدمة لموجة سيشهدها الشرق الأوسط الجديد، تتمثل في قيام الدول العربية ببناء تحالفات بمستويات مختلفة بينها، وبين إسرائيل تستخدمها هذه الدول لمساعدتها في صراعاتها وخلافاتها، ويرجع (ستفالو) هذه الظاهرة إلى حقيقتين. (حسين، 2004: 17-18):

1. أن إسرائيل هي القوة المهيمنة في المنطقة، والقادرة على ترجيح ميزان القوى بين دولة عربية ضد أخرى.
2. أن الكثير من الدول العربية تدرك، أن مفتاحها إلى واشنطن موجود في أحيان كثيرة في إسرائيل، وبالتالي على تلك الدول أن تحسن علاقتها مع إسرائيل ما أمكن، لتضمن علاقة سلسة مع واشنطن القوة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم، وهذا ما فعلته قطر.

3.3 المبحث الثالث

السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية من قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 إلى عام 2006م

اتسمت العلاقات بين قطر وفلسطين على مر السنوات الماضية بالتجاذب وعدم الاستقرار، حيث كانت تحكمها المصالح، والعلاقات الدولية، خاصة المصالح القطرية، فحتى منتصف التسعينيات كانت مكانة قطر في الوعي السياسي لمعظم الفلسطينيين، تعكس حجمها وتعدادها السكاني الضئيلين. (Rabbani, 2012: p45)

وكانت سياستها تحدد عن طريق المملكة العربية السعودية، وبعض القوى الغربية، كما كانت المكان الذي أقام فيه أحد قادة حركة فتح (محمود عباس) علاقات مع العائلة الحاكمة، عن طريق إقامته هناك منذ الخمسينيات ودوره في الخدمة المدنية في قطر.

وقد انتقدت قطر إسرائيل حين افتتحت نفقا أسفل حائط البراق في أيلول/سبتمبر عام 1996م، لكنها لم تقاطع إسرائيل وظلت تدعو المسئولين الإسرائيليين في أي محفل دولي يعقد في قطر، بالرغم من تجميد عملية السلام بين العرب وإسرائيل. (قنديل، 2011: 12)

وقد ظهرت بداية العلاقات الفلسطينية القطرية مع حركة حماس في عام 1998م، حين تم استقبال الشيخ احمد ياسين مؤسس حركة حماس وقائدها في قطر في شهر نيسان/ابريل، عندما كان في طريقه لإجراء زيارة تاريخية إلى طهران، بعد وقت قصير من إطلاق سراحه من السجون الإسرائيلية، وتم استقبال الشيخ ياسين في الدوحة استقبالاً رفيع المستوى، بل قام أمير قطر السابق بزيارة الشيخ في غرفته في فندق شيرتون الدوحة وسط تغطية إعلامية ضخمة. (قنديل، 2011: 14) إلا أن بروز الدور القطري على الساحة العربية بشكل عام، والساحة الفلسطينية بشكل خاص كان في عام 1999م

لتلعب دور المصلح، فقد قامت قطر باستقبال قيادات حركة حماس، ورحبت بهم في قطر بعد أن تم طردهم من الأردن.

من جهة أخرى وقفت قطر إلى جانب الشعب الفلسطيني إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م واستنكرت قطر الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، واتضح ذلك من خلال الموقف القطري من فشل مجلس الأمن في إصدار قرار لتوفير حماية دولية وإرسال مراقبين دوليين، كان بمثابة رسالة خاطئة لإسرائيل للاستمرار في سياساتها العدوانية. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،2001)

أما على صعيد الدعم السياسي والمادي للسلطة الفلسطينية، فقد واصلت قطر خلال هذه الفترة اتصالاتها مع السلطة الفلسطينية، ففي أيلول/سبتمبر 2001م وجه الأمير القطري حمد بن خليفة رسالة خطية إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، أكد خلالها على دعم قطر المطلق لصمود الشعب الفلسطيني أمام الاعتداءات الإسرائيلية، مع تبرع قطري بقيمة خمسة ملايين دولار أمريكي دعماً لصمود الشعب الفلسطيني. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2001)

ومن جهة أخرى وبرغم الانتقادات التي وجهتها الدوحة لإسرائيل على خلفية الانتفاضة الثانية التي اندلعت عام 2000م، فإن الدوحة لم تغلق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي، إلا بعد ضغوط كبيرة من المملكة العربية السعودية وإيران حتى يقبلان المشاركة في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الذي كانت ترأسه الدوحة، في مفارقة غريبة تدعو للتوقف لتصور شكل العلاقات بين إيران وقطر، لكن يبدو أن إسرائيل تفهمت التوجه القطري (المنفتح) واستوعبت أن المواقف القطرية المتشددة إزائها إنما هي ناجمة عن ضغوط من المحيط العربي والإسلامي للدوحة، ولهذا ساندتها في الحصول على مقعد بمجلس الأمن (حين كانت عضوا غير دائم خلال عامي 2006م و2007م عن قارة آسيا)، لكن السياسة القطرية ظلت متأرجحة، ولم تَرُق لإسرائيل في كثير من القرارات التي أصدرها المجلس، وحتى للولايات

المتحدة الأمريكية، وذلك في ملفات الحرب الإسرائيلية علي لبنان، والبرنامج النووي الإيراني، والتحقيق في اغتيال رفيق الحريري. (سليمان، 2009)

وخلال حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات لعب رئيس الوزراء، وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، دورا مهما وراء الكواليس في فك الحصار عن مقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في رام الله خلال عملية الدرع الواقي في ربيع 2002م، في حين أنه على الجانب الأخر لم يجد القطريون أي حرج في مقابلة نظرائهم الإسرائيليين، والسماح لمكتب الاتصال الإسرائيلي في الدوحة بالاستمرار في عمله بعد أن تم إغلاقه رسمياً مرتين قبل ذلك. (الرنتيسي، 2013: 141)

إن المتتبع للسياسة الخارجية القطرية يرى أن قطر، وخلال السنوات الماضية استطاعت التوازن بين سياستها تجاه القضية الفلسطينية، وبين المحافظة على علاقتها مع إسرائيل، وعبر الدعم الأميركي الواضح، وأن تلعب دوراً يمكن القول إنه الأكثر لفتاً للانتباه على الساحة العربية، كما يمكن القول أن مصالح قطر وطموح قيادتها السياسية، لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على المقومات القطرية المتواضعة والتي تتمثل بحجم جغرافي صغير، وعدد سكان لا يضاهي سكان أحد العواصم الصغرى في العالم، وقدرات عسكرية محدودة لم تأهلها حتى لتأمين حماية مواطنيها بنفسها، لقد أكد الغزو العراقي للكويت ضعف وهشاشة دول الخليج وأقنع الأمير القطري بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي وحدها القادرة والمستعدة لتوفير الأمن النهائي لبلاده، وبالتالي ابتعدت قطر عن الاعتماد التقليدي على المملكة العربية السعودية، وأقامت علاقات عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية كحليف إستراتيجي لتأمين مصالحها، في المقابل اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية على قطر في تأدية دور حيوي ومهم لحماية المصالح الأميركية في المنطقة، وقد جندت الولايات المتحدة الأمريكية الدعم الأميركي المطلوب، لدعم سياسة قطر الخارجية، فحظيت قطر بفرصة توطيد العلاقة مع كافة اللاعبين السياسيين في المنطقة، وحققت أهمية إقليمية، وأصبحت لاعباً مهماً على مستوى السياسة الدولية.

وهذا يدلل على انسجام السياسة الخارجية القطرية مع المصالح الأمريكية في المنطقة.

على أي حال وبناء على ما سبق لم يكن لقطر دور محوري أو تأثير واضح على القضية الفلسطينية قبل عام 2006م، حيث لم تستفد القضية الفلسطينية من الدور القطري سوى بعض المساعدات المالية، والمساندة الإعلامية. وهذا ما يثبت فرضية الباحث المتعلقة بضعف دور السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية قبل عام 2006م

جدول رقم (3)

المساعدات من الدول العربية إلى السلطة الفلسطينية حسب الالتزامات والمدفوعات من عام 1994-2008م بالمليون دولار

م	الدولة	اجمالى التعهدات	اجمالى المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى الالتزامات
5.	المملكة العربية السعودية	827.755.843	804.228.880	%97
6.	الإمارات العربية المتحدة	370.994.808	368.422.339	%99
7.	الكويت	239.274.673	239.274.673	%100
8.	قطر	149.563.561	149.563.561	%100

المصدر(عبد الكريم،2010 :12)

الفصل الثالث

السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة بعد عام 2006م

1.4 المبحث الأول: الموقف القطري تجاه فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م

2.4 المبحث الثاني: السياسة الخارجية القطرية تجاه الانقسام الفلسطيني في حزيران/يونيو 2007م والحصار على قطاع غزة.

3.4 المبحث الثالث: السياسة الخارجية القطرية وجهود المصالحة الوطنية الفلسطينية.

1.4 المبحث الأول

الموقف القطري تجاه فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م

تُعد الانتخابات الفلسطينية التشريعية التي جرت في 25 كانون ثاني/ يناير 2006م الثانية منذ العام 1996م، حيث كان من المفترض إجراء هذه الانتخابات في مطلع عام 2000م، ولكنها تعطلت بسبب اندلاع الانتفاضة الثانية (الأقصى) وظروف الاحتلال، وفي إعلان القاهرة في17 آذار/ مارس 2005م، تم الاتفاق بين كافة الفصائل الفلسطينية، وبحضور رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس على إجراء الانتخابات التشريعية في تموز/ يوليو من العام نفسه، إلا أن الانتخابات قد تأجلت حتى كانون ثاني/ يناير 2006م. (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006: 3)

شكلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية عام 2006م تحولاً كبيراً في النظام السياسي الفلسطيني، بنجاح حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، حيث كان لتلك الانتخابات آثاراً وتفاعلات عميقة، إذ كشفت عن المشاكل الموجودة في النظام الفلسطيني. (يوسف، 2009: 4) حيث كان فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م، مفاجأة كبيرة لجميع الأطراف على الساحة الفلسطينية والساحة العربية، والإقليمية، والدولية، فقد كان فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى جديدة، فقد نجحت حركة حماس في تحقيق فوز ساحق بغالبية مقاعد المجلس التشريعي (74) مقعداً في انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، الأمر الذي شكل صدمة كبيرة لقوى النظام السياسي الفلسطيني، من سلطة ومعارضة ومنظمات مجتمع مدني، وتباينت ردود الأفعال على تلك النتائج، فهناك من اعتبرها صدمة كبيرة للديمقراطية بصعود التيار الإسلامي، وهناك من اعتبرها انتخابات نزيهة نجح فيها من أراده الشعب. (عبد الهادي، 2006: 93)

وقد أعربت قطر عن دعمها لنتائج الانتخابات الفلسطينية الثانية عام 2006م، من خلال تهنئة الأمير حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر، كلاً من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وخالد مشعل

رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بنتائج الانتخابات. (الجزيرة نت، 2006) مؤكداً على ضرورة دعم حركة حماس، المكلفة بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة عقب فوزها في الانتخابات الفلسطينية. (وكالة معا الإخبارية، 2006)

ورأى القطريون أنهم يتعاملون مع الطرف الذي يختاره الشعب، وهم يرون أنه ينبغي أن تعطى الفرصة لحركة حماس كونها جاءت عبر انتخابات ديمقراطية، ويرى عدد من المتابعين أن قطر تدعم حركة حماس أكثر من حركة فتح، لكن القطريون يدعون أنهم يتعاملون مع الجميع من مسافة واحدة، ولا يدعمون فصيلاً أو تنظيماً إنما يدعمون خيارات الشعب الفلسطيني. (الرنتيسي، 2013: 141)

من جانبه يرى صالح زيدان[*1] أن الموقف القطري من الانتخابات الفلسطينية جاء مرحباً بهذه الانتخابات بغية إدخال حركة حماس العملية السياسية، وجرها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وإدماجها في النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي إمكانية تطويعها. (مقابلة شخصية مع صالح زيدان،2013/12/22)

وكانت بدايات الدعم القطري الحقيقي والقوي لحركة حماس، بتقديم المساعدات المالية للحركة والتي قدرت بـ 50 مليون دولار، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بداية عام 2006م، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية.

وعلى صعيد أخر فقد قادت قطر مبادرات عديدة بين حركة حماس، والعديد من الدول التي لا تتعامل مع الحركة، حيث ذهب وزير خارجية قطر حمد بن جاسم إلى الأردن، والتقى بالملك عبد الله الثاني، وحمل معه مبادرة إعادة العلاقات بين الأردن وحركة حماس[*2]. (الدجني، 2010: 90)

[*1] عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية .

[*2] أشارت المصادر إلى أن " الوساطة تهدف إلى إحداث حالة من الانفراج في العلاقة إثر إبعاد الأردن لقادة حركة حماس في العام 1999 إلى قطر، وأشارت تلك المصادر إلى أن الحكومة الأردنية لم تتحفظ على زيارة وفد الحركة، إلا أنها اشترطت استقبال رئيس المكتب السياسي خالد مشعل كقائد فلسطيني لأحد الفصائل الفلسطينية "

واستمراراً للمبادرات القطرية، سعت قطر بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م، إلى إيجاد مفاوضات مباشرة بين حركة حماس وبين الجانب الإسرائيلي[*1]. (وكالة معاً الإخبارية، 2006)

وتحركت الدبلوماسية القطرية ممثلة بوزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم مع الأمريكان لإقناعهم بجدوى الانفتاح على الحكومة الجديدة، التي شكلها إسماعيل هنية ومنح الفرصة للفلسطينيين بتفعيل ديمقراطيتهم الوليدة، ويبدو أن وزير الخارجية القطري قد نجح في إقناع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايز، بأهمية مساعيه لجمع طرفي المعادلة الفلسطينية حركتي فتح وحماس على برنامج سياسي يمكن القبول به في المحافل الدولية، وكمبادرة حسن نية لدخول حركة حماس ملعب السياسة والتواصل معها بما يخدم تحقيق السلام بالمنطقة. (يوسف، 2013: 28)

كما سعت قطر جاهدة من أجل تقريب وجهات النظر بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية بقيادة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والوصول إلى صيغة لتشكيل حكومة وحدة وطنية[*2]. (وكالة الأنباء القطرية، 2006)

ويرى الباحث أن نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006م، كانت هي الفرصة السانحة لدخول السياسة الخارجية القطرية إلى الساحة الفلسطينية، وذلك لاحتواء حركة حماس بعد نتائج الانتخابات التي قلبت التوقعات والتكهنات، حيث أظهرت هذه الانتخابات قدرة حركة حماس وتأثيرها على الساحة الفلسطينية، مستغلة بعض جوانب الفساد التي استشرت في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية،

[1*] حيث كشفت عن ذلك وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة ، تسيبي لفني، حيث كشفت أن دبلوماسيا قطرياً اتصل بها وهي في واشنطن، فى فبراير 2006م، وعرض أن تكون بلاده وسيطا بين إسرائيل وحماس لعقد هدنة طويلة الأمد، وقالت إنها رفضت العرض على الفور معللة ذلك بأنه لا يوجد ما نتباحث فيه مع هذه الحركة وليست هناك أرضية مشتركة بيننا

[2*] أوضح الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري انه تم خلال لقائه في غزة بتاريخ 2006/10/9م مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس والسيد إسماعيل هنية رئيس الوزراء التحدث حول تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، كما أكد انه تم تقريب الهوة بين الطرفين ولكنه أشار إلى انه توجد أطراف أخرى تحتاج إلى أن تبارك ذلك أن الهدف ليس تشكيل حكومة فلسطينية وحسب ولكن حكومة فلسطينية معترف بها دوليا ورفع الحصار الخارجي عنها.

بالإضافة إلى ضعف هذه المؤسسات نتيجة الضربات المتلاحقة لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، تلك الضربات التي كانت نتيجة لصواريخ حركة حماس على الجانب الإسرائيلي، في ظل الفترة التي حكمت فيها السلطة الفلسطينية.

كما أن التناغم في السياسة الأمريكية، والإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية إذا كنا نتحدث بلغة الحسابات السياسية، ساهمت مباشرة في فوز حركة حماس من خلال رفض التفاوض مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والحيلولة دون تحقيق فوائد ملموسة للشعب الفلسطيني. (الوادية، 2009: 120)

ويلاحظ هنا أن العلاقات بين قطر وحركة حماس، قد توطدت أكثر بعد فوز الحركة في انتخابات عام 2006م، حيث أدى ذلك إلى دخول وخروج مسئولي حركة حماس من الدوحة بصورة دائما وبحرية تامة، ويمارسون فيها بعض الأنشطة السياسية.

2.4 المبحث الثاني

السياسة الخارجية القطرية تجاه الانقسام الفلسطيني في حزيران/يونيو 2007م والحصار على قطاع غزة

شهدت الساحة الفلسطينية في السادس من حزيران/ يونيو عام 2007م، أحداثاً تعتبر هي الأدمى في تاريخ النضال الفلسطيني، حيث أدت تلك الأحداث إلى وجود حالة من الانقسام السياسي والاجتماعي بين شطري الوطن*.

ورغم أن هذا الانقسام لا يعتبر هو المرة الأولى في الصراع الداخلي بين الأطياف الفلسطينية، لكنه ربما يعتبر هذه المرة الأصعب في تاريخ شعب فلسطين. فمنذ عشرينات القرن الماضي شهدت فلسطين حالة من الانقسام السياسي، بين تيارات، وجماعات فكرية، وثقافية، ونضالية داخل إطار الحركة الوطنية، تخللها موجات من الصراع والخلاف السياسي. وفي ثلاثينيات ذات القرن ثارت الخلافات والصراعات ما بين (المجلسيون) الموالين للمجلس الإسلامي الأعلى، والمعارضين لهم في العمل السياسي الفلسطيني، ومع صعود العمل الوطني الفلسطيني، ومع نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، ظهرت مجموعة من التيارات الوطنية المختلفة التي توزعت من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، والتي توزع بينها الناس حسب ظروفهم وعلاقاتهم؛ نتج عنها الكثير من الخلافات والاختلافات حتى ضمن الفصيل الواحد، ثم بعد ذلك نشأت وامتدت ما تسمى بـ (التيارات الإسلامية) (الإسلام السياسي) في فلسطين، ودارت واشتدت الخلافات بين التيارات التاريخية (الوطنية) والتيارات الصاعدة في العمل السياسي الفلسطيني، (الإسلامية على وجه الخصوص). (توما، 1984: 18)

وبعد الانقسام السياسي في منتصف عام 2007م، وانفراد حركة حماس بقطاع غزة، قامت إسرائيل بتشديد الحصار والإغلاق والعدوان على قطاع غزة وإتباع سياسة العقوبات الجماعية والفردية، مما

* بلغ حصيلة القتلى في أحداث الانقسام. حوالي 161 قتيلا و800 جريح بعضهم حالتهم خطيرة(الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن ،2007).

كان لـه تـأثيرات بالغة الخطـورة علـى جميـع الأصـعدة السياسـية، والاقتصـادية، والاجتماعيـة، والصـحية، وحول حياة المواطنين في قطاع غزة إلى وضع أكثر بؤسا، إذ ازدادت معدلات الفقر، وارتفعت نسب البطالـة، وسـوء التغذيـة، وارتفعـت الأسـعار بشـكل غيـر مسـبوق، وازدادت معـدلات التضـخم. (معهـد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2013: 2)

كما مارست الإدارة الأمريكية أقصى أنواع الضغوط السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية على حكومة حركة حماس، وفرضت عليها حصاراً طال كل مؤسساتها، وضغطت على كثير من الدول العربية والغربية لمقاطعة حكومة حركة حماس، وبناءً عليه واجهت الحركة والحكومة حصاراً خانقاً تأثرت به حركة حماس وكل الشعب الفلسطيني إلى جانبها، لأن الحصار لم يفرض على حركة حماس فقط بل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والهدف من هذا الحصار هو حمل حركة حماس على القبول بالشروط الدولية، والاعتراف بإسرائيل وبشروط اللجنة الرباعية، لأن حركة حماس أعلنت موقفها بعدم الاعتراف بإسرائيل، وبأن المقاومة هي الطريق للوصول إلى الدولة الفلسطينية. (الوادية، 2009: 143)

لقد كان الموقف القطري تجاه قضية الحصار على قطاع غزة، أكثر فاعلية في رفض الحصار، والعمل على كسره، ولقد أفادت قطر من علاقاتها الدولية المتوازنة في فتح ملف الحصار دولياً، وعدم طيه في أدراج النسيان. (التقرير الاستراتيجي2008، 2009: 319)

إن الناظر للسياسة القطرية خلال الأعوام السابقة، يجدها في ظاهرها تقف وبشكل كبير إلى جانب المواقف الفلسطينية، وتميل إلى تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، منددة بالعدوان والحصار الإسرائيلي المتكرر على الشعب الفلسطيني، حيث قدمت الكثير من الدعم المادي للفلسطينيين في

قطاع غزة،[*]. (صحيفة الشرق القطرية، 2009) إلا أنها في باطنها كانت تحمل الكثير من الأبعاد والمصالح القطرية، من خلال محاولة قطر إثبات وجودها في الساحة العربية، من خلال التدخل في الشأن الفلسطيني باعتباره الأكثر حساسية على الساحة العربية في ذلك الوقت.

وكانت الدوحة هي من سارعت للدعوة إلى قمة عربية طارئة، لمناقشة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر سنة 2008م، ومطلع سنة 2009م، أُطلق عليها اسم (قمة غزة الطارئة) وأعلنت في القمة إسهامها بمبلغ 250 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009، 2010: 166)

وفي ردها على الاعتداء على أسطول الحرية في حزيران/يونيو 2010م، الذي كان متوجهاً لكسر الحصار على قطاع غزة، طالبت قطر بضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة، ووضع آليات محددة لفك الحصار، بعد الاعتداء الدموي على قافلة أسطول الحرية[*]. (صحيفة العرب القطرية، 2010)

وفي خطوة تعتبر السابقة الأولى لمسئول رسمي عربي منذ الانقسام الفلسطيني عام 2007م، قام الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر في تشرين الأول /أكتوبر 2012م بزيارة قطاع غزة، حيث تعتبر هذه الزيارة تحديا للحصار الإسرائيلي، وبداية لكسر الحصار على قطاع غزة، ومن ناحية أخرى فإن هذه الزيارة ساهمت في تقديم الدعم الكثير لقطاع غزة المدمر بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث أن الحكومة القطرية قدمت من خلال هذه الزيارة الدعم المادي لإعادة إعمار قطاع غزة، حيث

---

[*] أشار الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري في قمة الدوحة عام 2009م أن الجريمة البشعة التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة كان هدفها تحطيم إرادة الشعب الفلسطيني والنيل من مقاومته وصموده وإضعاف عزيمته إلا أن ذلك الهدف لم يتحقق فبقي الصمود الفلسطيني بفضل مقاومته الباسلة برغم الآلة العسكرية الإسرائيلية والآلام والمعاناة والحصار والتنكيل. كما دعا للوقوف مع الشعب الفلسطيني وتقديم كل أنواع الدعم له ليتمكن من تحقيق أهدافه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف. ومن هنا نناشد الأخوة الفرقاء الفلسطينيين تسريع الجهود لتحقيق المصالحة ولم الشمل الفلسطيني.

[*] حيث أكد مندوب قطر في الجامعة العربية السفير صالح البوعينين خلال اجتماع المندوبين الدائمين للجامعة العربية إلى ضرورة اتخاذ كافة الخطوات القانونية من أجل تقديم الذين يقفون وراء الهجوم للمحاكمة، خاصة أنها ارتكبت في أعالي البحار على بعد 70 ميلاً بحرياً من الشواطئ الإسرائيلية، وهذا من أعمال القرصنة البحرية، التي يجرمها القانون الدولي.

قدمت الحكومة القطرية مساعدات بلغت قيمتها 400 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة. (صحيفة النهار، 2012)

لكن المحللين اختلفوا بشأن تفسير الدلالات السياسية، التي حملتها زيارة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لقطاع غزة، ويعتقد أن من أبرز الدلالات السياسية التي حملتها الزيارة (الرنتيسي، 2013: 149):

– أنها كسرت الحصار السياسي، والاقتصادي المفروض على قطاع غزة، خصوصا أن الأمير القطري هو الشخصية العربية الأبرز التي تزور قطاع غزة على هذا المستوى منذ تعرضه للحصار 2007م.

– حصول قطر على دور إقليمي فاعل في المنطقة، في ظل غياب مصر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا.

– دعم حركة حماس، حيث اعتبر الدكتور إبراهيم أبراش: "أن أهمية الزيارة تكمن في أبعادها السياسية، معتبراً أن تدشين المشاريع الاقتصادية لا يحتاج لزيارة رؤساء دول، وأن أمير قطر جاء ليستكمل ما قامت به الدوحة على مدار سنوات من رعاية ودعم حركة حماس، وتكريس الانقسام". (إبراهيم إبراش، مقابلة شخصية، 2013/12/19)

وتدل كثرة التفسيرات حول الزيارة القطرية، على النفوذ الاستثنائي الذي تمكنت قطر من مده في فلسطين وهذا النفوذ لم يأت فجأة، بل هو غُذِّي لسنوات كثيرة، فحتى منتصف التسعينيات، كان موقع قطر في الوعي السياسي لمعظم الفلسطينيين، يعكس بدقة إلى حد ما حجمها وكتلتها السكانية الصغيرين. (الرنتيسي، 2013: 150)

من جانبه يرى جميل المجدلاوي*[1] أن الزيارة جاءت في إطار تبهيت الصفة القيادية والتمثيلية للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها، وجعل الحكومة المقالة في قطاع غزة طرفاً موازياً لباقي مكونات الشعب الفلسطيني. (مقابلة شخصية مع جميل المجدلاوي، 2013/12/25)

فيما يرى صالح زيدان*[2] أن الزيارة جاءت لتأكيد شرعية حركة حماس، مما يؤدي إلى ترسيخ وقيام دويلة في قطاع غزة منفصلة عن الجسم الفلسطيني. (مقابلة شخصية مع صالح زيدان، 2013/12/22)

من ناحيته فقد أشار خالد البطش*[3] إلى أن الزيارة تعتبر مفصلاً خطيراً في تعزيز الانقسام، ودوراً قطرياً مشبوهاً في تقسيم المنطقة، ومحاولة لتطويع حركة حماس، وجرها من محور المقاومة. (مقابلة شخصية مع خالد البطش، 2014/1/6)

من جهة أخرى يرى أحمد يوسف*[4] أن الزيارة كانت تحمل الكثير من المعاني، والمؤشرات الايجابية وأهمها هو أن عمقنا العربي والإسلامي ما يزال يختزن الكثير من الخير، وأن فلسطين ومعاناة أهلها لم تغب عن ضمير أمتنا، وأن قطر لم تبخل طوال مراحل الصراع عن تقديم كل الدعم والعون للمقاومة الفلسطينية والمؤسسات التعليمية والصحية. (مقابلة شخصية مع احمد يوسف، 2014/1/5)

فيما يرى الباحث أن هدف الزيارة لا يبتعد عن الطموح القطري المتزايد مع التغييرات الحاصلة في العالم العربي، وخصوصاً دعم التيارات الإسلامية، التي استغلت الاحتجاجات في الدول العربية ووصلت إلى مواقع السلطة فيها، كما جاءت هذه الزيارة أيضاً من أجل زيادة عزلة سوريا والاستهزاء برعايتها للمقاومة وبأنها لم تصبح الراعي الوحيد للمقاومة، ولقد جعلت هذه الزيارة القطيعة بين حركة حماس ودمشق حاسمة ونهائية.

*[1] عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية .

*[2] عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية.

*[3] القيادي في حركة الجهاد الإسلامي.

*[4] القيادي في حركة حماس.

ومن جانب آخر فإن زيارة الأمير السابق لقطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى قطاع غزة كانت مفعمة بالرمزية السياسية، باعتبارها الأولى لرئيس دولة عربية يزور قطاع غزة الذي تحكمه حركة حماس منذ 2007م، ومن شأنها أن تؤشر لمرحلة جديدة بالنسبة لحركة حماس التي يقاطعها المجتمع الدولي، كما أن الإعلان عن بدء مشاريع إعمار قطاع غزة في تلك الزيارة، قد حمل دلالات جمة صبت في مجملها لصالح تعزيز حكم حركة حماس ومنحها نوع من الشرعية.

ويرى الباحث أن قطر ومنذ اللحظة الأولى للانقسام الفلسطيني في حزيران/يونيو عام 2007م، قامت بتشجيع الانقسام، وبحماسة منقطعة النظير، هذا التشجيع لم يكن بالتصفيق والتهليل بالنصر الحمساوي العسكري في قطاع غزة فحسب، بل قامت بتمويله، وذلك من خلال تنسيقها مع الحكومة المقالة في قطاع غزة والابتعاد عن التنسيق مع السلطة الشرعية المعترف بها دولياً، ومن خلال قناة الجزيرة التي تظهر دائما حركة حماس بأنها الضحية، وبأن السلطة الفلسطينية هي الجلاد، ويتجلى ذلك أيضاً من خلال زيارة أميرها السابق إلى قطاع غزة في عام 2012م ، والذي كان هدفه المعلن كسر الحصار عن قطاع غزة ، وباطنه التأكيد على شرعية حركة حماس

3.4 المبحث الثالث

السياسة الخارجية القطرية وجهود المصالحة الوطنية الفلسطينية

تتماسك المجتمعات من خلال دخول أفرادها في شبكة واسعة وهائلة من العلاقات، والترابطات العائلية، والعملية، والتجارية، والوظيفية، والتي تشكل بمجموعها نسيجا تقوم على أساسه وحدة المجتمع وترابطه وتماسكه واستقراره، بل إن المجتمع هو في أحد تعريفاته، الشبكة ذاتها، حيث لا تشكل الأعداد الكثيرة من الأفراد المنعزلين، أي الذين لم يدخلوا في شبكة علاقات تربطهم.

وتشهد الساحة الفلسطينية حالة من الانقسام في الشارع السياسي امتدت لتشمل المؤسسات الوطنية والأهلية، تلك الحالة التي تعد الأصعب والأشد في تاريخ الشعب الفلسطيني. لقد أجمع الجميع على أن الانقسام الفلسطيني الداخلي قد ألحق ضرراً بالقضية الفلسطينية، وبالمجتمع الفلسطيني، حيث برهن الواقع أن حالة الانقسام أوصلت القضية الفلسطينية إلى طريق مسدود، زادت من معاناة الشعب الفلسطيني الذي يخضع للاحتلال والحصار، تلك الأجواء دفعت الجميع للتفكير الجاد بالمصالحة، ولا شك في أن المصالحة الوطنية الداخلية الفلسطينية ستعود بالفائدة على القضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً....الخ.

احتلت قضية المصالحة الوطنية، ولا تزال موقعاً مركزياً في النقاش، والحراك السياسي في المجتمع الفلسطيني في السنوات القليلة الماضية، وفي جميع الحالات التي طرحت فيها قضية المصالحة الوطنية، لم يكن الأمر يتعلق كما كان من الممكن أن نتوقع بعملية رأب الصدع بين تيارات سياسية متنازعة أو قطاعات متنابذة من الرأي العام، وإنما جاءت لمحاولة رأب الصدع بين طبقات، وفئات الشعب المختلفة.

وأمام المشهد المأساوي للانقسام الداخلي، الذي هدد بشكل جدي وحدة الشعب الفلسطيني السياسية والجغرافية ومكتسباته عبر سنين نضاله، بدأت أصوات تعلو بضرورة إغلاق ملف الانقسام، وبدأت

تتنامى أهمية الوصول إلى مصالحة وطنية فلسطينية، حيث تدخلت العديد من الشخصيات العربية والدولية، والكثير من الدول مستغلة علاقاتها للضغط من أجل إنهاء الانقسام. (المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2012: 6)

دفعت مشاركة قطر الواسعة في الوساطة الإقليمية، في بلدان مثل السودان، ولبنان، واليمن، والعراق، وما إلى ذلك، إلى المضي قدما للتوسط بين الفلسطينيين، وذلك في إدارة لمحادثات للتوفيق وتقريب وجهات النظر بين الإخوة الفرقاء. (Barakat, 2012: p14)

ففي بدايات عام 2007م، وخوفاً من انفجار الوضع المتوتر بادرت قطر بمشاركة الفصائل الفلسطينية للتسريع في عقد جلسات الحوار الوطني لتشكيل حكومة وحدة وطنية، لكن جلسة الحوار الفاعلة عقدت في دمشق بعد وصول موفدين إليها لتهيئة الأجواء، وهما زياد أبو عمرو وخالد سلام (المعروف بمحمد رشيد)، كما انضم إليهما وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية، أحمد عبد العزيز آل محمود حيث سعوا للتمهيد للقاء المنتظر بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، واشتملت مواضيع الوساطة الرئيسية عدة أمور كالتالي:

– رئاسة حكومة الوحدة الوطنية، هل تكون لحركة حماس صاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي، أم تكون لشخص مستقل لإرضاء اللجنة الرباعية الدولية؟

– كتاب التكليف، وما سيتضمن، على صعيد الاعتراف بشروط اللجنة الرباعية، وهل سيكون برنامج الحكومة متفقاً مع مواقف كتاب التكليف، أم متحفظاً عليها؟

– وزارات السيادة (الخارجية، الداخلية، الإعلام ، والمالية) هل ستكون كلها لحركة حماس؟ أم سيكون جزء منها لحركة حماس، أم ستسند إلى مستقلين، وباتفاق بين الطرفين حول أسمائهم؟. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2007: 25)

بقيت المصالحة بين حركتي فتح وحماس تراوح مكانها، على الرغم من التقدم الظاهري الذي حدث فيها بعد قبول مصر إلحاق ورقة تتفق عليها الفصائل للمصالحة والتي كانت تصر في السابق على توقيعها دون أي شروط أو إضافات أو تعديلات. لقد تمسكت حركة فتح في البداية بمطلبها من حركة حماس توقيع الورقة المصرية، وقد رفض الرئيس الفلسطيني عقد أي لقاءات مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل قبل توقيع هذه الورقة، وقال إنه "في حال توقيع حركة حماس، وبعد ساعة أو نصف ساعة أو ربع ساعة، سيكون هناك لقاء معهم ولكن قبل ذلك لا"، مشدداً على ضرورة أن يتم توقيع المصالحة في مصر. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2010: 35)

لقد لعبت قطر دوراً في دعم مسار المصالحة الفلسطينية، ورعت اتفاق الدوحة بين حركتي فتح وحماس في 26 شباط/فبراير 2012م. (إسماعيل، 2012: 72) كما نجحت في جمع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لتوقيع اتفاقية مفاجئة على حكومة وحدة وطنية فلسطينية. (الحروب، 2012: 2)

ويرى صالح زيدان[1*] "إن اتفاق الدوحة جاء نتيجة المناخ الدولي السائد في مصر بعد ثورة 25 كانون ثاني/يناير، وتوقعات فوز الإخوان المسلمين في مصر، وأن الهدف من هذا الاتفاق جاء لإزاحة مصر عن دورها الريادي في الشأن الفلسطيني، وأن قطر تدمج بين المواقف السياسية، واستخدام الإمكانيات المادية في التأثير على الشأن الفلسطيني". (مقابلة شخصية مع صالح زيدان،2013/12/22)

وقدمت قطر العديد من المقترحات، والمبادرات لتقريب وجهات النظر بين حركتي فتح وحماس، ومحاولة رأب الصدع بينها، حيث أكدت المصادر إلى أن الجهد القطري جاء بناءً على طلب مصري

[1*] عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية.

وُجِّه للدوحة بعد تحذيرات إسرائيلية شديدة اللهجة بشن حرب جديدة على قطاع غزة*[1]. (صحيفة العرب القطرية، 2010)

وأكد الاتفاق على الاستمرار بخطوات تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية، كما تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني للجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 18 شباط/فبراير 2012م في القاهرة، وتشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية من كفاءات مهنية مستقلة برئاسة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، تكون مهمتها تسهيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء بإعمار قطاع غزة، والتأكيد على استمرار عمل اللجان التي تم تشكيلها، وهي لجنة الحريات العامة المكلفة بمعالجة ملفات المعتقلين والمؤسسات وحرية السفر وعودة الكوادر إلى قطاع غزة وجوازات السفر وحرية العمل ولجنة المصالحة المجتمعية. (وكالة يافع نيوز، 2012)

كما دعا أمير قطر خلال زيارته لقطاع غزة عام 2012م، الفلسطينيين إلى العودة إلى الوحدة الوطنية وحثهم على التوحد أمام سلام تقبل به إسرائيل، في ظل توقف المفاوضات وغياب إستراتيجية للمقاومة*[2].

وخلال القمة العربية الـ 24 في آذار/مارس 2013م في العاصمة القطرية الدوحة اقترح أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، عقد قمة عربية مصغرة، لتحقيق المصالحة بين حركتي فتح وحماس

---

*[1] أكد القيادي بحركة حماس الدكتور إسماعيل رضوان الجهود القطرية في ملف المصالحة الفلسطينية، لكنه لم يؤكد أنها بمباركة مصرية وفى الجانب الأخر فقد قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي: إن إنهاء الانقسام الفلسطيني أصبح يحتل الأولوية لدى الشعب الفلسطيني والدول العربية المساندة لقضية الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن أية جهة عربية تضغط باتجاه تحقيق المصالحة مُرحَّب بها باعتبارها صديقة للقضية وللشعب الفلسطينيين. حيث سجل زكي عدم اعتراض حركة فتح على دخول قطر لانجاز ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية

*[2] ففي خطاب ألقاه أمير قطر الشيخ حمد لن خليفة آل ثاني في الجامعة الإسلامية بغزة "لا أريد أن أعضكم أو أعطيكم دروساً، في توحيد الموافق إن الانقسام يحتم أن تتفكروا في واقعكم وأن تتذكروا أن انقسامكم هو مصدر الضرر الأكبر لقضيتكم ولكل العرب، مضيفاً أنه آن الأوان لطي صفحة الخلاف وفق الأسس التي تم الاتفاق عليها في الدوحة والقاهرة بجهود خاصة من الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل"

في القاهرة، على أن تتبناها مصر، وترعاها جامعة الدول العربية، تسفر عن تشكيل حكومة فلسطينية مصغرة، تشرف على انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة.(جريدة فلسطين ، 2013)

كما أشاد مندوب فلسطين لدى جامعة الدول العربية، وسفيرها لدى القاهرة، الدكتور بركات الفرا بجهود قطر المتواصلة من أجل دعم القضية الفلسطينية، في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، مؤكدا قوة ومتانة العلاقات القطرية الفلسطينية، وأنها لا تشوبها شائبة، ونوه الدكتور الفرا، في تصريحاته الخاصة لوكالة الأنباء القطرية بجهود قطر في تنفيذ المصالحة الفلسطينية، وتطبيق ما تم الاتفاق عليه في الدوحة بخصوص تشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة برئاسة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والمساهمة في تذليل أي صعوبات تعترض تطبيق المصالحة على الأرض، وكذلك إنهاء ملف الانقسام الفلسطيني، وأعرب عن الأمل في أن تكلل المساعي الفلسطينية، والعربية، والدولية في تحقيق السلام العادل، والشامل في كافة الأراضي الفلسطينية، والمناطق العربية التي احتلتها إسرائيل، قائلا إننا نأمل من القمة العربية المقبلة في الدوحة أن تنفذ ما تأخذه من قرارات على أرض الواقع بما يساعد في دعم قضيتنا الفلسطينية العادلة. (صحيفة العرب القطرية، 2013 :6)

وكانت أبرز الجهود القطرية في شأن المصالحة الوطنية خلال العام 2013م، دعوة قطر على لسان أميرها الشيخ حمد بن خليفة إلى عقد قمة عربية مصغرة في مصر وبرئاستها، وبحضور حركتي فتح وحماس ومن يرغب من الدول العربية، تكون هذه القمة مكرسة لانجاز ملف المصالحة الفلسطينية. (الجزيرة نت، 2013)

كما رحبت حركة حماس في 26 آذار/مارس 2013م، بدعوة أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بعقد قمة عربية مصغرة في القاهرة لإنجاز ملف المصالحة الفلسطينية، كما أكد المصدر أن حركة حماس ترحب بكل الجهود المصرية، والعربية، والإسلامية لدعم وتسريع انجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية، وتوحيد البيت الفلسطيني. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)

من جهته رحب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس خلال زيارته إلى الدوحة في آذار/مارس 2013م، باقتراح أمير قطر لعقد قمة مصغرة خاصة بالمصالحة الفلسطينية، على أساس اتفاقي القاهرة والدوحة، وقال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في كلمته أمام القمة العربية: "إن من المعلوم أن الاتفاق الذي عقدناه في الدوحة قبل أكثر من سنة يدعونا إلى تشكيل حكومة انتقالية من المستقلين وفي نفس الوقت الذهاب إلى الانتخابات، نحن من جهتنا ملتزمون بهذا الاتفاق والذي أعقبه أيضا اتفاق القاهرة، ولذلك نرحب بمبادرة صاحب السمو". (الجزيرة نت، 2013)

ويرى بعض المتابعين أن قطر توصلت لاتفاق مصالحة بين حركتي فتح وحماس، لكن تنفيذ هذا الاتفاق لم يتم لأمور تتعلق بإشكاليات التنفيذ بين حركتي فتح وحماس، وقال السفير محمد العمادى: "بأن قطر ما زالت مستمرة في جهودها نحو تحقيق المصالحة فإن تحققت فهذا ما نريده، وإلا سنواصل جهودنا للعمل على إنجازها". (الرنتيسي ،2013 :41)

ويبدو أن قطر تميزت في سياستها تجاه القضية الفلسطينية عن إيران، وربما عن سوريا أيضا، حيث لم تعمل قطر على إضعاف السلطة الفلسطينية بهدف تقوية الحالة القتالية في سياق صراع بالواسطة مع إسرائيل، بل سعت قطر إلى دور في عملية السلام وإلى مقعد على طاولة المفاوضات، كانت قطر مستعدة باستمرار للمناورة بين المعسكرات المتنافسة، بهدف تعزيز سياساتها الخاصة، ويؤكد هذا المعنى استمرار الزيارات الرسمية لقطر من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء في الحكومة المقالة في قطاع غزة إسماعيل هنية.(الرنتيسي،2013:147)

ونلاحظ أن الملفت للنظر في الأزمة الفلسطينية، والتي يفترض أن يدفع السياسة القطرية إلى امتلاك زمام المبادرة، وإحداث اختراق يترجم ذلك الطموح السياسي الذي تنشده قطر، نجد أن الدور القطري يوصف بالمتحيز لأحد أطراف الانقسام ودعمه إعلامياً واقتصادياً، في تحدي واضح للحليف الأمريكي والإسرائيلي الذي يجهر بالعداء لحركة حماس.

ويرى الباحث أن التفهم الأمريكي الإسرائيلي لهذا التحدي القطري نابع من أن قطر تنطلق في سياستها الخارجية نحو الحركات المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بمباركة أمريكية إسرائيلية، حيث أن مواقف قطر المتماهية مع مواقف الحركات المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تظل مواقف غير منتجة، تفتقد إلى القوة الإستراتيجية القطرية ولا تستفيد منها القوى المناهضة، إلا على الصعيد المعنوي والإعلامي، فلا خوف إذاً من قطر حتى لو آمنت بمواقف هذه الحركات.

كما أن عدم الحياد هذا والانحياز لأحد الأطراف خدم الحالة الانقسامية في الساحة الفلسطينية، وبالتالي قدم خدمة لإسرائيل والتي لا تتمني أي توافق أو اتفاق فلسطيني – فلسطيني بل سعت إسرائيل جاهدة للحفاظ على حالة الشرذمة، والانقسام الفلسطيني – الفلسطيني والفلسطيني – العربي، بما يضمن التهرب من عملية التسوية السياسية، وبذلك تضمن إسرائيل تحقيق طموحاتها بمزيد من العلاقات العربية – الإسرائيلية العلنية تحت مبرر أن التناقض الرئيسي مع الاحتلال تحول إلى تناقض ثانوي، كما قدم خدمة للجانب الأمريكي في عدم ضغطه على إسرائيل لإجبارها على تحقيق التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية. وهذا ما يؤكد أيضًا الفرضية الثالثة للباحث من أن هناك انسجام بين السياسة الخارجية القطرية والمصالح الأمريكية بخصوص القضية الفلسطينية، وأيضاً سعت قطر من خلال عقدها للقمة الطارئة في قطر عقب العدوان على قطاع غزة ودعوتها للفصائل الفلسطينية للمشاركة بالإضافة إلى الرئيس الفلسطيني إلى شق وحدة التمثيل الفلسطيني. وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية للباحث بأنه لا يوجد أي توجه حقيقي في السياسة الخارجية القطرية لإنهاء حالة الانقسام، وإنجاز ملف المصالحة.

ونعتقد أن قطر ليست حريصة على المصالحة الفلسطينية، فالمصالحة الفلسطينية – الفلسطينية ليست أصعب من الأزمة اللبنانية التي نجحت الدبلوماسية القطرية في جمع كل الأطراف اللبنانية "المعارضة والمولاة" على طاولة واحدة في الدوحة، بغية التوصل إلى صيغة توافقية في إطار مبادرة الدوحة التي

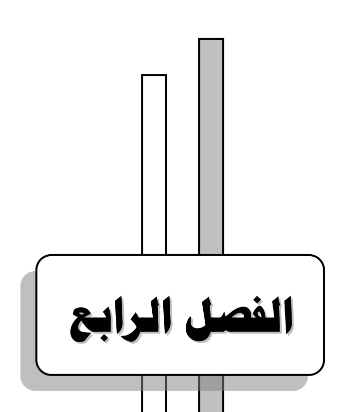
خرجت تحت رعاية أمير قطر السابق، بعدد من النقاط الجوهرية التي وضعت حداً لانزلاق البلاد إلى حرب أهلية جديدة، وأسست لوضع سياسي مستقر في لبنان، كما أن القضية الفلسطينية ليست أعقد من قضية دارفور والتي أثمرت الجهود الدبلوماسية القطرية إلى التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار في الدوحة في السابع عشر من شباط/فبراير 2010م من قبل الحكومة السودانية، وحركة العدل والمساواة، بعد سنة واحدة من اتفاقية الإطار الموقعة في منتصف شباط/فبراير 2009م، حيث كان الاتفاق ينص على وقف إطلاق النار، ومشاركة حركة العدل والمساواة في مستويات السلطة كافة، ودمج مقاتلي حركة التمرد في وحدات الجيش والشرطة، فضلا عن إطلاق سراح المعتقلين، والتعويض للنازحين، وتنمية الإقليم، إذ قررت قطر الاشتراك بملياري دولار في صندوق إعادة بناء السودان. (عبد الواحد، 2011: 122-125)

ويرى الباحث أن قطر كانت في الظاهر تسعى من وراء دعواتها لحل الخلافات الفلسطينية بالحوار إلى الظهور بمظهر المصلح، إلا أن الحقيقة أنها كانت سبب في تعميق الخلاف من خلال دعمها المتواصل والمستمر لحركة حماس، وتأييدها غير الصريح للانقسام الذي أحدثته حركة حماس على السلطة الفلسطينية في قطاع غزة عام 2007م، من خلال ما كانت تقدمه من دعم مادي لحركة حماس في قطاع غزة بعد الانقسام، كما أنها تحاول لعب الدور المصري في المنطقة من خلال دعواتها للفصائل الفلسطينية للحوار والمصالحة الوطنية، ومن خلال محاولاتها لتمزيق وحدة التمثيل الفلسطيني بدعوتها الفصائل الفلسطينية لحضور القمة التي عقدت في قطر على أثر العدوان الإسرائيلي علي قطاع غزة.

ونعتقد أن قطر نجحت لفترة من الزمن، في أن تظهر بقوة في المشهد الفلسطيني عبر اتفاق الدوحة، ويرى الباحث أن عين قطر لم تكن على المصالحة الفلسطينية بقدر المزاحمة على الدور المصري

لتقديم الدور القطري، الذي يسعى لنقل قرار هذه الأمة إلى أطرافها الهامشية بدلا من مراكز فعل وروافع عمل هذه الأمة ممثلة بمصر وسوريا والمملكة العربية السعودية.

ولكي نكون على مسافة متساوية من جميع الأطراف الفلسطينية نقول أننا لسنا ضد أي جهد عربي، أو إقليمي، أو دولي لأي طرف فلسطيني، ولكن بشرط أن لا يضر هذا الجهد وحدة وشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني.



السياسة الخارجية القطرية المتوقعة اتجاه القضية الفلسطينية

1.5 **المبحث الأول: الموقف القطري من التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية**

2.5 **المبحث الثاني: الدعم الاقتصادي القطري**

3.5 **المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية القطرية من القضية الفلسطينية في المرحلة القادمة.**

1.5 المبحث الأول

الموقف القطري من عملية التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية

أيدت قطر مبادرة السلام العربية في 2002م،التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية، واهتمت قطر بعملية التسوية في الشرق الأوسط، حيث دعمت خيار التفاوض السياسي كسبيل أساسي لنيل حقوق الشعب الفلسطيني، خصوصا منذ توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993م، غير أن الفترة التي تلت اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، تعد فترة حاسمة ومهمة في تطوير مواقفها وبلورة توجهاتها إزاء التسوية. (قنديل، 2011: 76)

وخلال اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في الدوحة في 9 كانون أول/ديسمبر 2012م، دعت قطر إلى وقفة موضوعية لإعادة تقييم عملية السلام، بما فيها المبادرة العربية بعد مرور عشر سنوات على إقرارها، كما دعت لدراسة المتغيرات المتلاحقة في المنطقة والعالم. (صحيفة الراية، 2013)

فيما رأت قطر أن مبادرة السلام العربية لن تظل مطروحة إلى الأبد، وأن السلام لا يعني الاستسلام ولكنه يعني دفع كل جانب لاستحقاقاته كاملة، ونبذ منطق القوة وأسلوب المراوغة والخداع، وأن إسرائيل تجاهلت فرصة مبادرة السلام واستخفت بها، وأن التجاهل الإسرائيلي لمبادرة السلام لم يعد مقبولا، والانتظار إلى ما لا نهاية لم يعد محتملا، وأن الوقت قد حان لخطوات عملية تجعل من السلام حقيقة على الأرض وليس مجرد شعارات ومبادرات على الورق. (بن جاسم، 2012)

ولقد أكد السيد محمد بن مبارك الخليفي رئيس مجلس الشورى، أن قطر تؤمن أن السلام العادل، والدائم في المنطقة لن يتحقق إلا بانصياع إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي، والتزامها بقرارات الشرعية الدولية وقال: "إننا في قطر نؤمن بأن السلام العادل، والدائم، والشامل في منطقة الشرق الأوسط لن

يتحقق إلا بانصياع إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي، والتزامها بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وطالب في كلمته أمام المؤتمر الدولي الخامس لدعم الانتفاضة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر 2011م في العاصمة الإيرانية طهران، المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته، والتحرك للوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني، ودعمه لنيل حقوقه المشروعة، وإنهاء الحصار الجائر على قطاع غزة، وتأييد مطلب سلطته بقبول فلسطين دولة كاملة العضوية في منظمة الأمم المتحدة. (وكالة الأنباء القطرية، 2011)

وفي القمة العربية في دورتها العادية الرابعة والعشرين المنعقدة في العاصمة القطرية، والتي عقدت في آذار/مارس 2013م، جدد أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني، تأكيده على أن قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى، وهي مفتاح السلام، والاستقرار في الشرق الأوسط، مبيناً انه لا سلام إلا بإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية. (جريدة الرياض، 2013)

وفي العاصمة الأميركية، واشنطن وأثناء رئاسة قطر للدورة الرابعة والعشرين في الجامعة العربية، أقرت اللجنة مبادرة السلام العربية مبدأ تبادل الأراضي المتماثل والمحدود مع الاحتلال، كما جاء على لسان رئيس اللجنة حمد بن جاسم تمهيدا لعرض موقف عربي موحد على وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. (صحيفة الدستور، 2013) فيما يبدو كتطور سلبي للموقف العربي من التسوية السلمية، رغم أن هذا موقف فلسطيني سابق، لكن مجيئه على لسان الجامعة العربية يؤكد أن انزلاقا حدث في الموقف العربي.

وقد رحبت السلطة الفلسطينية بالمبادرة ، وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات: "إن بيان الشيخ حمد يعكس المواقف الفلسطينية القائمة منذ فترة طويلة"، قبل أن يعود ويؤكد أن فكرة تبادل الأراضي لا يمكن تطبيقها قبل موافقة إسرائيل أولا على مبدأ حل الدولتين، على أساس حدود عام1967م، أما حركة حماس فرفضت هذه المبادرة، معبرة عن قلقها العميق إزاءها، مبينة أنها كانت تأمل أن يطالب الوفد الوزاري العربي واشنطن بالضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان في الأراضي

المحتلة. وقال رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في مقابلة مع قناة الجزيرة: "نحن ضد هذه الخطوة، وضد سياسة التنازلات المستمرة، والتفريط بأي شبر من أرض فلسطين"، ولم يتوقف الأمر عند حركة حماس، فقد كان ثمة إجماع من قبل الأحزاب الفلسطينية على إدانة هذه الخطوة. (سمارة، ورجب، 2013)

وجاء هذا القرار في سياق المساعي الأميركية، لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وأن صعوبة الظرف العربي تظهر من خلال كون قطر في واجهة الحالة العربية، وأن تكون قطر في واجهة الدفاع عن الحقوق العربية، فهذا يعني أن الوضع العربي ليس على ما يرام. (سمارة، ورجب، 2013)

وأكدت قطر على موقفها الداعم لموقف الحكومة المقالة في قطاع غزة بخصوص الحدود واحترام الحدود، وأن الوفد العربي الذي ذهب إلى واشنطن منبثق من لجنة مبادرة السلام العربية التي ترأسها قطر، مضيفا أن ما طرح ليس اقتراحا قطريا، بل هو موجود في الجامعة العربية منذ عدة سنوات وبناء على قرار القمة العربية أو القمم العربية وقرارات اللجنة العربية المختصة، وليست مبادرة جديدة لهذا الموضوع، أما تفاصيل المباحثات فهي شأن فلسطيني، وأكد أن الفكرة العربية بالذهاب إلى واشنطن صائبة، لأننا نعرف أن بنيامين نتنياهو ليس جاداً في أي موضوع للسلام أو يخص السلام، والذهاب إلى واشنطن كان فقط لتوضيح الرأي أكثر فأكثر للأمريكان، بأن العرب جاهزون للسلام ولكن الطرف الآخر ليس جاهزاً. (صحيفة الراية القطرية، 2013)

يعتقد أن تصدّر قطر للإعلان عن الموقف العربي في ملف تبادل الأراضي، لا يساهم في ارتفاع تأييدها في أوساط الشعوب العربية، والشعب الفلسطيني خاصة في وقت تطالب الشعوب بسقف أعلى من الطموح في استعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وقد كان التوقع بعد مطالبة قطر في 2009م بإعادة النظر في المبادرة العربية، أن يكون موقفها أكثر اقترابا لحقوق الشعب الفلسطيني.

ويرى الباحث أن هذا المشروع الذي تبنته قطر في ظل قيادتها للجامعة العربية يعني أن الدول العربية تنظر إلى الأراضي الفلسطينية بأنها أراضي متنازع عليها، وليست أراضي محتلة، وبذلك تصبح هذه الأراضي قابلة للتفاوض والمساومة، ويعني ذلك أن ما تضمنته هذه المبادرة هو عدم انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967م، بل الانسحاب من حدود جديدة حسب التبادل الذي تفرض حدوده إسرائيل.

أن هذا المشروع القطري الجديد، يفرض علينا كفلسطين إعادة التفكير ملياً وجدياً في سحب ملف المفاوضات من لجنة المتابعة العربية، التي تقدم التنازلات مجانا لإسرائيل، وقبل كل ذلك إنهاء هذا الانقسام المدمر لمشروعنا الفلسطيني، الذي أصبح ورقة تتلاعب بها بعض العواصم العربية لتنفيذ مخططات أمريكية إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية.

2.5 المبحث الثاني

الدعم الاقتصادي القطري

بدأت المساعدات الدولية الحكومية والأهلية لفلسطين، تتدفق على الأراضي الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993م، حيث عقد في نفس العام مؤتمر للدول المانحة في تشرين الأول/أكتوبر 1993م في العاصمة الأمريكية واشنطن، من اجل دعم عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من خلال تقديم الدعم للمؤسسات الحكومية والأهلية، إضافة لذلك تم مناقشة وضع آليات لتنسيق المساعدات إلى السلطة الفلسطينية، وكان الهدف من وراء هذه المساعدات ما يلي:

1. دعم عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين عن طريق تحسين التنمية الاقتصادية، من خلال تنفيذ المشاريع الاقتصادية التي تعمل على تحسين حياة الشعب الفلسطيني، وتمكين السلطة من إدارة المناطق التي تقع تحت إدارتها.

2. إزالة أسباب التوتر واحتواء العنف الذي يضر بمصالح الدول الكبري، السياسية والاقتصادية.

3. إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي والاستقرار. (بني فضل، 2008: 153)

4. إكساب اتفاق أوسلو مصداقية لدى المواطنين الفلسطينيين، الذين أبدوا حذراً وتردداً في دعم الترتيبات السياسية، والأمنية المنبثقة عنه. (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2005: 1)

واتضح لنا من خلال الفصول السابقة، أن قطر اتبعت سياسة خارجية جديدة قائمة على جعل قطر دولة فاعلة، ومؤثرة في الأحداث، والمؤثرات الإقليمية على أساس أن القوة السياسية تقررها القوة الاقتصادية، وأن قوة التأثير السياسية، تأتي من قوة التأثير الاقتصادية، وفي ظل هذه الرؤية

استطاعت قطر أن يكون لها دوراً فاعلاً ومؤثراً إقليماً ودولياً، وخاصة في الشأن الفلسطيني، وتم ترجمة ذلك قولاً وفعلاً من خلال المواقف القطرية، تجاه التطورات السياسية الفلسطينية، وتعزيزاً لتلك التطورات السياسية، جاءت المساعدات القطرية للشعب الفلسطيني، منسجمة مع دورها السياسي في الأحداث والتطورات الفلسطينية، حيث نفذت قطر عدد من المشاريع، أهمها مشروع (فزعة أهل قطر) بالتعاون مع وكالة الغوث الدولية الأونروا، وتزويد وزارة الصحة بسيارات الإسعاف، والأجهزة والمستلزمات الطارئة، والتدخل السريع لمساعدة الانتعاش المبكر للقطاعات الزراعية، والاقتصادية، والإسكان الطارئ للمساكن المدمرة بالحرب، وترميم وإصلاح الأضرار في المدارس، والمرافق الصحية، وإزالة الأنقاض، وتزويد مرافق الخدمة بالأجهزة، والمعدات الضرورية، وحملة العزة لأهل قطاع غزة، وتقديم وجبات غذائية للأسر القاطنة في مخيمات الإيواء، فضلا عن مشاريع الدعم العاجل للمتضررين من الحرب، وإفطار الصائم، وزكاة الفطر، والأضاحي، وحملة غزة التعليمية، والأضاحي المعلبة، وبرنامج الكفالات. (أبو عامر، 2011: 4)

وتزايد الدعم القطري لحركة حماس على مدار السنوات الماضية، فقد زادت قطر من دعمها المالي لحركة حماس وحكومتها في قطاع غزة، في أعقاب فوزها في الانتخابات التشريعية في كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦م، وذلك بعد أن تم وقف المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي رداً على فوز حركة حماس. (صحيفة فلسطين، 2009)

وبررت قطر دعمها للحركة بالأزمة الإنسانية في قطاع غزة، نتيجة حرمان حركة حماس من المساعدات المالية الدولية، وفي بداية عام 2008م قال أحد مساعدي رئيس السلطة الفلسطينية: "إن قطر تعطي (حركة حماس) ملايين الدولارات في الشهر يستخدم جزء كبير منها في شراء الأسلحة". (غيث، 2013)

جدول رقم (4)

بعض المعونات القطرية لقطاع غزة حتى نهاية2010م.

م	المشروع	المستفيدون	ميزانية المشروع/المبلغ بالدولار الأمريكي
1.	مساعدات غذائية عاجلة	مئات الأسر	958.900
2.	توفير 8 سيارات إسعاف	قطاع الصحة	610960
3.	تقديم الدعم المالي والنفسي للجرحى لمدة ثلاث شهور	250 جريح فلسطيني	75.000
4.	أطراف صناعية وأجهزة تعويضية	22 جريحا فلسطينياً	23.946
5.	عمليات جراحية لجرحى غزة	20 جريحاً فلسطينياً	19.850
6.	3 آلاف حقيبة صحية، 3 ألاف عدد مطبخيه، 3 آلاف جيركن مياه، 300 خيمة	200 أسرة متضررة	225.000
7.	مولدات كهربائية لمستشفيات غزة	قطاع الصحة	192.227
8.	معدات وأجهزة طبية	قطاع الصحة	280.820
9.	المجموع		2.386.703

المصدر: (أبو عامر،2011 :11)

من جهة ثانية فقد أطلقت جمعية قطر الخيرية في 2011م مشاريع زراعية، تتخطى قيمتها 12 مليون دولار لتوفير الأمن الغذائي المستدام في فلسطين، كما جاء التبرع بالوقود الذي يعادل 30 مليون لتر إلي قطاع غزة، الذي هددته أزمة طاقة في عام 2012م، كادت أن تؤدي إلى شلل مرافق الخدمات. (الطباع، 2012)

1.2.5 زيارة الأمير القطري إلى قطاع غزة عام 2012م:

ليس من شك في أن دعم قطاع غزة مالياً وإنسانيا، منح الدول المقدمة له، لاسيما قطر، فرصة لأن تكون لاعباً رئيساً في منطقة الشرق الأوسط بشكل جلي، مما يعني أن تحركاتها تجاه الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، وموقفها المعادي منه لم يأت وليد اللحظة، ولا انفعالاً عاطفياً، بل جاء في تسلسل منطقي يعبر عن سياسة جديدة لها تجاه المنطقة، ورأت أن حصار قطاع غزة هو ظالم لا يستند لمشروعية قانونية أو أخلاقية، ومع ذلك فلا بأس من توظيفه سياسياً. (أبو عامر، 2011: 7)

وعلى هذا الأساس فلقد جاءت زيارة الأمير القطري السابق عام 2012م إلى قطاع غزة، حيث قام الأمير في 23 تشرين الأول /أكتوبر 2012م بزيارة تاريخية إلى قطاع غزة، وقد مثلت الزيارة إعلاناً صريحاً وجريئاً بكسر الحصار عن قطاع غزة، وجاءت المنحة القطرية المقدمة من الأمير القطري لتنفيذ مشاريع في قطاع غزة، حيث ستساهم في مواجهة آثار الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتخفيف المعاناة والحد من النتائج التي خلقها الحصار، كونها تأتي لإعلان جملة من مشاريع في البنية التحتية المدرجة ضمن إطار إعادة إعمار قطاع غزة، حيث قام الأمير القطري بوضع حجر الأساس لمشاريع إعادة الإعمار التي مولتها الحكومة القطرية، بقيمة حوالي 400 مليون دولار، وتتضمن مشاريع سكنية وتعبيد ثلاثة طرق رئيسية.

وفي هذا السياق يرى جميل المجدلاوي[1*] أن التدقيق للمساعدات التي قدمتها قطر أو أعلنت عن استعدادها لتقديمها كانت (هدايا مسمومة) لأنها انطلقت من واقع الانقسام، وضمنت تكريسه دون أن توظف قطر هذه المساعدات في مجرى إنهاء الانقسام. (مقابلة شخصية مع جميل المجدلاوي،2013/12/25)

[1*] عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية.

فيما يرى الدكتور عبد الستار قاسم*[1] أن مراعاة قطر للسياسات الغربية تجاه الفلسطينيين واضحة في أن قطر تقدم المساعدات للشعب الفلسطيني، ضمن رؤية إنسانية ومقاربة دبلوماسية، ولا تقدم مساعدات عسكرية، أو أي مساعدات أخرى من شأنها دعم المقاومة الفلسطينية. (مقابلة عبر الهاتف مع عبد الستار قاسم،2013/12/20)

أما خالد البطش*[2] فيرى أن هذه المساعدات المقدمة من قطر، هي مساعدات مسيسة، ومشروطة وشجعت الانقسام، وكانت ممولاً وداعماً له، وزادت في ترسيخه. (مقابلة شخصية مع خالد البطش، 2014/1/6)

ويرى الباحث أن هدف هذه المساعدات كان تعميق الانقسام وترسيخه، وليس تعزيز المقاومة.

2.2.5 نبذة عن مشاريع المنحة القطرية:

بدأت مرحلة بدأ تنفيذ مشاريع المنحة القطرية بـ 24 مشروعاً، بتكلفة 22 مليون دولار من خلال الإعلان في المؤتمر الذي عقده رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة، السفير محمد العمادي، بمشاركة رئيس وزراء الحكومة المقالة في قطاع غزة إسماعيل هنية خلال شهر كانون أول/ديسمبر 2012م، كما أعلن بداية شهر أيار/مايو 2013م عن تخصيص 6 ملايين دولار لتطوير 21 شارعاً فرعياً هاماً ضمن المرحلة الأولى، من مشاريع المنحة القطرية، كما خصصت المنحة 48 مليون دولار لدعم البلديات، وقد وقعت اللجنة القطرية لإعادة الإعمار في 29 نيسان/ابريل 2013م عقود تنفيذ 23 مشروعاً من مشاريع الطرق وتوقيع 7 عقود تصميم وإشراف لمشاريع سكنية وطرق فرعية بكلفة إجمالية 45 مليون دولار، هذا بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تصميم مدينة الشيخ حمد السكنية البالغ تكلفتها 30 مليون دولار، ومن المفترض أن تضم المدينة 1000 وحدة سكنية، ضمن

---

*[1] أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، نابلس.

*[2] القيادي فى حركة الجهاد الإسلامي.

مدينـة متكاملـة المرافق الخدميـة والتعليميـة. (معهـد أبحـاث السياسـات الاقتصـادية الفلسـطيني(ماس)، 2013: 4)

ويأتي تنفيذ المنحـة القطريـة، بعد انتظـار دام ما يزيد عن ثـلاث سنوات علـى إعـلان أمير قطر عن إنشـاء صـندوق لإعـادة إعمـار قطـاع غزة وتبرعـه بمبلـغ 250 مليـون دولار خـلال القمـة الاقتصـادية العربية التي عقدت في الكويت في كانون ثاني/ينـاير عـام 2009م، أي بعد الحرب علـى قطـاع غزة مباشرة. (الطباع،2012)

3.2.5 أهمية المساعدات القطرية:

1. تقوم المساعدات القطرية بدور هام، في مجال تطوير مرافق البنية التحتية في الأراضـي الفلسطينية، وفي الحد من الآثار التدميرية الناجمة عن السياسيات، والممارسات الإسرائيلية في قطـاع غزة. (عبد الكريم، 2010: 2)
2. تكمن أهمية المساعدات الخارجية للشعب الفلسطيني، في مساعدة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الاحتلال الإنسانية والاقتصادية من جهة، وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من خلق وتطوير مقومات التنمية الاقتصادية المستدامة من جهة أخرى. (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، 2005: 3)
3. ليس من شك في أن دعم قطاع غزة مالياً وإنسانياً، منح قطر فرصة لأن تكون لاعباً رئيساً في منطقة الشرق الأوسط بشكل جلي. (أبو عامر، 2011: 7)
4. تأتي أهمية المساعدات القطرية، من كونها تحظى بالنصيب الأكبر من مجمل المساعدات الدولية المقدمة لقطاع غزة. (أبو عامر، 2011: 7)
5. تلعب المساعدات القطرية دوراً هاماً في تغطية العجز الدائم لموازنة الحكومة المقالة في قطاع غزة.

6. تقوم المساعدات القطرية المقدمة إلى قطاع غزة، بدور فاعل في تخفيض نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012: 35)

ونلاحظ من خلال بيانات وزارة المالية في رام الله الواردة في جدول رقم (2)، التفاوت الكبير في حجم الدعم المقدم إلى السلطة الفلسطينية في رام الله، والدعم المقدم إلى الحكومة المقالة في قطاع غزة.
ويلاحظ أن قطر تحرص أن لا تقدم المساعدات الاقتصادية، والمشاريع للتنظيمات وحركة حماس على وجه الخصوص حيث تقدم مساعداتها على شكل مشاريع في الإسكان، والبنية التحتية التي تخدم المواطنين في قطاع غزة، حتى لا تسبب لها هذه الأموال أي إشكاليات مستقبلية خاصة مع إدراج حركة حماس على قوائم الإرهاب دولياً، إلا أن ذلك لا ينفي القول أن ما تقدمه قطر إلى حركة حماس باعتبارها تنظيماً يعتبر جزءً من الإخوان المسلمين، إلا أن المتوقع في المرحلة القادمة هو اختفاء هذا الدعم، وذلك لما يتمتع به الشيخ تميم من ميول ليبرالية بعيدة عن توجهات الإخوان المسلمين، مع استمرار الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

3.5 المبحث الثالث

مستقبل السياسة الخارجية القطرية من القضية الفلسطينية في المرحلة القادمة

شكلت السياسة الخارجية القطرية ظاهرة، أو حالة تستحق الوقوف عندها، وتحليل أبعادها، وجوهرها الحقيقي، لأن الدور الذي تلعبه قطر لا يتناسب مع حجمها، ومكوناتها البشرية، والجغرافية، ونوعية وطبيعة التحديات التي يمكن أن تواجهها، ومن حيث المبدأ يقاس الدور الذي يمكن أن تلعبه دولة ما في المشهد السياسي أو مسرح الأحداث العالمية بإمكاناتها المادية والبشرية، وموقعها الجيوسياسى أو ما يمكن أن تحمله من رسالة على المستوى الحضاري للأمم.

وإذا كان من حق قطر أن تكون فاعلة في الأحداث لينعم سكانها بالعيش السعيد، وتساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ولكن لا يحق لها أن تتجاوز حدود ذلك الدور وتكون عامل اضطراب، وفوضى، وأداة تحريض، وأن تكون مرتعاً لقواعد عسكرية تستهدف دول المنطقة العربية انطلاقا من تلك القواعد.

وبناءً على ما سبق فقد مثلت السياسة الخارجية القطرية لغزاً حقيقياً في النظام السياسي العربي، ودار حولها الكثير من الصخب، وزاد من صخبها ولا شك، امتلاكها لأكثر وسائل الإعلام العربية فاعلية على الساحة العربية والإقليمية، والدولية، وهي قناة الجزيرة التي يمكن النقاش حول أسلوبها ومضمون مادتها الإخبارية، ولكن يصعب الجدال في حجم تأثيرها، فالمسألة ليست مجرد حالة إعلامية صاخبة وإنما وضع سياسي لا يقل صخباً. (علوى، 2009)

وتعتبر القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب والمسلمين، وتحاول كل دول المنطقة لعب أدواراً إقليمية ودولية يكون لها دوراً فعالاً ومؤثراً في مسارات القضية الفلسطينية المتعددة، حيث وقفت

قطر تاريخياً مـع القضـية الفلسطينية، وكـان لهـا موقفـاً صـريحاً تجاهها، وظهـر هذا فـي تصـريحاتها الرسمية ومواقفها المتعددة منذ حصولها على الاستقلال. (قنديل، 2011: 43)

1.3.5 تولى تميم للسلطة في قطر والموقف من القضية الفلسطينية:

لمع اسم الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني في الساحة المحلية، والإقليمية، والدولية منذ تعيينه ولياً لعهد قطر في الخامس من أب/أغسطس 2003م، ومنذ ذلك الحين بدأ يطلع بمناصب قيادية في الدولة، ومثل بلاده نيابة عن والده الأمير حمد بن خليفة في محافل عدة، مكنته من بناء علاقات وثيقة بزعماء دول عديدين، مما منحه نفوذاً متزايداً في الدوحة جعله مهيأ لقيادة البلاد حينما تستكمل الترتيبات لذلك. (وزارة الخارجية القطرية، 2012)

وجاء الخطاب الأول للشيخ تميم بن حمد آل ثاني بعد توليه السلطة في قطر، مؤكداً على التزام قطر بالتضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله لنيل حقوقه المشروعة، كما اعتبر تحقيقها شرطاً للسلام العادل الذي يشمل الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام 1967م، بما في ذلك القدس الشرقية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وحق العودة للاجئين، ولا تسوية من دون سلام عادل، وذلك يوضح بشكل جلي أن ثوابت السياسة الخارجية لقطر في عهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، لن يجري عليها تبديل أو تغيير وأن قطر ستواصل دعم الشعب الفلسطيني حتى نيل حقوقه المشروعة بالحرية، والاستقلال، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى ديارهم. (الخطيب، 2013)

2.3.5 مستقبل السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية:

نعتقد إن مستقبل السياسة القطرية في عهد الشيخ تميم، لن تكون امتداد للسياسة القطرية القديمة، وإنما ستكون مغايرة إلى حد ما، وذلك للحافظ على العلاقات الجيدة مع الدول ذات التأثير الفاعل في العالم

العربي كالمملكة العربية السعودية وغيرها، وهذا يتوافق مع ما جاء في خطاب الشيخ تميم الذي ألقاه في 26 حزيران/يونيو 2013م، والذي قال فيه: "نحن نسعى إلى الحفاظ على علاقات مع الحكومات والدول كافة، كما أننا نحترم جميع التيارات السياسية المخلصة، والمؤثرة، والفاعلة في المنطقة، ولكننا لا نحسب على تيار ضد آخر". وهو ما يعد اختلافًا عن موقف قطر السابق، الذي تعامل مع جماعة الإخوان المسلمين على أنها القوة التي تستطيع أن تحقق الديمقراطية في المنطقة. (سمارة ورجب، 2013)

ويتوقع أن لا يحدث تميم ذلك التغيير الكبير نحو الديمقراطية، أو سلك مسارات جديدة على صعيد السياسة الخارجية، فمسار السياسة القطرية على المستوى العربي، والدولي هو نفسه الحد المرسوم لها في الإدارة الأمريكية، وعلى هذا فإن تميم لن يجنح بعيداً عن الخط الذي اختطه والده فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث من غير المتوقع أن يحدث فيها تغيير، بل سيتم تدعيمها على نحو أكبر كونها من ثوابت السياسة الخارجية القطرية الغير قابلة للنقاش.

كما أنه لا يمكن لنا بأي حال الحكم بانتهاء دور قطر في السياسة العربية، في ظل استمرار دورها في دول الثورات، ودورها المحوري في سورية، وبالتأكيد لا يزال لدى قطر ما تقدمه، ولكن استمرار نفس الآليات والأدوات هو أكثر ما يفقد الدور القطري عوامل الإبهار مستقبلا. لقد قدمت قطر الكثير في مرحلة عربية كانت ظمأى لكل ما هو محظور، والآن تجاوزت الحياة العربية كل المحظورات فأصبح ما تقدمه (الجزيرة) جافاً بمعيار الإعلام العربي الجديد. (سلامة، 2013)

كما يعتقد الباحث أن السياسة القطرية في الفترة القادمة سوف تنتهج سياسة خارجية جديدة أكثر توازناً، تعتمد التوازن في العلاقات، وتعتمد على تحقيق المصالح القطرية والخليج، وتفتح الأبواب أمام تحقيق دور قطري أقرب ما يكون إلى أن يكون دوراً تنموياً داخل قطر وخارجها، والابتعاد عن إثارة الفتن والمشكلات في بعض الدول.

إلا أن التغيير في السياسة القطرية لن يحدث في فترة قصيرة، بل سوف يحتاج إلى الوقت، وذلك لوجود التزامات كثيرة لقطر تجاه العديد من القضايا العربية والإقليمية، إلا أن تلك السياسة سوف يطرأ عليها التغيير تدريجياً، وإن كان بشكل طفيف وبسيط.

ويبدو التغيير في السياسة القطرية من خلال الاقتراب من السياسة السعودية، والتعاون الواضح ما بينهم في الفترة الحالية، ومن هنا كانت الزيارة الأولى خارج قطر للأمير الجديد إلي المملكة العربية السعودية، وهذا يدل على أن السياسة القطرية المقبلة سوف تكون معتدلة إلى حد كبير، وهذا لقربها من السياسة السعودية، كما أن القول بقرب الشيخ تميم من الإخوان المسلمين ليس مؤكداً، حيث أن الواقع وحسب المحيطين بالشيخ تميم من مستشارين ومقربين له نجد أغلبهم من الليبراليين المعتدلين، وغير محسوبين على الإخوان المسلمين، وهذا ما يدعم التوجه نحو التغيير في السياسة القطرية في المرحلة القادمة.

ونعتقد أن السياسة القطرية تجاه القضية الفلسطينية، لن تكون بنفس المستوى الذي كانت عليه سابقاً، وذلك قد يكون بسبب صعود أدوار عربية أخرى على الساحة العربية، والإقليمية كعودة الدور السعودي، والدور الإماراتي وبقوة بعد الثورات العربية، حيث فسر الكثير من الباحثين تصاعد الدور القطري في المنطقة العربية، والإقليمية بسبب فراغ القيادة في العالم العربي، وأنه لولا الفراغ في قيادة النظام الإقليمي وتخلي دول مثل مصر، والسعودية، وسورية عن دورها، لما تمكنت قطر من لعب هذا الدور الإقليمي.

ويرى الدكتور إبراهيم إبراش[*1] "انه بعد التغيير في قطر، ظهر تراجع كبير لدور قطر الإقليمي في عدة ملفات ومن أهمها الملف الفلسطيني، وأن السياسة الخارجية القطرية ستنسجم في المرحلة القادمة مع السياسة الخارجية، في منظومة مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في الشأن الفلسطيني والسوري، وأن

[*1] أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر – غزة

ما يدلل على ذلك أن الزيارة الأولى للأمير القطري الجديد خارج البلاد كانت للملكة العربية السعودية، وأن قطر لن تستطيع التقدم بأدوار جديدة على صعيد المصالحة الفلسطينية، حيث ستواجه موقفاً متصدياً لها من قبل مصر التي لن تتخلى عن دورها الراعي للمصالحة الفلسطينية، ومن الواضح أن الأمير الجديد أخذ بسياسات أقل حدة وتدخلاً وعدم إقحام قطر في قضايا خارجية". (مقابلة شخصية مع إبراهيم ابراش، 2013/12/19)

فيما يرى فيصل أو شهلا*[1] " بأن التغيير في السياسة الخارجية القطرية في الشأن الفلسطيني بدأ في التنفيذ من خلال العلاقة مع الشرعية الفلسطينية، المتمثلة في رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وحكومته، وبناءً على ذلك جاءت الدعوة الرسمية القطرية لرئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله لزيارة قطر، كما يرى أنه لن يكون دوراً منفرداً لقطر في المرحلة القادمة بخصوص المصالحة الفلسطينية، ولن يسمح النظام العربي الرسمي وخاصة مصر بنقل ملف المصالحة إلى قطر". (مقابلة شخصية مع فيصل أبو شهلا،2013/12/23)

ويرى الباحث أن حل الانقسام الفلسطيني مسألة تتجاوز بكثير قدرات القطريين، نظراً لتعقيداتها الإقليمية المتشعبة، وأيضاً المؤثرات الداخلية التي لا تقل أهمية، حيث أن الخلاف الفلسطيني الفلسطيني مرعباً لا تحله الوساطات الدولية.

أما جميل المجدلاوي*[2] فيرى "أنه بعد استلام تميم الحكم في قطر أنه بدأ يأخذ سياسة أقل صخباً تحد من هذا الدور المبالغ به، الذي أُعطي لقطر على المستوى الدولي، والبداية تشير إلى سياسة أكثر توازناً من سياسات الأمير السابق". (مقابلة شخصية مع جميل المجدلاوي، 2013/12/25).

فيما يرى الباحث أن الضعف الظاهر لقوى الإسلام السياسي في قطر، وانهيار حكم الإخوان المسلمين في مصر، وبروز تنظيم مصري جديد قوى وضخ مليارات الدولارات التي ضخت إلى مصر من قبل

---

*[1] عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح.

*[2] عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية.

التحالف الإماراتي السعودي الكويتي، سيجبر قطر على التركيز على شئونها الداخلية وتبني سياسة أكثر حذراً، وأن التحالف العربي الجديد سيعمل على إضعاف جماعة الإخوان المسلمين.

ومن جهة أخرى فإن سقوط حركة الإخوان المسلمين في مصر ومع بدأ شبه تدمير كامل للإنفاق ستجد حركة حماس نفسها بلا حليف في المنطقة وستحاول التمسك بقطر من أجل المساعدة المالية والسياسية، حيث أن علاقة قطر مع حركة حماس ضرورية لدفعها بعيداً عن طهران من ناحية، وللتأثير في سياستها تجاه إسرائيل من خلال الإغراء، والضبط من ناحية أخرى، حتى من جهة السلطة الفلسطينية يبدو دور قطر مطلوباً إذ لا مصلحة بعزل السلطة والمطلوب إبقاءها على قيد الحياة بما يضمن عدم إنهيار الوضع في الضفة الغربية.

إلا أنه من الصعب القول بانتهاء دور قطر تجاه القضية الفلسطينية، في ظل استمرار دورها في تقديم الدعم المادي للفلسطينيين. وبالتأكيد لا يزال لدى قطر ما تقدمه، ولكن ليس بنفس الآليات والأدوات. وبات على قطر إن أرادت الاحتفاظ بدور ما في الإقليم، أن تنوع علاقاتها بكل التيارات، وعدم الانحياز لتيار معين سواءً على الساحة الفلسطينية أو العربية، وأن تتجه للعب دور سياسي جديد، وأن تبتكر في أدوات ممارسة الدور، برسالة ثقافية جديدة دون الانحسار مع تيار دون آخر. وهذا ما تؤكده التوقعات في سياسة الشيخ تميم القادمة حيث أن ميوله الليبرالية سوف تجعل السياسة الخارجية بعيدة عن دعم التيارات الإسلامية، والانحياز لها وبالتالي قد نشهد جهوداً قطرية قادمة تعتمد على التوازن في التدخل في القضية الفلسطينية، أو في حل الخلافات الفلسطينية، دون الانحياز لطرف على حساب الأخر، كما كانت السياسة القطرية في المرحلة السابقة.

وبناءً علي كل ما سبق فقد لاحظنا تمدد الدور القطري على الصعيد الفلسطيني، في الفراغ الذي خلفه الدور السوري، وعدم رغبة النظام المصري في التورط في الشأن الفلسطيني أكثر من اللازم في هذه المرحلة على الأقل، لنشهد دوراً قطرياً علي صعيد ملف المصالحة (اتفاق الدوحة، شباط/فبراير

2011م). وتواجد قطري في مشهد مفاوضات التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار (تشرين ثاني/ نوفمبر، 2012م) وزيارة الأمير القطري السابق لقطاع غزة في نفس الشهر، ثم دوراً قطرياً فاعلاً على صعيد إعمار قطاع غزة وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة بعد العدوان الأخير عليه- مع عدم الإلتفات للقدس وما تعانيه من تهويد، ولا الضفة الغربية وما تعانيه من استيطان، وتضيق سياسي واقتصادي.

وعلى الرغم من أن الدور القطري على صعيد ملفات المصالحة، ومستقبل حركة حماس وقطاع غزة تحديداً، قد يكون مرتكزا على أسس، ومنطلقات، وأهداف مغايرة تماماً للدورين السوري والمصري، فإنه من المؤكد هنا أنه لم يكن ليتمدد لولا الثورتين المصرية والسورية، بل باعتقادي أن قطر تعد أهم أضلاع المثلث، بالإضافة إلى تركيا ومصر في ظل مرجعية الإخوان الذي يعول عليه كثيراً من قبل (الولايات المتحدة الأمريكية والغرب)، في عملية الاحتواء المتوقعة لحركة حماس، من خلال دفعها نحو المزيد من الاعتدال. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والتي مفادها وجود علاقة إرتباطية بين المتغيرات الإقليمية التي تعصف بالمنطقة، وبين بروز وتعزيز الدور القطري والدولي على حساب الدول العربية المحورية في قيادة النظام العربي.

وبالنظر للعلاقات المتطورة بين قطر وحركة حماس، نتيجة للدور الوظيفي الذي تقوم به قطر لاحتواء حركة حماس عبر مبادرات، ظاهرها خدمة المصالح العربية، غير أن باطنها هو خلط الأوراق في لعبة سياسية دولية قذرة تستهدف تحجيم دور مراكز القوى، والنفوذ العربية التقليدية، فاتبعت السياسة الخارجية القطرية دبلوماسية توصف على اقل تقدير بالذكية، فهي تقترب من حركة حماس دون شروط مسبقة، ولكنها في نفس الوقت تسعى إلى جرها تدريجياً من تحت العباءة الإيرانية، لأن إيران تستطيع عبر تحالفها مع المنظمات الفلسطينية المعارضة للتسوية كحركة حماس التأثير في ركيزتي المصالح الأمريكية في المنطقة، تدفق النفط (مضيق هرمز) وأمن إسرائيل (حماس والجهاد الإسلامي) لذا لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لدفع قطر لجر حركة حماس من تحت العباءة الإيرانية، بل وتسعى جاهدة

إلى خلق بنية تحتية في قطاع غزة لتأييد التهدئة وإنهاء خيار المقاومة المسلحة بل وإنشاء دويلة منفصلة في قطاع غزة. (اللباد، 2013: 78)

وهذا يتفق مع دراسة (الوادية، 2009) من أن الولايات المتحدة سعت إلى بلورة رأى عام معادي لإيران، لأن إيران دعمت وبقوة حكومة حركة حماس في أعقاب نجاحها في الانتخابات، والخلاف بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ليس وليد وصول حركة حماس إلى السلطة، ولكنه زاد بعد وصول حركة حماس إلى السلطة وازدياد الدعم الذي تلقته من إيران، ولذلك جاء الدور القطري لجر حركة حماس من تحت العباءة الإيرانية، ومن هنا نستطيع القول أن مستقبل العلاقات بين قطر وحركة حماس يمكن أن يخضع لعدة سيناريوهات:(غيث، 2013)

1- أن تستمر علاقات قطر وحركة حماس في التقارب في ظل استمرار صعود القوى الإسلامية في العالم العربي، تلك القوى المرتبطة تنظيما بجماعة الإخوان المسلمين، وإذا استمر هذا التقارب بالتالي سيقل التأثير الإيراني على المنطقة، وفي هذه الحالة ستكون المساعدات القطرية (المادية واللوجستية) لحركة حماس هي عصب الحركة والبديل عن الدعم الإيراني، وهذا ما يعني التقارب أكثر فأكثر بين قطر و حركة حماس.

2- تراجع العلاقات بين قطر و حركة حماس، وذلك في حالة تراجع النفوذ الإسلامي في الدول التي فازت فيها الأحزاب الإسلامية، كما هو حادث اليوم في مصر، سواء كان هذا التراجع عبر صناديق الاقتراع أو بالانقلابات العسكرية، وهنا ستحاول إيران استعادة دورها في المنطقة عبر اجتذاب حركة حماس وتدعيمها.

3- استمرار حالة الشد والجذب بين قطر وإيران حول ولاء حركة حماس، وهنا ستكون حركة حماس المستفيد الأكبر في معركة الولاءات تلك، خاصة أن حركة حماس تمرست على التعايش في ظل هذه المتناقضات، والاحتفاظ بمسافات متوازنة مع الجميع.

ويرى الباحث أن السيناريو الأخير هو الأقرب للتحقق، خاصة في ظل عدم وضوح الرؤية لمستقبل هذه الأنظمة الإسلامية الجديدة التي وصلت إلى السلطة حديثاً، والتي هي معرضة للفشل في أي لحظة قادمة.

وأخيرا يرى الباحث أن قطر وإن استمدت قوتها لتنفيذ المهمة المرسومة لها من الإدارة الأمريكية والإسرائيلية، أو من خلال قوتها الاقتصادية والإعلامية – من خلال قناة الجزيرة التي سيتراجع دورها في المرحلة القادمة لأنها فعلاً غادرت مهنيتها، وأصبحت طرفاً إعلامياً منحازاً، بالإضافة إلى منافسة الفضائيات المتعددة، حيث لن تستمر الجزيرة بالانفراد بالأخبار دون أن يكون لها منافساً من قبل الفضائيات الأخرى– أو من مراهنة على دور مستقبلي للحركات الإسلامية في المشهد السياسي العربي، ومحاولة تفردها بالشأن الفلسطيني، إلا أن قطر ستفشل في ذلك لان اللاعبين الأساسيين وتحديدا العرب لن يسمحوا لذلك الدور والطموح السياسي أن يغرد خارج السرب القيادي التاريخي للقوى السياسية العربية الرئيسية كالمملكة العربية السعودية ومصر.

إن ما يريده الفلسطينيون هو أن تتضافر الجهود العربية لتكون عونا لهم في انتزاع حقوقهم المشروعة، لا أن تكون القضية الفلسطينية ومعاناة الشعب الفلسطيني أوراق يتم استثمارها لانتزاع أو ترسيخ هذا الدور السياسي، وبالتالي مزيدا من الانقسام والتشرذم والكوارث بحق الشعب الفلسطيني.

الخاتمة

كانت السياسة الخارجية القطرية طيلة السنوات الماضية، انعكاساً لمزيج من الاعتبارات الموضوعية المتعلقة بالبيئة الإقليمية والداخلية، حيث تحاول الدبلوماسية القطرية فرض سياساتها على القضية الفلسطينية، فهي تسعى إلى زيادة دورها المحوري في المنطقة العربية، وزيادة نفوذها، ومكانتها، من خلال فرض دورها السياسي في القضية الفلسطينية، وعبر ما تقدمه من دعم متواصل للحكومة المقالة في قطاع غزة، ومحاولاتها للعب أدواراً ذات تأثير في المصالحة الفلسطينية.

وقد كانت قطر من أوائل الدول العربية التي أيدت إقامة السلطة الفلسطينية، وهذا ليس انحيازاً للفلسطينيين ولا رغبة من الدولة القطرية في إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، بل جاء تعبيراً عن سياسة الحكومة القطرية الهادفة للتطبيع مع إسرائيل، وبالتالي كانت لديها الرغبة في إحلال السلام في المنطقة أكثر من شي أخر، لأنه سيعود بالنفع عليها وعلى مواقفها من التطبيع مع إسرائيل، ومن عملية السلام بمجملها، حيث استطاعت التوازن بين سياستها تجاه القضية الفلسطينية، وبين المحافظة على علاقتها مع إسرائيل، وعبر الدعم الأميركي الواضح.

وهذا يتفق مع دراسة (قنديل، 2011) حيث أنه لم يرى من خلال دراسته أية مصداقية أو بالأحرى ثبات على المصداقية فيما تقوم به السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، وفي القلب منه القضية الفلسطينية. والمتتبع للشأن القطري وعلاقته بالقضية الفلسطينية يلاحظ أن قطر قبل عام 2006م لم يكن لها أي دور محوري ذو تأثير على القضية الفلسطينية، فقطر استغلت فرصة فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006م، لتكون الباب الذي تدخل منه إلى الشأن الفلسطيني، ولتكون من اللاعبين المهمين في هذا الشأن، مما ساهم في توطد علاقات قطر مع حركة

حماس أكثر منذ فوز الحركة في انتخابات السلطة الفلسطينية في 2006م، فقد أصبح مسئولو حركة حماس يدخلون، ويخرجون من الدوحة بصورة دائمة، وحرية تامة، ويمارسون فيها أنشطة سياسية.

كما أظهرت الدراسة أن قطر نجحت في تحقيق سياسة خارجية متوازنة، وجديدة إلى حد كبير، وشكلت دروساً لصانع القرار السياسي، والدبلوماسي القطري في تفهم خيوط السياسة العالمية، والأخذ بنظر الاعتبار المصالح الإستراتيجية للقوى الدولية، والإقليمية الفاعلة في المنطقة.

وهذا دليل على أن السياسة الخارجية لأي دولة، تحكمها مجموعة من المصالح مع بعض الدول الكبرى على الصعيد الدولي والإقليمي لأي دولة.

وهذا يتفق مع دراسة (سرور، 2005) والتي بينت أن السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه العراق خلال أزمة الخليج الثانية عام1990-1991م كانت تحكمه سياسة المصالح، حيث دخلت مصر الحرب ضد العراق بضغوطات أمريكية وتحقيقاً للمصالح الأمريكية في المنطقة، حيث رضخت لها مصر حفاظاً على مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع دول الخليج.

كما تبين لنا من خلال الدراسة أن قطر لم تسعى بمصداقية لحل مشكلة الانقسام الفلسطيني، وتحقيق المصالحة الفلسطينية، فالناظر إلى السياسة القطرية بشكلها الخارجي يرى حرص قطري على تحقيق المصالحة الوطنية، وإنهاء الانقسام لكن المتمعن في السياسة الخارجية القطرية، يرى أنها كانت دوما تسعى لتوسيع هوة الخلاف ما بين الأطراف الفلسطينية، وذلك من خلال تقديمها للدعم المتواصل لطرف على حساب الطرف الأخر أي تقديمها الدعم لحركة حماس في قطاع غزة وحكومتها المقالة، كما أنها حاولت استغلال ملف المصالحة الفلسطينية، لتحل محل أطراف إقليمية وعربية كانت فاعلة في انجاز ملف المصالحة الفلسطينية، وتحقيق الوحدة الوطنية.

وهذا يتعارض مع الدور التركي الوارد في دراسة (حسان، 2012) والتي بينت أن الموقف التركي كان مسانداً، وليس بديلا للدور المصري في انجاز عملية المصالحة الفلسطينية، وهذا ما أكد عليه وزير

الخارجية التركي على بابا جان بالقول"أن مصر هي الدولة التي بدأت فعل ذلك ونحن مستعدون لمساعدتها لتحقيق ذلك، هذا إطار عملنا في العملية"، لذلك كانت المبادرات والمساعي التركية مكملة وليست بديلة للدور المصري في ملف المصالحة الفلسطينية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن قطر ورغم صغر حجمها الجغرافي، استطاعت أن تثبت أنها كبيرة من خلال شبكة العلاقات الدولية والارتباطات العسكرية، التي نجحت في نسجها في السنوات الأخيرة، وتحديداً بعد عام 1995م أي منذ تولى الأمير السابق حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد. وهكذا فقد أصبحت التجربة القطرية مصدر اهتمام الكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية ، بما تبنته من مبادرات وما طرحته من آراء وتصورات وحلول، وظلت السياسة الخارجية لقطر اللغز المحير ومثار الجدل الكثير بين المهتمين والباحثين والقراء.

1.6 نتائج الدراسة:

بناءً على ما سبق توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كالتالي:

1. افتقرت السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه القضية الفلسطينية إلى الاستقلال، والتحرر من التبعية وإن هذه الدول لم تمتلك سياسات خارجية هادفة، وذلك من خلال استجابتها ، للدخول في عملية السلام من خلال مؤتمر مدريد، وكذلك من خلال عمليات التطبيع السياسي والاقتصادي غير المعلنة مع إسرائيل.
2. وجود تذبذب في مواقف الدول الخليجية في دعمها للقضية الفلسطينية، حيث ارتكز هذا الدعم في معظمه على الدعم المادي والمعنوي.
3. لعب الموقع الجغرافي لقطر دوراً مؤثراً في توجيه سياستها الخارجية، فموقعها الجغرافي بين دولتين كبيرتين المملكة العربية السعودية وإيران اللتان تلعبان دوراً مؤثرا في السياسة الدولية

ولحماية أمنها القومي من هاتين الدولتين فقد لجأت قطر إلى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية كحليف استراتيجي لتأمين مصالحها.

4. تجلت محددات السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية، في التأكيد الدائم لقطر على دعمها المادي والسياسي المتواصل للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع للحصول على حقوقه الوطنية وإقامة دولته المستقلة، وذلك من خلال المطالبات المستمرة لقطر للمجتمع الدولي واللجنة الرباعية بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقوقه الشرعية.

5. كانت قطر من أوائل الدول العربية التي أيدت إقامة السلطة الفلسطينية، وهذا ليس انحيازاً للفلسطينيين ولا رغبة في إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، بل جاء من خلال رغبة الحكومة القطرية في التطبيع مع إسرائيل.

6. اتسم الموقف القطري ما قبل عام 2006م، بالخطاب السياسي الداعم للموقف الفلسطيني والحقوق الفلسطينية، وتأييد القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ولم يكن لقطر أي دور للوساطة أو المبادرة أو التأثير في القضية الفلسطينية.

7. قامت قطر ومنذ اللحظة الأولى للانقسام الفلسطيني في حزيران/يونيو عام 2007م، بتشجيع الانقسام، وبحماسة منقطعة النظير، هذا التشجيع لم يكن بالتصفيق والتهليل بالنصر الحمساوي العسكري في قطاع غزة فحسب، بل قامت بتمويله، وذلك من خلال تنسيقها مع الحكومة المقالة في قطاع غزة والابتعاد عن التنسيق مع السلطة الشرعية المعترف بها دولياً، ومن خلال قناة الجزيرة التي تظهر دائما حركة حماس بأنها الضحية، وبأن السلطة الفلسطينية هي الجلاد، ويتجلى ذلك أيضاً من خلال زيارة أميرها السابق إلى قطاع غزة في عام 2012م

، والذي كان هدفه المعلن كسر الحصار عن قطاع غزة ، وباطنه التأكيد على شرعية حركة حماس

8. تميز الدور القطري في الشأن الفلسطيني بعد عام 2006م بالانفتاح، والتدخل الفعال، وقوة تأثير الخطاب السياسي، والدور الفعلي المتمثل بالإجراءات، والتحركات الدبلوماسية، والمبادرات التي اتخذتها قطر، سواء أكان ذلك على الصعيد العربي، أو الإقليمي، أو حتى الدولي فيما يخص الحصار والحرب على قطاع غزة وملف الانقسام الفلسطيني.

9. أثرت السياسة الخارجية القطرية بشكل كبير على ملف المصالحة الفلسطينية، حيث وصف الدور القطري بالانحياز لأحد أطراف الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني ودعمه إعلامياً واقتصادياً، هذا الانحياز خدم الحالة الانقسامية، وأدى إلى تعزيزها، وبالتالي وفر غطاء للسياسة الإسرائيلية الطامحة لاستمرارية الانقسام.

10. كان التوجه الحقيقي في السياسة الخارجية القطرية تجاه ملف إنهاء الانقسام، وانجاز ملف المصالحة هو محاولة لعب الدور المصري الذي كان الملف الفلسطيني بعهدته حصرياً، حيث تسعى قطر إلى تأييد التهدئة التي أقامتها حركة حماس مع الجانب الإسرائيلي وإنهاء خيار المقاومة المسلحة، بل وإنشاء دويلة منفصلة في قطاع غزة.

11. تعتبر قطر الحركات الإسلامية من أهم مكونات المجتمع العربي، وتتمتع بحضور شعبي كبير ومؤثر، وأن أي قوة تريد أن يكون لها دور في ترتيب عناصر القوة في المنطقة لابد أن تتعاطى مع هذا المكون، لذا فإن قطر تمضي بقوة في ترسيخ علاقتها بالإسلاميين.

12. كانت الجزيرة من أهم أدوات السياسة الخارجية القطرية، فهي بمثابة ناطق مخضرم بلسان قطر، وقد شكلت الجزيرة جزءاً من مفاهيم الأمن القومي لقطر، وطموحاتها في مجال السياسة

الخارجية، ولقد عمدت قناة الجزيرة إلى فرض إسرائيل عبر إعلام عربي، وذلك باستضافتها المسئولين الإسرائيليين بشكل دائم عبر برامجها ومذيعيها.

13. غلب الطابع البرغماتي على السياسة الخارجية القطرية، التي احتوت على قدر كبير من التناقض تجاه قضايا محددة مثل دعمها القضية الفلسطينية، واستضافتها العديد من قيادات حركة حماس، في الوقت التي تحتفظ به بعلاقات هادئة مع إسرائيل، مخالفة بذلك لموقف مجلس التعاون الخليجي التي هي عضواً فيه من قضية التطبيع مع إسرائيل.

14. تكمن قوة قطر بشكل كبير في ثروتها، وقدرتها، على تخصيص مبالغ مالية ضخمة للمشروعات التنموية في الخارج، وفي أداتها الإعلامية، مما منحها قدراً كبيرا من القوة التفاوضية السياسية، والدبلوماسية، وعليه تمكنت قطر من الاحتفاظ بنفوذ ملحوظ في المنطقة، رغم افتقارها للقوة العسكرية الكبيرة والكثافة الديمغرافية والعمق الجيوسياسي.

15. إن تمدد الدور القطري باتجاه القضية الفلسطينية، والقضايا العربية الأخرى، لن يكون بنفس المستوى السابق، وذلك نتيجة لصعود أدوار عربية أخرى على الساحة العربية، كالدور السعودي والإماراتي بعد ما يسمى بالثورات العربية، وأنه لولا الفراغ في المنطقة العربية، وانشغال الأنظمة العربية بشئونها الداخلية لما تمكنت قطر من لعب هذا الدور الإقليمي.

2.6 توصيات الدراسة:

وبناءً على ما أظهرته نتائج الدراسة فقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات كالتالي:

1. ضرورة تضافر الجهود العربية لتكون عوناً للفلسطينيين في انتزاع حقوقهم المشروعة، لا أن تكون القضية الفلسطينية، ومعاناة الشعب الفلسطيني أوراق يتم استثمارها لانتزاع أو ترسيخ هذا الدور السياسي، وبالتالي مزيداً من الانقسام، وعدم إحقاق الحقوق المشروعة والغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

2. توثيق العلاقات الفلسطينية مع الدول والأطراف ذات التأثير الايجابي على الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، ودعمها في جميع الجوانب والمجالات، مما ينعكس إيجاباً على القضية الفلسطينية.
3. يتوجب على الأطراف الفلسطينية إتمام المصالحة الوطنية، وعدم إضاعة الفرصة في حشد الرأي العام العربي، والإقليمي، والدولي لصالح القضية الفلسطينية، وذلك لسد كافة الطرق على الأطراف التي تحاول جني المكاسب من خلال تدخلاتها في القضية الفلسطينية.
4. فتح المجال لتنمية وزيادة المساعدات القطرية، على اختلاف أشكالها، بما يحقق تنمية حقيقية في فلسطين، وتخفيفاً جاداً من تبعات الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية.
5. العمل الجاد من قبل الكل الفلسطيني على عدم السماح لأي من الأطراف الإقليمية والدولية ومن ضمنها قطر بتمرير مخططاتها التي ترمي لتحقيق مصالحها في المنطقة، وفرض هيمنتها، على حساب القضية الفلسطينية.
6. ضرورة إنجاز دراسات علمية هادفة وموجهة لبحث علاقة قطر بالتيارات الإسلامية في البلدان العربية، ومدى تأثير هذه العلاقة على الاستقرار المجتمعي في هذه البلدان.
7. الاستفادة من حالة قطر كنموذج لاستخدام القوة الذكية من جانب القوى الفاعلة في المنطقة العربية، لتحقيق أغراض إيجابية مثل السلام، والاستقرار، والتنمية الاقتصادية.
8. على صناع القرار والباحثين والمختصين الإيعاز لقطر بأن تدرك خطورة الارتهان للقوى الأجنبية، ووجود قواعد أجنبية غربية على أراضيها ، لأن الاتفاقيات الأمنية، والوجود العسكري فيها لن يحميها، بل سيكون محفزاً لكل الوطنيين والقوميين المناهضين والرافضين للوجود الأجنبي مما يجعل قطر غير مستقرة وغير آمنة في المستقبل.

9. الدعوة إلى إنشاء مراكز بحثية ومعرفية تختص بشتى المجالات السياسية، والاقتصادية، والتاريخية، والاجتماعية ذات الصلة بقطر وفلسطين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

1. أبو عيشة، عبد الفتاح. (2002): موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
2. إسليم، محمد السيد. (1998): تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
3. براند، لوري. (1991): الفلسطينيون في العالم العربي، بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت.
4. توما، إميل. (1984): جذور القضية الفلسطينية ، ط3، دار الجليل ، دمشق.
5. جاموس، عبد الرحيم محمود. (2001): اللجان الشعبية لمساعدة مجاهدي فلسطين فى المملكة العربية السعودية ، الرياض.
6. جماز، طارق على. (2009): العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
7. حسين، غازي. (2004): النظام الإقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
8. الحمداني، طارق نافع. (2012): قطر من النشوء إلى قيام الدولة الحديثة، دار الوراق للنشر،العراق، بغداد.
9. الدباغ ، مصطفى مراد. (1961): قطر ماضيها وحاضرها، دار الطبعة، بيروت.
10. الرمضاني، مازن إسماعيل. (1991): السياسة الخارجية، ط1، جامعة بغداد، بغداد.

11. الزيدي، مفيد. (2011): تاريخ قطر المعاصر، 1913-2008، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

12. الزعنون، سليم. (2013): مذكرات سليم الزعنون السيرة والمسيرة ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

13. الشلق، احمد زكريا. (1999): فصول من تاريخ قطر السياسي، ط1، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة، 1999.

14. صالح، محسن . (2003): الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، تقديم محمد عمارة، طبعة منقحة، مركز الزيتونة ، لبنان.

15. صالح، محسن. (2012): القضية الفلسطينية خلفياتها و تطوراتها حتى سنة 2001، مركز الزيتونة للدراسات، لبنان.

16. عطوان، فارس. (2009): الفضائيات العربية ودورها الإعلامي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

17. على ، صلاح أحمد هريدي. (2003): تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

18. فهمي، عبد القادر محمد. (2010): النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق، عمان.

19. الكواري، على خليفة. (2001): الخليج العربي والديمقراطية "حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اللقاء الثاني والعشرين ،منتدى التنمية، الدوحة.

20. لازار، مهدي. (2013): قطر اليوم المسار الفريد لإمارة غنية، عرض حسني العبيدي، منشورات ميشالون.

21. المركز القومي للدراسات والتوثيق. (2012): المصالحة الوطنية الفلسطينية "مايجمعنا أكثر مما يفرقنا"، غزة.

22. المسحال، سعيد. (1994): ضياع أمة، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، القاهرة.

23. مقبول، هاني. (1987): الأوضاع الديمغرافية في الضفة الغربية، جمعية الدراسات العربية، جامعة الإسكندرية.

24. المهتدي، فراس. (2009): البعد الديني في السياسة الخارجية، أمريكا نموذجاً، المعهد العربي للشؤون الدولية والدبلوماسية، الأكاديمية الدولية السورية، سوريا.

25. النعيمي، أحمد نوري. (2001): السياسة الخارجية، مطبعة جامعة بغداد، بغداد.

26. نوفل، ممدوح. (1996): الانقلاب "أسرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مدريد وواشنطن، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

27. هلال، جميل. (1998): النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

28. يوسف، أحمد. (2013): قطر وحماس كرم العطاء وجدل السياسة، سلسلة علاقات دولية (3)، بيت الحكمة للدراسات والاستشارات، غزة.

ثانياً: الدوريات والمجلات:

29. أبو عامر، عدنان. (2011): دلالات الدعم الإقليمي لقطاع غزة، تركيا وقطر نموذجاً، مؤتمر "التمويل الدولي للفلسطينيين.. دروس مستفادة"، بال ثينك للدراسات الإستراتيجية، غزة ، نوفمبر.

30. أحمد ، سامي يوسف. (2011): المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية (1967- 1993)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 13 ، العدد1.

31. أبو السعود، يوسف. (2013): الفلسطينيون في الخليج ... أزمة الدور وضرورات التمثيل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،لبنان.

32. إبراهيم، حسنين. (1986): توفيق السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية، السياسة الدولية، أكتوبر.

33. البازعي، حمد بن سليمان. (2001): جهود المملكة العربية السعودية في دعم القضية الفلسطينية في المجال الاقتصادي، ندوة المملكة العربية وفلسطين، علاقة التاريخ والمصير، 21-23 ابريل، الرياض.

34. البزاز، محمد. (2008): التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، كلية الحقوق، مكناس، المغرب.

35. جابر، إبراهيم سالم. (2005): التمويل الأجنبي، الواقع..... والتحديات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، مايو.

36. جمال الدين، محمود. (2003): العلاقات الأمريكية القطرية 1987-1995، مجلة بحوث الشرق الأوسط.

37. الجوارين، عدنان فرحان عبد الحسين . (2013): تجربة دولة قطر في تطوير صناعة الغاز الطبيعي وإمكانيات الاستفادة منها في العراق، جامعة النهرين، بغداد.

38. خضير، ماجد . (2011): مقومات السياسة الخارجية القطرية(دراسة في السلوك السياسي)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.

39. حسن عماد ، أحمد شاكر. (2001): نشاط قطر الملاحي، 1766-1914، جامعة ذي قار.

40. حسان ، ظافر. (2012): دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، الجامعة المستنصرية، العراق.

41. سرور، عبد الناصر محمد . (2005): أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية،1990-1991، مجلة الجامعة الإسلامية،المجلد الثالث عشر ،العدد الأول.

42. شئون فلسطينية. (1990): انعكاس أزمة الخليج على فلسطين، العدد 210، أيلول/سبتمبر ،مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

43. الشرعة، علي عواد. (2008): أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990م – 2005م، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 2.

44. طشطوش، هايل عبد المولى. (2010): مقدمة في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة اليرموك ،الأردن.

45. عبد الكريم، ناهد. (2000): "أولويات السياسة الخارجية القطرية من 1868-1935م"، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، عُمان

46. عبد الكريم، نصر. (2010): العلاقات الأوروبية الفلسطينية، الدور الاقتصادي الأوروبي،مؤتمر السياسة الأوربية تجاه القضية الفلسطينية ،بيروت، لبنان، نوفمبر.

47. عبد الواحد، أثير ناظم. (2011): دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،العدد 43، كانون ثاني.

48. العوينة، عبد. (2008): دولة قطر"التنمية الاقتصادية والعمرانية" ، مجلة التاريخ العربي ، جمعية المؤرخين المغاربة، العدد 44، يونيو.

49. فكري، مروة. (2012): ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، بحث غير محكم، مجلة السياسية الدولية، العدد 187، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

50. اللباد، مصطفي. (2013): إيران والقضية الفلسطينية مشاعر التضامن وحسابات المصالح، مجلة الدراسات الفلسطينية، لبنان.

51. مازائيل، تسفي. (2009): الجزيرة وقطر إمبراطورية الظلام للإخوان المسلمين، المجلد الثامن، رقم 29 .

52. مركز دراسات الشرق الأوسط. (2006): قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون ثاني/ يناير 2006، يناير.

53. المرهون، عبد الجليل زيد. (2011): مركز الجزيرة للدراسات ، الغاز الطبيعي باعتباره سلعة إستراتيجية.

54. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) . (2013): مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة... مالها وما عليها، سلسلة طاولة مستديرة (8)، رام الله.

55. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2005): نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، رام الله.

56. عبد الهادي، مها. (2006): النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية 2006 ، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 34 –35 الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.

57. فخرو ، ناصر عبد الرحمن . (2002): السكان في دولة قطر(دراسة ديموجغرافية)، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد 25،جامعة قطر.

58. وزارة الخارجية القطرية. (2000): شبه جزيرة قطر عبر التاريخ، إصدار الألفية (قطر تميز)، إدارة المعلومات والبحوث بوزارة الخارجية، الدوحة – قطر.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

59. أبو جامع، سلمان. (1997): الدين الإسلامي وأثاره الأخلاقية على المسلمين وانعكاس ذلك على المجتمع الذين يعيشون، قطاع غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة ، فلسطين.

60. إسماعيل ، هنادي هاني محمد . (2012): الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

61. بني فضل ، عصام . (2008): دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 1991–2007، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح ، نابلس.

62. بيرواي، محمود عبد اللطيف. (1998): موقف المملكة العربية السعودية من القضية الفلسطينية، من عام 1936–1948م، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس.

63. حسان، سمر. (2012): الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية2002 –2010 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

64. الدجني ، حسام علي يحيى . (2010): فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 وأثره على النظام السياسي الفلسطيني،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

65. الرنتيسي، محمود سمير. (2013): السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية،رسالة ماجستير غير منشورة، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى.

66. زعرب، حازم. (2011): مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

67. الصديقي، سعيد . (2002): صنع السياسة الخارجية المغربية ،رسالة دكتوراه ، كلية العلوم القانونية، جامعة محمد الأول، المغرب.

68. عبد الله ، محمد . (2012): دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي، الثورة المصرية نموذجًا، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

69. قنديل، حاتم . (2011): السياسة الخارجية القطرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثان، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

70. المشهداني، سلام على. (2013): صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

71. الوادية، أحمد.(2009): السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2008م"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

72. يوسف، غسان. (2009): أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

رابعاً: المقابلات:

73. ابراش، إبراهيم. (2013): أستاذ العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة ، مقابلة شخصية، 2013/12/19.

74. أبو شهلا، فيصل.(2013): عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح، مقابلة شخصية، 2013/12/23.

75. البطش، خالد.(2014): القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، مقابلة شخصية، 2014/1/6.

76. زيدان، صالح. (2013): عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، مقابلة شخصية، 2013/12/22.

77. قاسم، عبد الستار. (2013) : أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، مقابلة عبر الهاتف، 2013/12/20.

78. المجدلاوي ، جميل . (2013): عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، مقابلة شخصية ، 2013/12/25.

79. يوسف ، أحمد . (2014): القيادي في حركة حماس، مقابلة شخصية ، 2014/1/5.

خامساً: التقارير:

80. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني. (2007): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، لبنان.

81. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني. (2009): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، لبنان.

82. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني. (2010): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، لبنان.

83. الجهاز المركزي للإحصاء القطري.(2013): إحصائيات السكان، قطر.

84. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012

85. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2010): سكان التجمعات الفلسطينية 1997- 2010 ، رام الله، فلسطين.

86. الحروب، خالد (2012): قطر والربيع العربي ، قناة الجزيرة ، الدوحة.

87. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.(2001): تقارير الأحداث ،2001/9/9، رام الله.

88. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.(2001): رام الله.

89. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.(2013): دائرة العلاقات الدولية والمشاريع، رام الله، فلسطين.

90. وزارة المالية .(2013) قانون مشروع الموازنة لعام 2014، الإدارة العامة للموازنة ، دولة فلسطين.

91. الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن ،2007

سادساً: الصحف:

92. جريدة عكاظ .(1979): العدد 4727.

93. جريدة الصباح التونسية .(1989): الحديث الصحفي لسمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، بتاريخ 1989/1/5.

94. الجزيرة نت، 2006/1/27.

95. جريدة الأيام البحرينية،2009/3/17.

96. جريدة القبس الكويتية.(2013): العدد 14304،27 /3/ 2013.

97. جريدة فلسطين،2013/3/29.

98. جريدة الرياض، قمة الدوحة دعم لا محدود للقضية الفلسطينية 2013/8/27.

99. صحيفة القدس. (2009): أمير قطر يجدد الدعوة لعقد قمة عربية طارئة وملك البحرين يبادر لمساعدة القطاع والكويتيون ينصرون أهل غزة، السنة العشرون العدد 6091 ،2009/1/5.

100. صحيفة الأهرام المصرية .(2011): نصر زعلوك، الترحيب بجهود مصر في المصالحة الفلسطينية وفتح معبر رفح ،العدد 45482، 2011/6/16.

101. صحيفة فلسطين،2009/2/5.

102. صحيفة الشرق القطرية، 2009/3/29.

103. صحيفة العرب القطرية ،2010/5/2.

104. صحيفة النهار،2012/10/24.

105. صحيفة العرب القطرية، 2013/1/15.

106. صحيفة العرب القطرية ،2010/4/9.

107. صحيفة العرب القطرية،2013 .

108. صحيفة الدستور، 2013/5/1، حمد بن جاسم : نؤيد مبدأ تبادل الأراضي.

109. صحيفة الراية ،2013/3/28.

110. صحيفة الراية القطرية، قطر لم تقترح تبادل الأراضي مع إسرائيل ،2013/5/3.

111. كلمة وزير الدولة للشؤون الخارجية أمام الجمعية العامة في دورتها 43 بتاريخ 1988/10/7

112. وكالة الأنباء القطرية، 2006/10/10.

سابعا: مواقع الانترنت:

113. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. (2013): دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام،2013/1/1،.

http://www.gcc-sg.org/index6fb1.html?action=Sec-Show&ID=338

114. بن جاسم، حمد. (2012): موقع الخارجية القطرية، كلمة خلال اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في الدوحة.

http://www.mofa.gov.qa/minister.cfm?m_cat=1&id=213

115. الجزيرة نت. (2013): ترحيب فلسطيني بدعوة قطر لقمة المصالحة، 2013/3/26

http://www.aljazeera.net/news/pages/da464e45-ce91-48a2-82df-79d3a6f70209

116. الحمد، جواد. (2008): مجلس التعاون الخليجي وتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، قراءة في بيانات القمم الخليجية (2000–2007)، 2008/6/24.

http://www.mesc.com.jo/OurVision/2008/5.html

117. الخطيب، أنور. (2013): القضية الفلسطينية ستظل أولوية في عهد الشيخ تميم،موقع صحيفة الراية القطرية،الثلاثاء 2013/7/23

http://www.raya.com/news/pages/1e111d46-ba4e-4f9e-9605-e775944f92d3

118. روبرتس ، ديفيد ب. (2012): فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية، موقع مجموعة الخدمات البحثية ،تموز2012.

=http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=350،

119. سلامة، معتز . (2013): انتهاء "الحقبة القطرية" في السياسة العربية.. هل بدأ العد التنازلي ؟،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2013،

http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=121.

120. سمارة، مالك و رجب، أحمد . (2013): مقتر تبادل الأراضي، صحيفة الأخبار،عربيات، العدد 1995 ، الجمعة 3/ أيار، 2013.

http://www.al-akhbar.com/node/182468/

121. سليمان، حنان. (2009): قطر دولة "الرقص علي السلم" والمواقف العائمة والتناقضات، صحيفة روز اليوسف ، 2009/9/13.

http://www.masress.com/rosadaily/18370

122. الطباع، ماهر. (2012): زيارة أمير قطر لغزة وآثارها الاقتصادية، موقع الجزيرة نت.

http://www.aljazeera.net/home/print/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-af44be2d88ae/61aafe7f-7237-403d-a824-3cb293fd8634

123. علوى ، ياسر . (2009): لغز قطر معنى النموذج وحدوده صحيفة الشروق الالكترونية، 2009/4/12

http://www.shorouknews.com/mobile/columns/view.aspx?cdate=12042009&id=c54060d1-45f8-47ab-b8c5-b84fe4cf36d0

124. عودة، جهاد . (2012): حدود تأثير قوة قطر.

http://www.gehadauda.com/?p=813

125. غيث، مي. (2013): الدور القطري ومستقبل العلاقات مع حماس، البوابة نيوز،

www.albawabhnews.com

126. فاروق، ياسمين. (2012): السياسة الخارجية في الدستور الجديد، صحيفة الشروق،2012/9/8.

http://shorouknews.com/mobile/columns/view.aspx?cdate=08092012&id=8f80e7c3-68bf-40ed-b497-4983dfa53e63

127. مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، الواقع العربي الراهن وانعكاساته، 2010/6/7.

http://www.arrasid.com/index.php/main/index/4/41/contents

128. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2013):

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

129. مؤسسة Fanack، 21/6/2011 .

http://fanack.com/ar/countries/opt/history/madrid-conference

130. اللباد، مصطفى . (2012): قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة(1)، موقع بانوراما الشرق الأوسط.

http://www.mepanorama.com/157426 ،2012/5/30

131. وكالة الأنباء القطرية. (2011): قطر دعمت التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة ، 2011/10/1.

http://www.qnaol.net/QNAAr/Local_News/Politics2/Pages/qna_qatar_iran_01102011.aspx

132. وكالة معا الإخبارية. (2006): أمير قطر يؤكد على ضرورة دعم حماس ، 2006/02/27.

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=19781

133. وكالة يافع نيوز. (2012): التوقيع على إعلان الدوحة للمصالحة الفلسطينية ، 2012/2/6.

http://www.yafa-news.net/370.html

ثامناً: المراجع الانجليزية:

134. Barakat, S. (2012):The Qatari Spring: Qatar's emerging role in peacemaking, The London School Of Economic And Political Science, London.

135. Beterson, J.E.(2006): Qatar and the world: branding for micro-state.Middle East journal, volume 60, no. 4, autumn.

136. Blanchard, C.(2012):Qatar: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service Report for Congress, Washington

137. Hroub, Kh. (2012): Qatar and the Arab Spring. Perspectives. #4 November. 2012. Heinrich Boll Stiftung.

138. Khatib, L. (2013): Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism, International Affairs 89, The Royal Institute of International Affairs. Published by Blackwell Publishing, USA.

139. James A. Robinson and Richard C. Snyder.(1965): "Decision-Making in International Politics،" in Herbert C. Kelman ،ed. ، International Behavior: A Social-Psychological Analysis (New York: Holt ،Rinehart and Winston.

140. James n.rosenan .(1976): the study of foreign policy from world polities anintroduction (NEW york .the free press.

141. Kinninmont, Jane. (2013): From football to military might. how Qatar wields global power. The Observer, 3 February 2013.

142. IMF(2012): Qatar 2012 Article IV consultation, IMF Country Report No. 12/18, International Monetary Fund. Publication Services. Washington.

143. Mehran Kamrava.(2009): Royal Factionalism and Political Liberalization in Qatar. The Middle East Journal.

144. Rabbani. Mouin. (2012): Qatar And The Palestinian. Henrich Boll Foundation.#4 November 2012.

145. Steinberg.Guido.(2012): Qatar and the Arab Spring Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy , SWP Comments, no. 7, Feb. 2012,http://www.swp-

berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2012C07_ sbg.pdf, accessed 8 Feb.